حلقـات نقاشيـة إقليميـة

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

رصد وتوثيق تجارب الدراسات الجندرية في الجامعات والمراكز البحثية العربية

رصد وتوثيق تجارب الدراسات الجندرية في الجامعات والمراكز البحثية العربية

يونيو/حزيران 2019

حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمتين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لاستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة الى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلًا عن المدوّنة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفري شريكاً فاعلًا بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء التزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حاليًا بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامجه البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

+961-1-350 000-1 ext 4469
asfariinst@aub.edu.lb
ActiveArabVoices.org
AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism

معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت
تجمع الباحثات اللبنانيات
مبادرة دراسات المرأة والجندر في الجامعة الأميركية في بيروت

ندوة بعنوان
«رصد وتوثيق تجارب الدراسات الجندرية في الجامعات والمراكز البحثية العربية»

13-14 حزيران/ يونيو 2019
موقـــع الإجتمـــاع لكلٍّ من اليوميـــن
مُحدّد في جدول الأعمال أدناه

في 5 حزيران عام 2004 عقد «تجمع الباحثات اللبنانيات» بالتعاون مع «الجامعة اللبنانية» و«مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية» ندوة حول إدماج منظور الجندر في سياسات ومناهج الجامعة اللبنانية. قُدِّمت في تلك الندوة أوراق أظهرت أن دراسات وتخصصات الجندر (أو النوع الإجتماعي) بدأت بالظهور في العديد من الجامعات العربية وأن مثل هذه التخصصات شكلت مناسبة للشراكة بين الدوائر ذات الاختصاصات المتعددة، وأنتجت بالتالي طرق تفكير ومنهجيات بحث خاصة ومختلفة.

كما بينت الأوراق حينها أشكالاً متنوعة من مسارات إدماج الجندر في الجامعات العربية، منها على سبيل المثال إستحداث «الدراسات النسائية» في أقسام أو كليات العلوم الإنسانية والإجتماعية والآداب، أو إنشاء دائرة للدراسات النسائية أو الجندر (في اليمن ومصر ولبنان). كما تمّ إنشاء مراكز/ معاهد كانت مهمّاتها العمل على البحث في أوجه تنفيذ خطط العمل الناتجة عن توصيات مؤتمر السكان والمرأة العالميين.

ومن هذه المراكز/ المعاهد نذكر CENEAP وCAWTAR وINSEA CREDIF (في تونس والمغرب والجزائر ومصر وفلسطين). كما تكاثرت الأبحاث في مسائل تتعلق بالجندر والتي كانت مادة لرسائل وأطروحات جامعية من أجل الحصول على درجات الدبلوم أو الدكتوراه، وذلك في اختصاصات متنوعة غطّت العلوم الاجتماعية والقانونية واللغات الأجنبية، الخ. وشهدت الساحة الثقافية والأكاديمية تشكيل فرق بحثية من أستاذات جامعيات غالباً (الجزائر ومصر ولبنان، مثلا). وقد أطلقت هذه التجارب إستجابة لعاملين متضافرين هما أولاً المناخ الدولي المتمثل بتوصيات المؤتمرات العالمية والاتفاقيات، وثانياً التشارك في الاهتمام بالموضوعات ذات العلاقة بين أفراد ومجموعات محلية من جهة، والمنظمات الدولية والمانحة من جهة ثانية (فائزة بن حديد). ولقد جابهت هذه المحاولات حينها صعوبات عديدة منها غياب الحماس والمساندة، بالإضافة إلى غياب التخصص الفعلي في هذا المجال. كما أن البيئة العامة لم تكن متآلفة مع مثل هذا المصطلح الذي عانى من الغربة ومن

اضطراب المفاهيم والتسميات (الجندر والنوع الإجتماعي والجنوسة, الخ.).

اليوم, وبعد مضي خمسة عشر عاماً, ما الذي حدث على صعيد إدماج منظور الجندر في التعليم العالي في الدول العربية؟ هذا السؤال دفعنا الى تنظيم ندوة حول الموضوع بهدف رصد ما استجد من إنشاء رسمي (أي وفق إرادة/ سياسة إدارية) لـ«الدراسات الجندرية» أو «دراسات المرأة» في الجامعات العربية, وصف لمساراتها, استعراض لأحوالها الراهنة, تقييم لمخرجاتها, واستشراف لمستقبلها. ويتمثل ذلك في لحظ اختصاصات فرعية من ضمن اختصاصات أعمّ أو أقسام مستقلّة, أو مراكز أبحاث تابعة للجامعة (أو لكلية/ قسم فيها) تُنتج دراسات جندرية أو نسائية ونتاجات أخرى أكاديمية, فنية, إعلامية, أو تربوية, إلخ. ويتمثل ذلك أيضاً في التعرّف على تجارب متفرّقة غير رسمية لأساتذة جامعيين وأستاذات جامعيات أدمجوا mainstreamed الجندر في مقرّر course أو أكثر من المقرّرات التي يدرّسونها؛ وذلك في جامعات/ معاهد عليا لم تلحظ إنشاء دراسات جندرية/ نسائية.

ستقوم هذه الندوة بجمع 13 خبيرة أكاديمية منخرطة في مثل هذه الأطر الرسمية أو غير الرسمية المرتبطة بدراسات المرأة والجندر من جامعات ومراكز بحثية من 11 دولة عربية مختلفة ليطلعن بعضهن والحضورعلى تجاربهن المتنوعة. وذلك من خلال مداخلاتهن التي ستختصر التقارير المفضّلة التي كتبنها حول هذه التجارب والتي قمن بتسليمها للّجنة الأكاديمية التابعة للجهات المنظمة للندوة من أجل التعاون معها على تطوير هذه التقارير والتأكد من شموليتها لكافة المعلومات المهمة (مثل الترتيبات الإجرائية, والأشخاص القائمين والملتحقين, والمؤهلات المطلوبة لمختلف أشكال الانتساب, ومخرجات البرامج والمبادرات) وكذلك التأكد من تغطيتها لمحاور محدّدة مثل:

- الفهم الذي قام عليه إنشاء الوحدات أو الدوائر أو المراكز المعنية بالدراسات الجندرية أو النسائية والحاجات التي استجابت لها,
- مآل هذه البرامج ومدى استجابتها لمتطلبات المجتمع من جهة, ودورها في الإضاءة على قضايا وإشكاليات ذات أهمية من جهة أخرى،
- التشبيك الذي أدّت إليه هذه البرامج, إن على صعيد المناهج أو المقررات الجامعية,
- فرص التغيير على صعيد المسارات المهنية للملتحقين بها,
- التفاعل أو العزلة أو الوصم أو المقاومة التي عرفتها مثل هذه البرامج, إن في داخل الجامعات أو من الخارج,

- أداء هـذه البرامـج وتقييمهـا (مـن يقيّـم أداء البرنامـج/ القسـم/ المركـز؟ ومـا هـي محصلـة التقييـم؟ وكيـف يسـتخدم؟)،
- والصعوبـات التـي واجهتهـا هـذه البرامج وسـبل الاسـتمرار التـي اختبرتها.

فضـلاً عـن أيـة قضايـا أخـرى يمكـن لـلأوراق أن تطرحهـا مـن منظـورات إقتصاديـة أو سوسـيولوجية أو سياسـية.

ستسـتمر مداخـلات المتحدثـات ال13 والنقاشـات التابعـة لهـا علـى مـدى يـوم ونصـف وسـتنتهي النـدوة بالنصـف الأخيـر الـذي سـتُعقَد فيـه طاولـة مسـتديرة تهـدف إلـى إختصـار الـدروس المسـتخلصة مـن عـروض التجـارب والنقاشـات والنظـر فـي كيفيـة الاسـتفادة مـن هـذه المخرجـات لدعـم التجربـة اللبنانيـة. وسـيكون ذلك تتمّـةً للمغـزى الأساسـي مـن النـدوة الداعـي بتفعيـل التشـبيك وتبـادل التجـارب والتعـاون بيـن الرائديـن/ ات فـي هـذا المجـال فـي المنطقـة العربيـة مـن أجـل تطويـر مسـتوى وفعاليـة البرامـج الدراسـية والبحثيـة حـول المـرأة والجنـدر وجعلهـا هادفـة أكثـر وذات تأثيـر أكبـر.

جدول أعمال الندوة

اليـــــوم الأول
(13 حزيران/ يونيو 2019) في
AUB-West Hall (Auditorium B)

10:00-9:30 صباحاً - الجلسة الافتتاحية

المتحدثتان:

- الدكتورة دينا الخواجة (معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة)
- الدكتورة عزّة سليمان (تجمع الباحثات اللبنانيات)

10:00 - 11:30 - الجلسة الأولى: تجارب رائدة

رئيسة الجلسة: الدكتورة فاديا حطيط (تجمع الباحثات اللبنانيات)

المتحدثات:

- السيدة ميريام صفير (المعهد العربي للمرأة (AIW) في الجامعة اللبنانية الأميركية)
- الدكتورة أيلين كتّاب (معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت في فلسطين) عبر السكايب
- السيدة فرح الشامي (معهد الأصفري) بالنيابة عن الدكتورة بلقيس بدري والدكتورة سمية الزين بدوي (المعهد الإقليمي لدراسات النوع، التنوع، السلام والحقوق في جامعة الأحفاد للبنات في السودان)

[15 دقيقة لكلّ عرض و45 دقيقة للنقاش]

11:30 - 12:00 - إستراحة قهوة

12:00 - 1:30 - الجلسة الثانية: الجامعات الحكومية

رئيسة الجلسة: الدكتورة دينا الخواجة (معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة)

المتحدثات:

- الدكتورة أمل حمادة (الماجستير المهني في النوع والتنمية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة)
- الدكتورة بلقيس زباره (مركز أبحاث ودراسات النوع الإجتماعي والتنمية (GDRSC) في اليمن)
- الدكتورة آمال قرامي (كليّة الآداب والفنون والإنسانيات في جامعة منوبة في تونس)

[15 دقيقة لكلّ عرض و45 دقيقة للنقاش]

1:30 - 2:30 - إستراحة غداء

2:30 - 4:00 بعد الظهر - الجلسة الثالثة: مبادرات قيد التطوّر

رئيسة الجلسة: الدكتورة نوار غولي)قسم النظريات الأدبية والدراسات النسائية في الجامعة الأميركية في الشارقة)

المتحدثات:

- الدكتورة جنى بدران (كليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانيّة)
- الدكتورة ميسون علي (المعهد العالي للفنون المسرحية في جامعة دمشق)
- الدكتورة خديجة بو سعيد (مركز أبحاث الإقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD) في جامعة الجزائر)

[15 دقيقة لكلّ عرض و45 دقيقة للنقاش]

اليـــوم الثـــاني
(14 حزيران/ يونيو 2019) في
Crowne Plaza Hotel
Hamra Libertie Room

11:00 - 10:00 صباحاً - الجلسة الرابعة: الجامعات الدولية

رئيسة الجلسة: الدكتورة آمال قرامي (كليّة الآداب والفنون والإنسانيات في جامعة منوبة في تونس)

المتحدثات:

- الدكتورة نوار غولي)قسم النظريات الأدبية والدراسات النسائية في الجامعة الأميركية في الشارقة)
- الدكتورة سارة مراد (مبادرة دراسات المرأة والجندر في الجامعة الأميركية في بيروت)

[15 دقيقة لكلّ عرض و45 دقيقة للنقاش]

11:00 - 11:30 - إستراحة قهوة

12:30 - 11:30 - الجلسة الخامسة: مراكز الأبحاث داخل الجامعات

رئيسة الجلسة: الدكتورة نهوند القادري (تجمع الباحثات اللبنانيات)

المتحدثات:

- الدكتورة أسماء جميل)مركز دراسات المرأة في جامعة بغداد)
- الدكتورة حنان إبراهيم (قسم دراسات المرأة في الجامعة الأردنية)

[15 دقيقة لكلّ عرض و45 دقيقة للنقاش]

2:00-12:30 - إستراحة غداء

2:00 - 4:30 – طاولة مستديرة: الدروس المستخلصة لدعم التجربة اللبنانية

مديرة الحوار: الدكتورة عزّة سليمان (تجمع الباحثات اللبنانيات)

5:00 - 6:00 بعد الظهر – حفل إستقبال/ كوكتيل

9

تجمّـــــع الباحثـات اللبنانيـات

يشـكّل تجمّـع الباحثـات اللبنانيـات (يختصـر بـ «باحثـات») منتـدى للحـوار وللتبـادل الحـرّ للأفـكار والخبـرات. ويوفّـر التجمّـع لعضواتـه، المعنيّـات بإنتـاج الدراسـات والأبحـاث، فسـحة تشـجّع عضـوات التجمّـع فيهـا علـى التعبيـر عـن أفكارهـن، وعلـى الالتقـاء التفاعلـي مـع بعضهـنّ ومـع آخريـن مهتمّيـن، وعلـى تشـبيك يطلـق قدراتهـن.

يهتـمّ التجمّـع بالحفـاظ علـى الحقـوق الفكريـة لأصحابهـا مـن الباحثـات وبالعمـل علـى تحسـين نوعيـة الإنتـاج البحثـي للنسـاء، خاصـة للباحثـات الناشـئات اللواتـي لـم يحصّلـن بعـد خبـرات وافية. كذلـك يشـجّع التجمّـع علـى العمـل الجماعـي، الـذي غالبًـا مـا يشـترك فيـه باحثـات وباحثـون مـن خـارج التجمّـع.

يصـدر التجمـع الكتـاب السـنوي «باحثـات»، متنـاولاً إشـكالية/ ثيمـة معيّنـة فـي كل عـدد. ومـن نشـاطات التجمّـع الثابتـة اللقـاءات الشـهرية فـي بـاب «نقـاش أبحـاث»/ «لقـاءات»، حيـث يناقـش فـي كل لقـاء بحـث جاهـز أو قيـد الإعـداد. ومنهـا أيضًـا أيـام العمـل التـي تعقـد ثـلاث أو اربـع مـرّات فـي السـنة، يناقـش الباحثـات فـي كل منهـا موضوعًـا بحثيًـا أو حياتيًـا مختـارًا. أمـا النشـاطات غيـر الثابتـة التـي نفّذهـا «التجمّـع» فقـد اشـتملت، مثـلاً، علـى عقـد المؤتمـرات تناولـت موضوعـات شـتّى، كـ»أدب الأطفـال» أو «النسـوية» أو «المجتمـع المدنـي» وورش عمـل تناولـت «المـرأة والمـال» و»الممارسـات الثقافيـة للشـباب العربـي» وغيرهـا.

تجمّـع الباحثـات اللبنانيـات هـو جمعيـة لا تبغـي الربـح، عـدد عضواتـه الحاليـات يناهـز السـبع والثلاثيـن عضوة، تتفـاوت أعمارهـن واهتماماتهن وخبراتهـن واختصاصاتهـن. بعضهن درسـن العلوم الصلبـة الصحيحـة أو المهـن، كالطـب والمحامـاة، ومعظمهـن متخصصـات فـي العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية. والغالبيـة العظمـى منهـنّ ينتميـن أو انتميـن إلـى جامعـات أو مؤسسـات بحثيـة، علـى الأراضـي اللبنانيـة.

أنشـئ «التجمّـع» فـي العـام 1992 وجميـع العامـلات فيـه، باسـتثناء الموظفـة التـي تديـر شـؤون مكتـب التجمّـع، متطوّعـات، وقيادتـه منتخبـة ديمقراطيًـا. وتعمـل عضـوات «التجمّـع» علـى الحفـاظ علـى الصيغـة غيـر الهرميّـة بالنسـبة إلـى الإدارة والسـلطة، وعلـى التعاطـي الـودّي والأجـواء الحميمـة، بعيـدًا عـن الأسـاليب السـلطوية والرسـمية الجامـدة. فالاسـلوب الإداري الـذي اخترنـه هـو أسـلوب نسـوي منفتح.

مبـــادرة دراســات المـرأة والجنـدر في الجامعـة الأميركية فـــي بيـــــروت

تـم إطـلاق مبـادرة دراسـات المـرأة والجنـدر فـي الجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت فـي ربيـع العـام 2016 مـن أجـل تعزيـز تعليـم الفنـون الليبراليـة فـي الجامعـة مـن خـلال إبـراز النـوع الإجتماعـي كموقـع للبحـث الفكـري والتفكيـر النقـدي والاستكشـاف الإبداعـي. ومـن خـلال مجموعـة متنوعـة مـن المقـررات والمـواد الدراسـية ودرجـة الminor التـي أنشـئت حديثًـا حـول الدراسـات النسـائية والجندريـة, يستكشـف الطـلاب كيـف تنظـر مختلـف المجـالات الأكاديميـة والتخصصـات العمليـة إلـى موقـع ودور الجنـدر فـي سـوق العمـل والحـركات الاجتماعيـة والأسـرة والرعايـة الصحيـة والأنظمة السياسـية والإنتـاج والتمثيـل الثقافييـن. وتعتبـر هـذه المبـادرة بمثابـة خطـوة أولـى نحـو إنشـاء برنامـج متعـدد التخصصـات يدعـم ويفعـل التدريـس والبحـث والبرمجـة العامـة حـول النـوع الاجتماعـي. وقـد ركـزت المبـادرة هـذا العـام علـى بنـاء وتعزيـز التحالفـات والتعـاون مـع الطـلاب وأعضـاء هيئـة التدريـس والوحـدات الإداريـة والمعاهـد والمشـاريع داخـل الجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت بالإضافـة إلـى شـركاءها الآخريـن فـي المجتمـع. وذلـك وفقـاً لثلاثـة محـاور أساسـية: البحـث, علـم أصـول التدريـس, والتواصـل المجتمعـي. وسـاعدت هـذه الـروح التعاونيـة فـي الحصـول علـى رؤيـة أعمـق, ممـا سـمح لـكلية الفنـون والعلـوم فـي الجامعـة بـأن تكـون فـي موقـع هيئـة رائـدة فـي عمليـة تدريـس النـوع الاجتماعـي والأنشـطة المرتبطـة بـه. ويتـم دعـم هـذه المبـادرة حاليًـا بمنحـة مـن مؤسسـة Mellon Foundation لـلجامعة الأميركيـة فـي بيـروت, يمكـن اسـتخدامها علـى مـدار ثـلاث سـنوات (2016 - 2019).

النبذات الذاتية لأعضاء اللجنة التوجيهية والمنظِّمة

الدكتورة دينا الخواجة باحثة علوم سياسية, تشغل حاليّاً منصب مديرة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت. عملت منذ 1994 كأستاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة, وحصلت على درجة الدكتوراه في الاجتماع السياسي من معهد الدراسات السياسية في باريس عام 1993. شاركت الدكتورة الخواجة في كتابة تقرير برنامج الأمم المتحدة الإقليمي للتنمية البشرية بالمنطقة العربية عام 2003, وعملت سابقاً كمديرة لبرنامج الحركات الاجتماعية في مبادرة الاصلاح العربي (2012-2016). كما شغلت منصب مديرة برنامج التعليم العالي بالمكتب الإقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط لمؤسسة فورد (2003-2011), وكذلك منصب مديرة المكتب العربي الإقليمي لمؤسسة المجتمع المفتوح «Open Society Foundation» (2011-2012). تهتم أبحاث الدكتورة دينا الخواجة بسياسات التعليم العالي في المنطقة, وبسياسات وقوانين الإعلام العربية, وبدراسات الحركات الاجتماعية الجديدة في مجتمعات «ما بعد الربيع العربي».

الدكتورة عزّة شرارة بيضون أستاذة سابقة في الجامعة اللبنانية وباحثة في شؤون المرأة والجندر ومستشارة في شؤون المرأة والجندر لدى مؤسسات حكومية وغير حكومية, لبنانية وعربية ودولية. هي عضو في لجنة «اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة»–سيداو في «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية» وعضو مؤسِّس في «تجمّع الباحثات اللبنانيات». ولها العديد من الكتب والمؤلفات المنشورة. الدكتورة شرارة بيضون حائزة على شهادة التميّز في البحث العلمي في ميدان علم النفس الاجتماعي (شؤون المرأة والجندر) من المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS - لبنان لمجمل إنتاجها في الأعوام 2001-2011 وعلى جائزة العلوم الاجتماعية من منظمة المرأة العربية (جامعة الدول العربية) للعام 2007.

الدكتورة فادية حطيط استاذة في الجامعة اللبنانية وباحثة, تحمل دكتوراه في علم النفس من جامعة السوربون-باريس الخامسة في فرنسا. وهي تدرّس مقررات الطفولة المبكرة وأدب الأطفال في كلية التربية-الجامعة اللبنانية, كما تتولى رئاسة مركز الدراسات والابحاث فيها. لديها العديد من الدراسات والأبحاث التربوية والاجتماعية والنفسية حول الأطفال والأسرة والمرأة. وشاركت في تنظيم عدد من المؤتمرات حول ادب الاطفال من خلال تجمع الباحثات اللبنانيات, وحول الحضانات من خلال كلية التربية في

الجامعة اللبنانية, بالاضافة الى مشاركتها في تنسيق العديد من كتب تجمع الباحثات اللبنانيات. كما شاركت في كتب جماعية عديدة منها: رياض الأطفال في لبنان, بيروت, الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. 2002؛ الكتاب والنشر في لبنان الواقع والسياسات, بيروت, المركز اللبناني للدراسات, 2003. ولها قصتان منشورتان للأطفال هما «حلمي» و«صبي كبير».

الدكتورة سارة مراد أستاذة مساعدة في برنامج الدراسات الإعلامية في الجامعة الأميركية في بيروت. تعمل في تقاطع الدراسات الإعلامية والنظريات النسوية ونظرية ما بعد الاستعمار ودراسات الqueer. تستكشف أبحاثها الحالية دور وسائل الإعلام في تشكيل الثقافات الجنسية والهويات في لبنان ما بعد الحرب والتعبير عنها, وتركز كذلك على مسألة عدم المساواة بين الجنسين في البرامج الحوارية التلفزيونية والنصوص الأدبية والمنشورات الإلكترونية والأفلام لفهم الحدود المتغيرة للإعلام في المجتمعات العربية المعاصرة. حصلت الدكتورة مراد على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة الأميركية في بيروت وشهادة الدكتوراه في الاتصال من كلية أننبرغ للتواصل في جامعة بنسلفانيا. وقد ظهر عملها في المجلة الدولية للاتصالات, ومجلة جورنال أوف كونتاكت كونيكشن, والدراسات النقدية في وسائل الإعلام, وجدليا.

الدكتورة جنى بدران أستاذة مساعدة في إدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية في بيروت. حصلت على ماجستير في الفلسفة من جامعة السوربون-باريس1 وماجيستير في العلوم الجندرية من جامعة باريس-8 فينسين سانت دينيز, وكذلك على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال. تركز أبحاثها على مواضيع حول أخلاقيات العمل والقيادات النسائية والgender mainstreaming في السياسات الاقتصادية وفي مؤسسات التعليم العالي.

السيدة فرح الشامي حائزة على شهادة الماجيستير في الاقتصاد السياسي والتنمية الاقتصادية من جامعة ويليامز كولج في ولاية ماساتشوسيتس الأميركية من خلال منحة فولبرايت للدراسات الجامعية العليا. هي أيضاً حائزة على شهادة الماجيستير في الاقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت وعلى شهادة البكالوريوس العلمي في الاقتصاد والدراسات المالية من الجامعة اللبنانية الأميركية. تشغل السيدة الشامي حالياً منصب مسؤولة برامج «المجتمع المدني والقانون والحوكمة» في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت. عملت سابقاً كمساعدة باحث في الأمم المتحدة-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حيث ساهمت في كتابة التقرير الدوري للتنمية المستدامة في المنطقة العربية. كما عملت قبل ذلك كباحثة ومسؤولة برامج في شبكة المنظمات العربية غيرالحكومية للتنمية.

قائمة المحتويات

2 **حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت**

4 **الورقة المفاهمية وجدول أعمال الندوة**

10 **تجمّع الباحثات اللبنانيات**

11 **مبادرة دراسات المرأة والجندر في الجامعة الأميركية في بيروت**

12 **النبذات الذاتية لأعضاء اللجنة التوجيهية والمنظِّمة**

18 مقدمة **د. دينا الخواجة**

20 مقدمة **د. عزة سليمان**

24 **قراءة في الأوراق المقدّمة إلى الندوة**
الدكتورة عزّة شرارة بيضون

43 **تقرير عن المناقشات التي جرت خلال الندوة**
الدكتورة فادية حطيط

54 الجامعة اللبنانية الأميركية - المعهد العربي للمرأة:
تجربة المعهد في إنشاء برنامج دراسات عليا في الدراسات الجندرية
السيدة ميريام صفير

61 جامعة بيرزيت في فلسطين –
معهد دراسات المرأة:
تجربة تأسيس وعمل المعهد
الدكتورة ايلين كُتّاب

76 جامعة الأحفاد للبنات في السودان -
المعهد الإقليمي لدراسات النوع، التنوّع،
السلام والحقوق:
تجربة تأسيس وعمل المعهد
الدكتورة بلقيس بدري

90 جامعة القاهرة، مصر - كليّة الإقتصاد
والعلوم السياسية:
تجربة الماجستير المهني
في النوع والتنمية
الدكتورة أمل حمادة

97 جامعة صنعاء، اليمن - مركز أبحاث و دراسات
النوع الاجتماعي و التنمية:
تجربة تأسيس وعمل المركز
الدكتورة بلقيس زبارة

104 جامعة منوبة في تونس - كلّية الآداب
والفنون والإنسانيات:
تجربة الدراسات الجندرية
الدكتورة آمال قرامي

109 الجامعة اللبنانية – معهد العلوم الإجتماعيّة، كليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال، وكليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة:
رصد أوّلي لتجارب إدخال قضايا المرأة في أرصدة التدريس والبحث في الكليّات الثلاثاء
الدكتورة جنى بدران

116 جامعة دمشق، سوريا - المعهد العالي للفنون المسرحية:
تجربة الجندر والمسرح
الدكتورة ميسون علي

121 جامعة بغداد، العراق - مركز دراسات المرأة:
إدماج النوع الاجتماعي في مقررات الجامعات العراقية
الدكتورة أسماء جميل

128 الجامعة الأردنية - مركز دراسات المرأة:
إنجازات وتطلّعات والقدرة على تأثير
الدكتورة حنان إبراهيم

136 جامعة القاهرة، مصر - كليّة الآداب:
دراسات الجندر في برنامج الدراسات العليا
الدكتورة شيرين أبو النجا

139 **دراسات الجندر في «المرأة والذاكرة»**

الدكتورة هدى الصدّة

148 American University of Beirut, Lebanon:
Teaching "Women and the Law"

Dr. Lama Abu Odeh

153 Université d'Alger 2, Algérie - Centre de recherche en économie appliquée pour le développement:
Les divers espaces de la performation des études de «Genre» - Focus sur l'expérience Algérienne

Dr. Khadidja Boussaid

159 American University of Sharjah, UAE:
Institutionalizing Gender and Women's Studies in the Gulf Region

Dr. Nawar Golley

162 American University of Beirut, Lebanon - Women and Gender Studies Initiative:
Between Individual Initiative and Institutionalization

Dr. Sara Mourad

مقدمة

د. دينا الخواجة[1]

يأتي هذا التقرير عن الندوة التي أقامها معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، بالتعاون مع تجمع الباحثات اللبنانيات ومبادرة دراسات المرأة والجندر في الجامعة الأمريكية، كمنتج أول لمشروع بحثي بدأه المعهد في عام ٢٠١٨ لرصد أحوال البحث والتدريس في الجامعات العربية للقضايا المحورية التي يعمل المعهد على دعم نشرها وتكريسها في المنطقة العربية، وعلي رأسها قضايا دور المجتمع المدني في التنظيم والحشد لبناء دولة القانون، ومفهوم المواطنة الناشطة، ومبادئ حقوق الإنسان علي تنوعها وأهمية تجذيرها و احترامها في المجال العام العربي، وقواعد المساءلة والشفافية فيما يتعلق بصنع السياسات العامة في بلادنا العربية. وقد افتتح المعهد هذه السلسلة من الورش النقاشية السنوية التي ينوي استكمالها على مدار الخمس سنوات القادمة بموضوع الدراسات الجندرية إيماناً منه بأهمية تفعيل دوره كرابط بين المجال الأكاديمي الجامعي ومنابر العمل العام بشكليه الناشط والسياساتي، ليس في لبنان فقط أو في منطقة المشرق فحسب، وإنما على مستوي المنطقة العربية ككل. وايماناً منه بمركزية قضايا النسوية في إعادة ترسيم مجال العمل المدني في معظم البلاد العربية في العقدين الأخيرين.

وقد استفاد المعهد من خبرة تجمع الباحثات اللبنانيات السابقة وشبكة علاقاته الممتدة في معظم الجامعات اللبنانية الخاصة والعامة وكذلك المراكز البحثية الجامعية ليبدأ عملية استكتاب شاركت فيها أكثر من ١٤ أستاذة جامعية قدمن من أكثر من عشر دور عربية لرصد ومقارنة آليات ادماج دراسات الجندر سواء في المقررات الدراسية، أو في البرامج العليا للدبلومات والماجستير المتخصص، أو لإنشاء مراكز بحثية معنية بدراسات الجندر أو الناشطية النسوية بشكل عام. وقد اهتم المعهد بالإلمام بالأشكال المتنوعة للتدريس والبحث فأدمج نماذج من الجامعات العامة/ الحكومية من كل من مصر ولبنان واليمن وتونس والعراق والجزائر بجانب جامعات خاصة وطنية من فلسطين والسودان ولبنان والأردن بالتوازي مع الجامعات الأمريكية الموجودة في المنطقة منذ عقود طويلة في لبنان والامارات ومصر. ولم تغفل اللجنة المنظمة للندوة إدماج تجارب بحثية لجامعيات قررن منذ البداية تطوير مناهج وملفات مرجعية وبرامج تدريبية في كل من الأردن ومصر سعياً منهن لبناء هياكل بحثية وتدريبية مستقلة عن الحسابات السياسية والعراقيل الإدارية بالجامعات.

وقد شاركت أكثر من أربعة عشر استاذة جامعية بتقديم شهادتها على آليات الإنشاء وصيغة الهيكل التنظيمي والأطراف الجامعية التي ساندت أو عرقلة هذه البدايات. كما اهتمت المشاركات بتوثيق التطور التدريجي في كلٍ من مضمون التدريس والبحث وفي

[1] مديرة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

أنماط تمأسسه. وجاء دور الهيئات المانحة في دعم هذه البرامج والمعاهد النسوية والجندرية الجديدة كموضوع خلافي بين المشاركات من حيث قدرته على التأثير والتمكين من عدمها. وتوسعت النقاشات المتعلقة بأهمية الإرادة السياسية في تحفيز قيام وتطور هذه البرامج والمعاهد والمراكز، وقامت المشاركات برصد أدوار مختلفة للوزراء/الوزيرات والعمداء والعميدات ورؤساء/رئيسات الأقسام في تقوية أو على العكس في تقويض هذه المبادرات أو إجهاض الجهود الساعية لبناء منظومة تدريسية وبحثية جديدة. هنا، سجلت عدد من المداخلات محاولات الاحتواء والتأميم من قبل السلطات السياسية والجامعية لمناهج الجندر والنظريات النسوية في حين أظهرت مداخلات أخري الحذر الذي ميز التعامل مع لحظات الإطلاق خشية ردود فعل المؤسسات الدينية والقائمين عليها سواء كانت مسلمة أم مسيحية واضطرار العديد من الأكاديميات لاختيار قضايا ومناهج وحقب تاريخية لا تستدعي الجدل أو النقد والوصم من تلك المؤسسات.

ولفت انتباه اللجنة المنظمة للندوة التباين القوي في نوعية وحداثة المادة التدريسية والبرامج البحثية بين الجامعات الأمريكية والخاصة أو تلك التي تأسست بناء على شراكة مع جامعات غربية وبين مسارات التدريس والبحث في الجامعات الحكومية التي اعتمدت فقط على طاقمها التدريسي لبناء منهج دراسات الجندر أو إنشاء مركز للدراسات النسوية بدون سند تنظيمي أو أكاديمي أو تمويلي أو سياسي من خارجها. ومثلت شهادات المشاركات من اليمن والعراق والسودان تجارب حية لمحاولات جادة لم تتمكن من التوسع لقلة الموارد البشرية والبحثية والمالية اللازمة لدعم هذه المبادرات الجامعية.

وتعرضت المشاركات في أخر جلسات الندوة لمعضلة تدريس الجنسانية من عدمه في إطار تدريس وبحث قضايا النوع الإجتماعي وأشكال الرقابة الذاتية المتعددة التي تتبناها الأستاذات حفاظاً على البرامج والمناهج وأحياناً حفظاً لسلامة الطلاب من أي ملاحقة أمنية أو دينية. وتجلت هنا التجربة التونسية كحالة فريدة في ثقتها في الدعم السياسي لها في التعرض للجسد كنقطة انطلاق لدراسة النوع الاجتماعي وذلك على العكس من تجارب الأردن، الإمارات واليمن والعراق والتي مازال تدريس الجسد محصوراً فيها في أقسام ومقررات الصحة العامة والصحة الإنجابية.

كما اهتمت المشاركات بتتويج هذا اللقاء بإنشاء منبر الكتروني مشترك تستطيع الاكاديميات العرب المهتمات بتدريس وبحث الجندر اللجوء إليه لتطوير المقررات الدراسية أو لتحديث الأدبيات المتاحة في كل جامعة عربية أو لتعريب الأطر النظرية المتاحة في الجامعات النخبوية باللغة الانجليزية. وقد تعهد معهد الأصفري بالبدء في انشاء هذا المنبر واعتباره بمثابة ارشيف للمراجع والبحوث والمقررات التي يمكن تحديثها بشكل تشاركي ومستمر سعياً لبناء جماعة أكاديمية متماسكة من باحثات الجندر والنوع الاجتماعي والنظريات النسوية عالمياً وعربياً.

مقدمة

د. عزة سليمان[1]

ليست المرة الأولى التي يتناول فيها تجمع الباحثات اللبنانيات موضوع المرأة في التعليم العالي، فقد شكل الموضوع محور ندوة في العام 2005 بالتعاون مع منظمة الاونيسكو والجامعة اللبنانية أصدرت كتاباً عن التجمع «الجندر في التعليم العالي: وقائع ندوة إدماج منظور الجندر في سياسات ومناهج الجامعة اللبنانية».

كما وأنها ليست المرة الأولى التي يتعاون فيها التجمع مع معهد الاصفري للمجتمع المدني والمواطنة في تنسيق الجهود للتباحث في قضايا المرأة، فكانت ندوة «مكتسبات المرأة التشريعية والسياسية: قراءة في التجربة المغربية والخيارات الممكنة للمسار اللبناني» في 23 و24 تشرين الثاني 2017.

وكان التعاون في العام 2019 للتباحث في التعليم العالي والمراكز البحثية في الدول العربية، وواقع الدراسات الجندرية في هذه المؤسسات والمراكز، وما يطرحه من دور للمرأة في تلك المجتمعات التي تعيش من التحديات والتخبطات والتناقضات والاستحقاقات والانجازات ما يكفي للبحث عن دور مباشر أو غير مباشر، مقصود أو لا، مرفوض أو فارض نفسه للمرأة العربية.

وإن كان هذا الموضوع يطرح على مختلف المستويات في السياسات العامة الدولية والمحلية لبعض المجتمعات، يبقى المجتمع المدني هو الفاعل الأول والدافع الرئيسي لطرحه وتناوله كقضية مجتمعية ومؤسساتية في الدول العربية. هذه الدول التي تعيش حكوماتها منفصلة عن حاجات شعوبها، ويتغلغل التقاسم السياسي للمصالح داخل أروقة الجامعات والمراكز البحثية على حساب الحريات الأكاديمية ومبادئ العدالة وحكم القانون.

إن مرحلة رصد التجارب هي المرحلة الأولى في بناء البحث والتحليل لرسم خطة لاحقة تهدف إلى تحقيق أي قضية ومنها تلك المرتبطة بالنساء والقضايا المرتبطة بالتعليم العالي وتحقيقه لدوره الوطني والمجتمعي والانساني. فكانت فكرة الندوة «رصد وتوثيق تجارب الدراسات الجندرية في الجامعات والمراكز البحثية العربية» بتعاون بين تجمع الباحثات اللبنانيات و معهد الاصفري للمجتمع المدني والمواطنة وبشراكة مع مبادرة دراسات المرأة والجندر في الجامعة الاميركية في بيروت وفي رحاب الجامعة الأميركية للبحث حول قضايا المرأة في العالم العربي. هذا التعاون العلمي التشاركي.

فبعد ثورات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي جابت وتجوب العديد من دول العالم العربي ها نحن نعود، في بعض منها، إلى نقطة الصفر في المؤسسات الرسمية من خلال تكريس واضح للأديان والشريعة في الدساتير العربية أو في

[1] محاضرة وباحثة في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، الأمينة العامة لتجمع الباحثات اللبنانيات تشرين الثاني 2017 - تشرين الثاني 2019

المجتمعات بدل التشريع وثقافة القانون. إن إخفاق هذه الحركات الشعبية في تحقيق احلامها المرجوة وإن كانت تعكس واقعاً سياسياً استبدادياً مهيمناً, إلا أنه يعكس نقصاً في الوعي الشعبي العام ونقصاً في الحوار الوطني بين الشابات والشبان تحمل الجامعات مسؤولية أساسية في عدم إنجازه.

أما في لبنان, فإعطاء المؤسسات الدينية الحق في تأسيس جامعاتها ومدارسها بموجب نص دستوري عصي على التعديل، وتهميش التعليم الرسمي بمراحله المختلفة لم يتم إلا من خلال الطائفية السياسية التي أودت البلاد إلى الإفلاس المادي والمؤسساتي والأخلاقي. هذ الواقع انعكس داخل الجامعة اللبنانية وحولها إلى مركز للزبائنية الطائفية السياسية فأصبحت بعيدة عن دورها على مستوى أساتذتها وطلابها في مرحلة مفصلية من تاريخ الدولة.

في هذا الظرف تظهر أهمية الجامعات كمكان للقاء والحوار والبحث وممارسة الحرية الفكرية. فالتعليم بمراحله المختلفة والعالي بشكل خاص وإن يكن خاضعاً لأنظمة رسمية إلا أنه المسؤول عن بناء مجتمع حديث مبني علي العدالة والمواطنة. والحرية الفكرية تشكل الأداة الفاعلة لتأسيس مبادئ الحرية والديمقراطية .

ويأتي موضوع الجندر في التعليم العالي كأحد أهم الأركان التي تعكس الوعي المجتمعي من ناحية والتي تشكل جزءاً من التحديات الأساسية على الجامعات والمراكز البحثية العربية لمواكبة التطورات الدولية في المناهج والتعليم من ناحية ثانية.

هذه التوجهات الحديثة الضرورية للتواصل مع حاجات الشعوب ومساعدتها على التطور نحو دولة المواطنة، تطرح تحدياً جديداً مرتبطاً بهشاشة التعليم الرسمي في ظل تلكؤ الدولة عن دعم مؤسساتها حيث أصبح التعليم والبحث سلعة في متاجر موزعة على أرباب السلطة. وباتت الأطر المنهجية والمحاور البحثية مرتبطة بدعم مالي من مؤسسات دولية لإجراء التغييرات المطلوبة وفقا لوصفات معلبة وجاهزة أحيانا. وهكذا, تحولت المواجهة النضالية لأساتذة التعليم العالي والباحثين من معركة حق وحرية بوجه أنظمة دكتاتورية حاكمة إلى حاجة مادية تحت وطأة تمويل غير مؤكد أو تمويل مشروط يهدد حرية البحث وحرية الباحث واستقلال الجامعات وبالتالي تحقيق الغايات. هذا التحدي الذي تواجهه مختلف المؤسسات البحثية في العالم تطرح إشكاليات نظام نيوليبرالي غير خاضع لقوانين واضحة تمنع تخطيه لمصلحة الشعوب وحقوقها.

لا شك أن قضايا المرأة في الاختصاصات كافة وطرحها وبحثها ومناقشتها بشفافية وحرية تمثل أحد أهم أشكال المقاومة الفكرية في عصر التطرف الديني والفساد السياسي الذي يتحكم بمجتمعاتنا. مناقشة قضايا المرأة في المجتمعات ومساعدة المرأة على وعي دورها في تكريس مفهوم المواطنة ودولة القانون يشكلان عنصران أساسيان لا يكتمل أحدهما دون الآخر. فالمرأة التي لا

تحمل قضايا مجتمعها ولا تتفاعل مع حاجات المواطنين لن تستطيع أن تشكل عنصرا فاعلا في التغيير والتطور، بل تبقى أداة لتنفيذ أهداف سلطوية ذكورية بعيدة عن أي ارتقاء. فالجدير ملاحظته أن مشاركة المرأة في الكثير من المراكز والمؤسسات الرسمية في السنوات الماضية لم تكن في لبنان إلا ضمن التحاصص الطائفي والحزبي حيث قبلت المرأة أن تكون شريكة خارج أطر المواطنة في تكريس الهيكلية الدينية ونموذج غير مشجع في الكثير من الأحيان. وقد ساهمت في تقليص الإيمان بالتغيير. وبقيت بذلك، ترزح تحت أنظمة قانونية مكبلة بالأحوال الشخصية الدينية المنعكسة بشكل مباشر على مختلف الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية.

يعود التحدي هذه المرة مركّباً في موضوع الجندر والتعليم ليس فقط في عملية إدخاله في النظام التعليمي فحسب إنما في إجراء أثر اجتماعي حقيقي في محيطه وبيئته. فنطرح بذلك أسئلة حول أهدافه وغاياته وكيفية تحقيقها في مجتمعات لم تعرف من الحداثة إلا الاستهلاك وومن التعبير إلا التخاطب عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

إن التعليم العالي يشكل جزءاً من تقديم حق أساسي للمواطن وهو الحق بالتعلم كجزء من الحقوق الفكرية دون تمييز على أي أساس كان وبشكل خاص الأساس الطبقي، من هنا تأتي أهمية وجود التعليم العالي الرسمي في دول لم تسمح سلطات حكمتها بممارسة الديمقراطية والحرية الفكرية والسياسية بما يمكّن الشعوب من الحصول على عدالة التعليم وجودته. إن التعليم الرسمي لا يستقيم أن يكون مجانياً دون أن يكتمل مع شرط الجودة، هذه الجودة المرتبطة بتحديثه وكفاءة الاساتذة ومواكبة حاجات العصر ضمن جو من الحريات الأكاديمية الكاملة والشفافية والنزاهة في الإدارة والمشاركة فيها في جو ديمقراطي.

كما وأن المراكز البحثية تشكل الأدوات الحقيقية لقيام الباحثين بواجبهم المهني والمجتمعي والوطني، حيث لا ترتقي الجامعات إلا بإنتاجها البحثي.

في هذا السياق ما زلنا في لبنان نواجه تحديات أساسية على مستوى التعليم العالي وها هي الجامعة اللبنانية تعيش أزمة بقاء في ظل تهميش ممنهج وترزح تحت وطأة إهمال مقصود من سلطة تقرر حدود الحق والحرية على مقاسات أحزاب طائفية وميليشيات، تفننت في الحرب وتحاصصت مرحلة السلم... وما زالت تتفنن إلى أن علت صرخة المواطن في انتفاضة مميزة.

ظهـر التضامـن الجامعـي بيـن أسـاتذة التعليـم الخـاص والتعليـم الرسـمي فـي مرحلـة أولـى فـي حـراك أسـاتذة الجامعـة اللبنانيـة النقابـي بمعركـة رائـدة فـي القـرن ال21 فـي دولـة لبنـان, وتضافـر التضامـن بيـن أهـل الجامعـات مـن أسـاتذة وطـلاب مـن مختلـف الجامعـات الرسـمية والخاصـة خـلال انتفاضـة الشـعب اللبنانـي, وشـكل هـذا التحـرك الجامعـي بـدء الغيـث فـي معركـة وطنيـة أساسـية أعطـى التحـرك حيويـة مختلفـة وشـكل أمـلاً لإنـارة مسـتقبل نرجـو ألا يكـون ببعيـد.

لا يسـعنا إلا أن نسـلط الضـوء علـى المبـادرات البحثيـة الجديـة والفاعلـة التـي يقـوم فيهـا معهـد الأصفـري والجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت فـي رحابهـا ومراكزهـا المختلفـة والتعـاون المسـتمر مـع مؤسسـات المجتمـع المدنـي، علـى أمـل أن يتوسـع هـذا التعـاون مـع كـوادر الجامعـة اللبنانيـة وكفاءاتهـا لمـا لهـذا التفاعـل مـن أهميـة علـى مسـتوى التكامـل الاجتماعـي. هـذه الكـوادر التـي لا توفـر جهـداً إلا وتقدمـه ولا تـكل فـي نضالاتهـا المختلفـة.

قراءة في الأوراق المقدّمة إلى الندوة

د. عزّة شرارة بيضون[1]

تمهيد

جاءت بدايات الاهتمام بـ «الجندر» في الأكاديميا، في عالمنا العربي، مع اعتماده من جانب الأكاديميات وسيلة تحليلية في مقارباتهنَّ لقضايا النساء، بحثاً وتدريساً؛ وذلك في سياق إعدادهنَّ الأكاديمي ذي المصادر الغربية، حيث نُقش المفهوم وشاع وأصبح مُدمجاً في المناهج الأكاديمية على نحوٍ غامر. لكنَّ دائرة الاهتمام هذه ما لبثت أن اتسعت عندنا، كما في مجتمعات أخرى، استجابةً لطرح المنظّمات غير الحكومية والحكومية العاملة في إطار الطروحات الدولية للتنمية، لا سيّما تلك التي عُرفت بـ «المقاربة الجندرية للتنمية البشرية» GAD.

هذا التحوّل في المقاربة التنموية كان من بعض نتائجه تحوّلاً في المقاربات المعرفية. فبعد أن كانت «المرأة» موضوعاً للدراسة، ومن بعض عناوين المؤسسات التي تُعنى بإنتاج معرفة حول قضاياها، بدا أن الجندر / النوع الاجتماعي يدخل تدريجياً إلى هذه الموضوعات وتلك العناوين، بل وينوب عنها في المواقع المنتجة للمعرفة، لعلّ الجامعات أهمّها.

الأوراق المقدّمة[2] في هذه الندوة بيانٌ على نقوله.

التأسيس/ الإطلاق والتسمية

في مطلع أوراقهنَّ التي نحن بصدد قراءتها، تصف الأستاذات الكاتبات مرحلة التأسيس لاهتمام الجامعات التي ينتمين إليها بالدراسات الجندرية. هذا الاهتمام تبايَن شكلاً ومضموناً وتسمية، فاتخّذ شكل وحدة بحثية ملحقة بالجامعة (الجامعة اللبنانية الأميركية، جامعة بيرزيت، جامعة الأحفاد)، أو برنامجاً (جامعة المنوبة)، أو اختصاصاً (جامعة القاهرة)، أو مقرَّراً (جامعة دمشق)، بل وأحياناً فصولاً في مقرَّرات، (جامعة بغداد). وجاءت تسمياتها متناسبة مع مواضيع انشغال كلّ واحد منها. فغلب على هذه التسميات الإشارة إلى المرأة أو النساء، خاصة في سنوات القرن الماضي، تعبيراً ملائماً عن ذلك الانشغال. لكنَّ مصطلح الجندر راح يتسلّل تدريجياً إلى تلك التسميات، وإن بتحفّظ يُمليه الوشي المحيط به، بسبب اختزاله إلى المعنى الذي اتخذه في مجال الجنسانية؛ ذلك المعنى الذي يعمل على إبرازه معارضو المقاربة الجندرية الحريصون على إبقاء الخطاب العام عندنا «خالياً من شوائب الثقافات الاجتماعية الغربية». هذا التحفّظ يتمثّل، خاصة، باللجوء إلى ترجمة المصطلح بـ «النوع الاجتماعي» أو «النوع»، بدل تعريبه. وتُقرن التسمية أحياناً بعناوين أخرى مثل «التنمية» أو «السلام» أو «التنوّع» أو «الثقافة»... إلى ما هنالك من مصطلحات تخفِّف من وقع المصطلح على المتلقّي

[1] أستاذة سابقة في الجامعة اللبنانية وباحثة في شؤون المرأة والجندر ومستشارة في شؤون المرأة والجندر لدى مؤسسات حكومية وغير حكومية، لبنانية وعربية ودولية

[2] ينظر في الملحق بأسماء الأستاذات المشارِكات في هذه الندوة. في الملحق تعيين للجامعة التي تنتمي إليها الوحدة التي يعرض أحوالها، أو تجربتهنَّ الشخصية فيها. في هذه القراءة، الإحالة تتمّ إلى كاتبة الورقة، أو الجامعة/ المنظمة/ وحدة الدراسات الجندرية التي تنتمي إليها.

العربـي الـذي لا تـزال قطاعـات واسـعة منهـم تُبدي رفضاً تجاه ما تدركه على أنه تغرُّب في عالمنا.

وقـد جـرى تأسـيس (أو إطـلاق) هـذه الأشـكال فـي مـدّة زمنيـة بـدأت مـع «معهـد الدراسـات النسـائية فـي العالـم العربـي» فـي الجامعـة اللبنانيـة الأميركيـة فـي العـام 1972 حتـى 2016, تاريـخ إنشـاء «ماجسـتير النـوع الاجتماعـي والثقافـة والمجتمـع» فـي جامعـة تونـس. وقـد بيّنـت المتدخِّـلات التقلّـب الـذي مـرّت بـه هـذه الأشـكال وتطوّرها. فبعـد أن أنشـئ، فـي العـام 1986 فـي جامعـة الأحفـاد (السـودان)، مثـلاً، مقـرَّراً إجباريـاً بعنـوان «الدراسـات النسـوية» لـكلّ الاختصاصـات، تطـوّر إلـى «وحـدة الدراسـات النسـائية» فـي العـام 1996، ثـم إلـى «مركـز دراسـات النـوع والتنميـة» فـي العـام 1997، وصـولاً إلـى «المعهـد الإقليمـي للنـوع والتنـوّع والسـلام والحقـوق» فـي العـام 2010. كمـا حمـل «معهـد الدراسـات النسـائية للمـرأة العربيـة» اسـمه لأكثـر مـن خمسـة عقـود، عـاد فتغيّـر هـذه السـنة ليصبـح «المعهـد العربـي للمـرأة».

هـذا، ولا تـزال معظـم الجامعـات العربيـة، ومنهـا مـا يُطلَـق عليهـا صفـة «عريقـة»، تتلكأ ، حتـى يومنـا هـذا، عـن إنشـاء شـكل ثابـت للدراسـات النسـائية أو الجندريـة؛ إذ تدعـو فـي الجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت التمهيـد لذلـك الإنشـاء «مبـادرة» ؛ لكـنَّ، هـذه المبـادرة لا تـزال، بعـد إطلاقهـا بسـنوات ثـلاث «مبـادرة» لـم تـرقَ إلـى المأسسـة (Murad) . هـذا فيمـا تغـصّ الجامعـة اللبنانيـة الطـرف عـن مبـادرات فرديـة لأساتذتها فـي إدمـاج الجنـدر فـي المقـرَّرات التـي يدرّسـونها، لكنَّهـا تحجـم عـن سياسـية إدمـاج الجنـدر فـي الاختصاصـات المختلفـة، برغـم تبنّـي وزارة التربيـة والتعليـم العالـي ذلـك الإدمـاج، رسـمياً. وفـي تصريـح أساتذة فيها أن أكثـر مـن اقتـراح لـ»إدخـال الجنـدر فـي بعـض المقـرَّرات لـم يتـم التجـاوب معهـا. كمـا قـدّم معهـد العلـوم الإجتماعيّـة مشـروع ماسـتر فـي الجنـدر لـم يحصـل علـى موافقـة المجالـس الإداريّـة فـي الجامعـة اللبنانيّـة» (بـدران).

دوافع التأسيس وأهدافه

تداخلـت فـي عـروض الأسـتاذات المتدخِّـلات دوافع التأسـيس (أو الإطـلاق) مـع الرؤيـة الحاملـة لـه. ومنهـنَّ مـن صرّحـن بهـذه الرؤيـة (أو حتـى الفلسـفة)، فيمـا هـي متضمّنـة فـي عـروض أغلبهـنَّ تحـت عنـوان أهـداف التأسـيس. وتتصـدّر شـرعة حقـوق الإنسـان تلـك الـرؤى، وتعبيراتهـا المتمثّلـة فـي مقـرَّرات المؤتمـرات الدوليـة، أو مضامين الاتفاقيـات الموقّعـة مـن جانـب الـدول (سـيداو، أساسـاً). فجـاء فـي مضمـون «الرسـالة» التـي أنشـئ «معهـد الدراسـات النسـائية...» فـي الجامعـة اللبنانيـة الأميركيـة بموجبهـا، مثـلاً، أنـه يقـوم علـى «أسـاس المسـاواة وحقـوق الإنسـان والعدالـة الاجتماعيـة» (صفيـر). وأُنشـئ «مركـز أبحـاث ودراسـات النـوع الاجتماعـي والتنميـة «فـي اليمـن علـى أسـاس مبـادئ «تكافـؤ الفـرص والعدالـة الاجتماعيـة» (زبـارة). فـي جامعـة الأحفـاد، رسـت الرؤيـة خلـف إنشـائها علـى «تحقيـق السـلام، المسـاواة، إدارة التنـوع واحتـرام حقـوق الانسـان والتركيـز علـى تمكيـن المـرأة كأداة لتغييـر المجتمـع لحيـاة افضـل»

(بـدري) . فـي جامعـة بيرزيـت, قامـت اللجنـة التأسيسـية لـ»برنامـج دراسـات المـرأة» بنقـاش رؤيـة وحـدة الأبحـاث مـن خـلال الارتـكاز علـى مبـدأ البحـث كآليـة للتوثيـق والتغييـر وكشـف الواقـع المعـاش وتحليلـه للوصـول إلـى رؤيـة لكيفيـة العمـل علـى تغييـره (كُتّـاب). فـي جامعة القاهـرة, «تركّـزت فلسـفة البرنامـج المهنـي الـذي أُنشـئ فـي كليـة الاقتصـاد علـى ضـرورة الدمـج بيـن الجوانـب المهنيـة والأكاديميـة, سـواء فـي اختيـار طـلاب البرنامـج, أو فـي المحتـوى المقـدّم فـي مـواده, وصـولاً إلـى طبيعـة المشـروع المقـدَّم فـي نهايـة البرنامـج التعليمـي» (حمـادة).

وكان صـوْغ دوافـع التأسـيس متباينـاً؛ فبـدت هـذه الدوافـع أحيانـاً غائمـة وعامّـة, كأن تكـون «اسـتجابة للاهتمـام بالجنـدر فـي المنطقـة» (جامعـة صنعـاء), أو «انفتـاح البلـد علـى مفهـوم الجنـدر» (جامعـة الجزائـر). لكـنَّ صـوْغ هـذه الدوافـع كان أحيانـاً تعبيـراً عـن حاجـة عملانيـة. هـذه الحاجـة تمثّلـت بشـكل خـاص فـي «برنامـج دراسـات المـرأة» الـذي أُنشـئ فـي جامعـة بيرزيـت فـي فلسـطين, اسـتجابة لحاجـة الدولـة الفلسـطينية الناشـئة لتحضيـر كفـاءات نسـائية قـادرة علـى تبـوّؤ مناصـب قياديـة للعمـل فـي الجهـاز الحكومـي وفـي المنظّمـات الدوليـة, كمـا فـي منظّمـات المجتمـع المدنـي (كُتّـاب). وأيضـاً فـي «الماسـتر المهنـي...» فـي كليـة الاقتصـاد فـي جامعـة القاهـرة, حيـث «تركّـزت فلسـفة البرنامـج علـى ضـرورة الدمـج بيـن الجوانـب المهنيـة والأكاديميـة» (حمـادة).

لكـنَّ دوافـع التأسـيس اتّخـذ فـي حـالات قليلـة منحـىً معرفيـاً صرفـاً اسـتجابة لحاجـة استشـرفتها مثـلاً المنظمـة غيـر الحكوميـة «المـرأة والذاكـرة» التـي حـدّدت الهـدف مـن تأسيسـها هكـذا: العمـل علـى إنتـاج معرفـة نسـوية متخصّصـة باللغـة العربيـة لتحقيـق هدفَيـن أساسـيَّين: هـدف ثقافـي ومعرفـي, وهـدف سياسـي, وذلـك مـن خـلال تزكيـة الوعـي النسـوي والتصـدّي للتصـوّرات والخطابـات الثقافيـة المناهضـة للنسـاء وتعزيـز مجـال دراسـات المـرأة والجنـدر وتشـجيع الباحثيـن والباحثـات فـي الجامعـات العربيـة والمجتمـع المدنـي علـى التخصـص فيـه, ودعـم حركـة تحـرر النسـاء فـي مصـر والعالـم العربـي (الصـدّة). وهـي حـال «مبـادرة دراسـات المـرأة والجنـدر» فـي الجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت (Murad).

الجديـر ذكـره أن صـوْغ هـذه الدوافـع الـذي كان مفتقـداً للدقّـة بدايـة التأسـيس مـا لبـث أن اتّخـذ صيغـة محـدّدة لاحقـاً. ففـي حيـن كان الدافـع وراء إنشـاء جامعـة الأحفـاد السـودانية, مثـلاً, «إلقـاء الضـوء علـى قضيـة المـرأة», أصبـح لاحقـاً «تمكيـن المـرأة أداة التغييـر لحيـاة أفضـل» وسـعياً لتحقيـق «السـلام والمسـاواة وإدارة التنـوّع واحتـرام حقـوق الإنسـان». لكنَّهـا صيغـت عمليانيـاً هكـذا: «نشـر وإصـدار وتوزيـع المعلومـات والمـواد العلميـة فـي قضايـا النـوع الاجتماعـي, التنميـة المسـتدامة, تمكيـن المـرأة, احتـرام الحقـوق والتنـوّع والسـلام والعدالـة. ومـن الأهـداف الأساسـية إطـلاق برامـج الدراسـات العليـا فـي مواضيـع وقضايـا النـوع الاجتماعي,السـلام, الهجـرة والحوكمـة. ومـن ناحيـة أخـرى, هـدف المعهـد إلـى «تصميـم برامـج تُهيّـئ وتُعـدّ الطالبـات ليكـنَّ أدوات التغييـر فـي المسـتقبل لمجتمعاتهـنّ».

وفي حين أُثْبتت بالتفصيل أهداف إنشاء الأشكال المختلفة للدراسات الجندرية لدى البعض، غابت لدى بعضها الآخر؛ لكنْ، ولدى متابعة مسار إنشائها، بدأت أهدافها تتّضح تباعاً. ولعلّ ما أثبتته إبراهيم في عرضها لأحوال «مركز دراسات المرأة» في الجامعة الأردنية، مثلاً، بياناً عن هذه الأهداف، أو بعضها (إبراهيم).

المؤسِّسات والمؤسِّسون وداعموهم

في جامعة بغداد، حيث تمّ إنشاء مقرَّرات أو فصول في اختصاص علم الاجتماع، كما ماجستير بعنوان علم اجتماع النوع ، فإنَّ ذلك قد حصل بناء على قرارات عليا –من وزارة التعليم العالي. هذه حالة فريدة؛ إذ لا يوجد في عروض الأستاذات كلِّها في هذه الندوة، ما يشير إلى أن إنشاء الدراسات الجندرية كان تنفيذاً لسياسة تربوية حكومية. فهذه أنشئت، غالباً، في جامعات خاصة. صحيح أنَّ «مركز دراسات المرأة» تأسس في الجامعة الأردنية الرسمية، لكنَّ إنشاءه لم يكن تنفيذاً لسياسة مجلس إدارة الجامعة، مثلاً، إنما كان تنفيذاً لإرادة مَلَكية تمثّلت بالأميرة بسمة - عمّة الملك الحالي (إبراهيم). في تونس، بادرت «أستاذات مرموقات» من الجامعة التونسية لإنشاء «ماجستير النوع الاجتماعي والثقافة والمجتمع»، مستفيدات من دعم العميد المعروف «بدعمه للقضايا النسوية»، ومن ثمّ توسّلن موافقة وزارة التعليم العالي (قرامي).

في الجامعة اللبنانية الأميركية، تجسّد الاهتمام بالدراسات النسائية في تأسيس رئيسها لـ«معهد الدراسات النسائية» (صفير). والأمر شبيه في جامعة الأحفاد، حين أسّس رئيسها يوسف بدري في العام 1966 جامعةً تخصَّصت بتعليم النساء، وتطوّرت لاحقاً لتدمج الدراسات النسائية في كل أقسامها وكلِّياتها (بدري).

في فلسطين، كان رئيس جامعة بيرزيت الداعم الأوّل لمبادرة أستاذات نسويات من الجامعة نفسها، فكان أن تشكّلت لجنة تأسيسية لـ«برنامج الدراسات النسائية» في عام 1994 من ثماني عضوات من تخصّصات متنوّعة من الهيئة التدريسية. وقد تمّ اختيارهنّ على أساس خبراتهنّ الواسعة والطويلة في العمل الأكاديمي والنسوي والمجتمعي، «وعُرفت معظم العضوات بنشاطهنَّ الوطني أو النسوي أو كليهما معاً، مما أكسبهنَّ تجربة ورؤية نسوية ذات شمولية ومهنية وأكاديمية» (كُتَّاب).

ترى أبو النجا أن إنشاء ماجستير في الدراسات الجندرية في قسم اللغة الإنكليزية وآدابها، من دون غيره، في جامعة القاهرة، ناجمٌ عن كون «عدد كبير ملحوظ من القائمات على التدريس فيه منخرطات في العمل العام، وخاصة النسوي على المستوى السياسي والفكري والفني والبحثي»، والذي بدأت تباشيره مع إدخال الأدب النسوي إلى المقرَّرات، ورافق ذلك تزايد أعداد رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تناولت قضايا النساء وشؤونهنّ (Abulnaga).

في جامعة القاهرة، أيضاً، اجتمعت جهات ثلاث لتدعم «برنامج الماجستير المهني» في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: الكلية نفسها، مكتب الأمم المتحدة في القاهرة، ومعهد دراسات التنمية في جامعة ساكس في بريطانيا (حمادة) .

في لبنان وسوريا، ووفق عرضَين لتجربَتين شخصيّتَين، هناك اجتهاد لأستاذات في كليات مختلفة لتقديم عناوين تتناول قضايا المرأة المطروحة محلّياً وعالمياً في المقرَّرات التي يدرّسنها، ومحاولات تبذلها هؤلاء الأستاذات لدعوة زملائهنَّ وزميلاتهنَّ لحذو حذوهنَّ، ولتعميم المقاربات الجندرية على أقسام وكليّات أخرى، أملاً في الوصول إلى إقرار سياسة تربوية تشمل الاختصاصات الجامعية كلَّها(العلي، بدران) .

الدعم المالي والموازنة

في سياق الدعم العام للنهوض ببعض المجتمعات العربية، أمدّت المنظّمات الدولية البرامج، أو المراكز الجندرية، بالدعم اللوجستي أو المالي، وزوّدتها ,أحياناً، بموارد بشرية من أجل تنفيذ برامج وإنشاء مكتبات وعقد فعاليات. وكذلك فعلت منظمات حكومية وغير حكومية عالمية. من هذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بدري، جميل) , اليونيسف (بدري) , الفورد فاوندشن (صفير، كُتَّاب). ودَعَمَ «مركز الأبحاث...» في جامعة صنعاء منظمات ودول مانحة متعددة (الحكومات الدانماركية والهولندية والألمانية)، و لم يكتفِ «مركز دراسات المرأة» في الجامعة الأردنية بالدعم من صناديق وأشخاص محلّيين، بل قَبِلَ دعماً مالياً ولوجستياً من جامعات ووكالات ومنظمات دولية مانحة. وقد عدّدت الأستاذة من جامعة الأحفاد، مثلاً، أكثر من عشرة أسماء لسفارات ووزارات أوروبية ووكالات دولية قدّمت أنماطاً من الدعم للجامعة ولأقسامها ذات الصلة ببرامج المرأة والجندر.

بعض البرامج والمراكز تحصل على موازنتها من الجامعة التي تنتمي إليه؛ من هذه، مثلاً، برنامج الماجستير في جامعة تونس حيث لا موازنة مستقلّة له، تبعاً لانضوائه في إطار قسم التاريخ فيها (قرامي). وفي جامعة بيرزيت، مثلاً، ألحقت موازنة «برناج دراسات المرأة» برئاسة الجامعة (كُتَّاب). بالمقابل، بيّنت الأستاذة من جامعة بغداد (الرسمية) مظاهر تعثّر «برنامج دراسات المرأة» فيها، ليقتصر الوضع على تدريس فصول في مقرَّرات كلية العلوم الاجتماعية؛ الأمر الذي جعل موازنة الجامعة بدون بند مخصّص لهذا البرناج (رشيد).

نشير في هذا السياق إلى مسار تجربة مثيرة للاهتمام هي تجربة جامعة الشارقة الأميركية، حيث أُنشئ اختصاص فرعي للدراسات النسائية في مرحلة البكالوريوس، في العام 2006. وقد مهّدت مؤسِّسة هذا الاختصاص بمقرَّر وحيد هو « أصوات النساء عبر الحضارات». وهي تقول إنها بادرت إلى تدريسه ليكون بمثابة «امتحان» لرد فعل الطلاب إزاء هكذا مقرَّر. وإذ لقِي ترحيباً من الطلاب بدليل الالتحاق الواسع به، اقترحت على الإدارة وجوب إنشاء اختصاص فرعي بالدراسات النسائية. ولكونه اختصاصاً فرعياً، فهو لا يحتاج لموافقة وزارة التعليم العالي في أبو ظبي، بل يمكنَّ الاكتفاء بموافقة إدارة الجامعة فقط. إضافة إلى ذلك، جهدت الأستاذة/ المؤسِّسة لهذا الاختصاص في جعل مقرَّراته متقاطعة الاختصاصات مستعينة بأساتذة مهتمّين من مختلف الاختصاصات في الجامعة، بدل توظيف أساتذة متفرِّغين للاختصاص الفرعي جاعلة إيّاه، بذلك، غير مكلف مالياً، وغير محتاج

لموازنة خاصّة، ولا لمقرّ خاص (استقبلته دائرة اللغة الإنكليزية)! (Golley).

الأقسام والكوادر

اتخذ تنظيم الدراسات الجندرية شكله تبعاً للوظيفة التي رُسمت لها، ولوجهة تطوّرها. ويبدو من عروض أكثر الأستاذات أن أكثر البدايات كانت متأنّية في الإطلاق، بل «خفيضة الجناح» أحياناً. ففي ثلاثة بلدان عربية، لبنان والسودان وفلسطين، وهي البلدان التي سبقت البلدان العربية الأخرى إلى إنشاء برامج ومراكز للدراسات النسائية، تتّجه الدراسات الجندرية لأن تترسّخ وتتوسّع وتتفرّع باضطراد. فـ «معهد دراسات المرأة في العالم العربي»، وهو الأوّل في العالم العربي، انبثق عنه اختصاص فرعي، وشهادة ماجستير في الدراسات النسائية، لكنَّ بعد سنوات طويلة من إنشائه (صفير). في جامعة الأحفاد، تبيّن الأستاذة بدري مراحل تطوّر الانشغال بقضايا المرأة وإعدادها بهدف تمكينها، بدءاً من تخصيص مقرَّر إلزامي لكل الاختصاصات، مروراً بإنشاء وحدة مستقلة لدراسات المرأة يتوّج بماجستير، وصولاً إلى إنشاء معهد إقليمي لـ«النوع والتنوّع والسلام والحقوق» يعمل على برامج خمسة رئيسية: التدريس، البحث العلمي، إقامة فعاليات تهدف إلى نصرة قضايا المرأة، التدريب، برامج لعقد شراكات على المستويَين المحلي والعربي، وذلك على امتداد أكثر من عشرين سنة.

في جامعة بيرزيت، قام «برنامج دراسات المرأة» على تعيين مفاهيمي صاغته لجنة التأسيس قبل إطلاقه؛ الأمر الذي سمح بإنشاء وحدات ثلاث فور إنشائه: وحدة التدريس، وحدة الأبحاث ووحدة التدخّل المجتمعي (كُتّاب).

و كما هي حال الاختصاص الفرعي في جامعة الشارقة التي وصفناه أعلاه، اقتصرت الدراسات الجندرية في جامعة القاهرة، مثلاً، على إنشاء «الماجستير المهني في النوع والتنمية في كلّية الاقتصاد والعلوم السياسية». وتثبت الأستاذة حمادة في ورقتها وصفاً مستفيضاً لمرحلة التحضير لإنشاء الماجستير، تمثّل بعقد ورشات عمل محلية وإقليمية لتعيين توافر مواقع مختلفة تقدِّم ضرباً من الدراسات الجندرية وتحديد الإمكانات والحاجات؛ كما عُقدت ورشات أخرى من أجل تدريب خبرات بالتعاون مع جامعة بريطانية. وهناك وصف لمسار التدقيق في اختيار المدرِّسين، ووضع الشروط لقبول الطلاب (حمادة).

واتّصف توسيع مجالات الدراسات الجندرية بالتأنّي، فلم تهرع الجامعات إلى إنشاء قسم للدراسات الجندرية على غرار أقسام الاختصاصات أخرى. ففي جامعة تونس، مثلاً، ينضوي برنامج الماجستير الذي أنشئ في العام 2016 في إطار قسم التاريخ (قرامي). وفي جامعة الشارقة الأميركية، مثلاً، هي اختصاص فرعي يتخّذ قسم اللغة الإنكليزية له مقرّاً (Golley). في جامعة الجزائر التي «انفتحت» مؤخراً على مفهوم الجندر، تعطى مقرَّرات في بعض أقسام كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (علم النفس خاصة) (Boussaid). في الجامعة اللبنانية الأميركية، مثلاً، تأخّر إنشاء الاختصاص الفرعي والماجستير عقوداً كاملة عن إنشاء معهد الدراسات النسائية (صفير).

وتبعاً لجدّة الميدان، فإن الكوادر التي تولّت أمر تسيير الأشكال المختلفة للدراسات الجندرية- أكان ذلك تخطيطاً أم تدريساً أم بحثاً أم توثيقاً أم تدريباً أم إدارة - أستاذات (وأساتذة

نـادراً) مـن كليـات وأقسـام جامعيـة مختلفـة؛ وأكثريـة هـؤلاء كـنَّ متخصصـات بميادين مـن العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة, ذُكـر منهـا فـي الأوراق التـي نحـن بصـدد تناولهـا, علـم النفـس والفلسـفة وعلـم الاجتمـاع والأنثروبولوجيـا والقانـون والعلـوم الاقتصاديـة والآداب والفنـون والتاريـخ والألسـنية وإدارة الأعمـال والإعـلام والاتصـال والهندسـة المائيـة. وعـدد قليـل مـن المدرِّسـات والباحثـات, مثـلاً, كـنَّ متخصصـات بـ»دراسـات المـرأة». بعـض الجامعـات اسـتعانت بكـوادر مـن الخـارج, لـدى إطـلاق الدراسـات خاصـة (الجامعـات فـي السـودان واليمـن وفلسـطين, مثـلاً), لكـنَّ الأكثريـة كـنَّ محلّيـات. ولمـا كانـت الدراسـات النسـائية ميدانـاً متقاطـع الميادين, فـإنَّ أعـداداً قليلـة مـن الكـوادر كـنَّ متفرّغـات («أصيـلات»- كمـا هـي الحـال فـي جامعـة المنوبـة / تونـس), والأكثريـة «مُسـتعارات» مـن أقسـام وكليـات مختلفـة. نشـير إلى أن المدرِّسـين فـي جامعـة بغـداد غالبيتهـم مـن الذكـور, فكانـت قضايـا المـرأة «بعيـدة عـن اهتماماتهـم وانشـغلاتهم العلميـة» (زبـارة).

وفـي حيـن ذكـرت بعـض الأوراق المقدّمـة فـي النـدوة الشـكل التنظيمـي والهيكلـي للوحـدة المعنيـة بالدراسـات الجندريـة (الجامعـة الأردنيـة), فـإن الأكثريـة لـم تفعـل؛ إمَّـا لأنَّ هـذا الشـكل مندمـجٌ تمامـاً فـي بنيـة الجامعـة (جامعـة الأحفـاد), أو لأنَّهـا مـا تـزال فـي طـور النمـو آخـذة شـكل لجـان موقّتـة ad hoc, كمـا هـو حـال «المبـادرة...» فـي الجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت. الشـكل التنظيمـي فـي الحالـة الثانيـة مسـطّح/ غيـر هرمـي, أو هـو ذو رأس وحيـد, أحيانـاً, هـو رئيـس الجامعـة (جامعـة المنوبـة) أو عميـد الكليـة (جامعـة القاهـرة), أو رئيسـة المعهـد (الجامعـة اللبنانيـة الأميركيـة, جامعـة صنعـاء) أو مؤسِّسـة البرنامـج (الجامعـة الأميركيـة فـي الشـارقة).

المستفيـــــدون/ الجماعـــــات المستهدفة

الطالبـات والطـلاب بالطبـع أساسـاً, لأنَّ النـدوة تناولـت الأكاديميـا, أو الأبحـاث فـي الجامعـات, بدرجـة أولـى؛ فمعاييـر الانتسـاب إلـى الدراسـات هـي أكاديميـة (قرامـي و Abulnaga). لكـنْ حيـن تكـون الشـهادة التـي يحصّلهـا الطالـب مهنيـة, فـإنَّ المعاييـر تتجـاوز ذلـك إلـى وجـوب تحلّيـه بمهـارات مكمِّلـة كالعمـل فـي فريـق والتفـرّغ والجدّيـة (حمـادة). وحيـن جـرى تقييـم أداء برنامج/ قسـم/ مقـرَّر جنـدري, كانـت اسـتجابة الطـلاب وإقبالهـم علـى الانتسـاب إليـه معيـاراً أساسـياً (الجامعـة الأميركيـة فـي الشـارقة)؛ ولـدى الكلام علـى المخرجـات, كان عـدد الطالبـات والطـلاب المتخرِّجيـن أهـمّ مؤشـراتها (الجامعـة الأردنيـة). وحيـن ذُكـرت المقـرَّرات بالتفصيـل, فـإنَّ عناوينهـا تشـي بأنَّهـا مصمَّمـة لتقـدِّم معرفـة وأسـاليب لتحصيـل هـذه المعرفـة (جامعـة بيرزيـت). هـذه المعرفـة تجسَّـدت برسـائل ماجسـتير وأطروحـات دكتـوراه جامعيـة أمـدَّت المكتبـة العربيـة بدراسـات نسـوية متعـددة المقاربـات والميادين (جامعـة صنعـاء, جامعـة الجزائـر).

المسـتفيدات والمسـتفيدون ليسـوا الطـلاب حصـراً. الباحثـات والباحثـون فـي الشـأن النسـائي, فـي دوائـر الجامعـات أو خارجهـا, وجـدوا لهـم فـي الدراسـات الجندريـة إطـاراً للتفاعـل والتبـادل والتلاقـي؛ وقـد جـاء ذلـك فـي سـياق الفعاليـات التـي عُقـدت مـن نـدوات ومؤتمـرات محلّيـة أو إقليميـة أو حتـى عالميـة (جامعـات: الأحفـاد, اللبنانيـة الأميركيـة, الأميركيـة فـي الشـارقة),

أو على صفحات المنشورات التي تصدرها (الجامعة اللبنانية الأميركية, مثلاً). لكنْ أيضاً عبر نشر أبحاثهم التي يفترض أن تجد قرّاءها بين طالبات وأستاذات معنيّات بالشأن النسائي وعلى صلةٍ ما بهذه الدراسات وأُطر تواجدها (جامعة الجزائر, مثلاً). أخيراً, كانت المكتبات التي أُنشئت ملحقاً لهذه الدراسات مصدراً ثميناً لأبحاثهم (جامعة صنعاء).

ولعلّ ما يميّز الدراسات الجندرية عن سواها من الميادين المعرفية كونها تستهدف, لا الطلاب والباحثين فحسب, إنما أيضاً فئات مجتمعية أخرى معنية؛ نتكلّم على المعنيّات والمعنيِّين بالقضايا النسائية والناشِطات والناشِطين النسويين, كما مروحة واسعة من الكوادر الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالشأن النسائي. هذا الاستهداف مُعلن صراحة في صوغ رؤية بعضها وفي تحديد أهدافها. في جامعة بيرزيت, مثلاً, « قامت اللجنة التأسيسية بنقاش رؤية وحدة الأبحاث من خلال الارتكاز على مبدأ البحث كآلية للتوثيق والتغيير, وكشف الواقع المعاش وتحليله للوصول إلى رؤية لكيفية العمل على تغييره» (كُتّاب).

ففي حال كانت الدراسات الجندرية أو النسائية برنامجاً أو مركزاً جامعياً, أو مجموعة مقرَّرات نسائية, كان هؤلاء من بعض المستهدفين, ويفسح لهم في المجال للانتساب أو للتحصيل الدراسي, أو للاستفادة من التدريب الذي توفّره أو للمشاركة في الفعاليات التي تقدّمها. وقد ذُكر من هؤلاء أعضاء من المنظّمات غير الحكومية, موظّفون حكوميون تربويون , ممرّضون , أفراد من الجيش, موظفون ومستشارون في منظمات وهيئات دولية, وغير ذلك.

مواضيع ومضامين

تندرج الدراسات الجندرية في إطار الطروحات المستعارة من مصادر عالمية ودولية؛ وذلك, في سياق تطوير أطرنا التربوية, وجامعاتنا ضمناً, سعياً منّا للانتماء إلى التيار العالمي السائدmainstream في هذا المجال . لكنَّ المعنيّات والمعنيّين بهذه الطروحات مُدركون أنَّ الجندر, تعريفاً, مفهوم ذو صلة وثيقة بالثقافة الاجتماعية, فإذا لم تجرِ تبْيِئَتُه وتأصيله فيها, يغدو مُفرّغاً من معناه, فلا فائدة تُرجى من توسّله في خطابنا, عامة, ويصعب اعتماده أداة تحليلية في مقارباتنا المعرفية. من هنا, فإن السعي لجعل مواضيع المقرَّرات والأبحاث مستجيبة للعناوين المطروحة في مجتمعاتنا كان صريحاً, وكان عدم النجاح في تحقيق ذلك مخيِّباً للتوقّعات.

في اليمن,مثلاً, حيث تستعر الحروب, فإنَّ الحاجات الناجمة عن نتائجها, وعن إعادة الإعمار, تعيد ترتيب الأولويات وتعديل مضامين المقرَّرات في جامعة صنعاء؛ الأمر الذي جعل مفهوم «التنمية» مثلاً – وهي عنوان رئيسي في «مساقات برنامج الدبلوم في التنمية الدولية والنوع الاجتماعي» - ينحصر في مسائل مثل «حل النزاعات» و»إعادة الإعمار» و»الإغاثة الإنسانية» و»إضطراب ما بعد الصدمة في أوساط أطفال اليمن»؛ وبعض هذه كانت مواضيع للتدريب, وبعضها الآخر للأبحاث الميدانية. لكنَّ مواضيع البحث كانت نخبوية وتركّزت في العاصمة مُهملة, بذلك, فئات اجتماعية طرفية (زبارة)

في جامعة بيرزيت, صمّمت مؤسِّسات «دراسات المرأة» على نحو يسعها الاستجابة للحاجات والمسائل التي تطرحها مقاومة الاحتلال, من

جهة, وبناء الدولة الفلسطينية الناشئة, من جهة ثانية. وبُذل جهد لجعل البرامج المنفّذة مندرجة في سياق مجتمعي محلّي وإقليمي. وقد تمثّل ذلك في العناوين التي اختيرت للمقرَّرات ولمواضيع الأبحاث التي نفّذتها الوحدة الخاصة بالبحث, وللفعاليات المرافقة. وفي مسار تطوير برنامج الماجستير في «النوع الاجتماعي والقانون والتنمية» في عام 1997 , جرى تشكيل طاقم من البرنامج ومن خارجه, فاستشير بعض أساتذة من خارج الوطن (بريطانيا) للعمل على تحضير المنهاج, بحيث يتجاوب مع القضايا المختلفة النظرية والمنهجية اللازمة لتطوير برنامج يأخذ في الحسبان «احتياجات القياديّات في الحركة النسائية والمؤسَّسات النسوية المتخصصة, والعاملين والعاملات في المؤسَّسات الأهلية وبالأخصّ التنموية والبحثية», بما هي حاجات بناء الدولة الفلسطينية الناشئة (كُتّاب).

وقد أفردت عروض الأستاذات في الندوة مساحة لتعداد عناوين المقرَّرات المعتمدة في البرامج الدراسية , أو عناوين الأبحاث المُنجزة. من هذه: عناوين عامّة وهموم تشترك فيها النساء في كل المجتمعات المعاصرة, وأخرى خاصة بمجتمعاتنا. هذه العناوين اتّخذت, غالباً, شكل «النساء و...» أو «الجندر و...»؛ وذلك في محاولة لملء الفراغ المعرفي في مواقع ومجالات كثيرة كانت المعرفة حول النساء والرجال (لكونهم وبوصفهم نساء ورجالاً) فيها مُهملة. ففي جامعة تونس, مثلاً, وبرنامج التدريس فيها هوالأحدث من بين الدراسات الجندرية المعروضة أحوالها في هذه الندوة, تُدرّس مقرَّرات تعلن صراحة عن كونها دراسات جندرية. هذه أطلق عليها الأسماء التالية: «الجندر والحياة اليومية», «الجندر والأدب», «الجندر والسياسية», «الجندر والقانون», «الجندر والإعلام», «الجندر والجنسانية», «الجندر والتحوّلات الاجتماعيّة», إضافة إلى تاريخ النظريات النسوية والجندرية, والمناهج (السوسيو ثقافيّة, الأنتربولوجية, التاريخيّة...)

لكنْ في الجامعة الأميركية في الشارقة, حيث أُنشئ الاختصاص الفرعي بالدراسات النسائية في العام 2005, مثلاً, يُلاحظ «الاقتصاد» في إطلاق «الجندر» على تسميات المقرَّرات, ويستعاض عنها بـ» المرأة». وقد دُرّست حتى حينه المقرَّرات التالية: «أصوات النساء من حضارات مختلفة», «نساء كاتبات», «اللغة والجندر», «النساء في التاريخ», «تاريخ العائلة», «تمكين النساء والتطوّر العالمي» النساء والعلم والتكنولوجيا», «النساء والسياسة», «النساء والفنون الأدائية», «النساء والأفلام», «النساء في القيادة». والوضع أشبه بجامعة الشارقة, منه في جامعة تونس, في جامعات أخرى من العالم العربي.

هذا, وقد أُفسح في المجال في السنوات الأخيرة لاشتمال عناوين ذات الصلة بالذكورة وبالرجولة في الدراسات الجندرية, في مجال الأبحاث, خاصة. فاشتركت جامعة بيرزيت, مثلاً, في تنفيذ بحث إقليمي حول الذكورة, في العام 2018 وبالتعاون مع مؤسسة برومندو Promundo, حيث «تم تنفيذ مسح استقصائي شامل وممثِّل حول الذكورة في فلسطين, بالإضافة الى دراسة نوعية كجزء لا يتجزأ منه ضمن مشروع إقليمي». وبُعثت في جامعة تونس «شهادة لتدريس «الدراسات الذكورية والرجولية» في مستوى الماجستير منذ 2012» (سابقاً الدراسات الجندرية فيها).

والمواضيع التي تناولتها الأبحاث المنفّذة في إطار الدراسات الجندرية في الجامعات من جانب أساتذتها، أو في قسم الأبحاث فيها، تتشارك في عناوينها مع عناوين مطروحة عالمياً. من هذه، مثلاً، ووفق ما أثبتت بوسعيد (جامعة الجزائر) في ورقتها، «الخصوبة في الوسط الحضري»، «الجندر والأنظمة الزواجية لدى العائلة الجزائرية»، «النساء والمال في الأسر المغربية»، «الهوية الجندرية في العائلة الجزائرية»، إضافة إلى مسائل العمل والسقف الزجاجي، التحرّش الجنسي، النساء صاحبات المشاريع، النساء في الفنون، وغيرها (Boussaid).

بعد فك عزلة الحصار في العام 2003، عرفت المنظّمات العراقية النسائية نشاطاً بعد ركود أملته تلك العزلة لسنوات عشر؛ النشاط اشتمل على البحث في مجالات اهتمامات المجتمع المدني «الهادفة إلى مناهضة العنف ضد المرأة ودعم النساء». وأُدخلت «مفاهيم جديدة في إطار النوع الاجتماعي سرعان ما تُرجمت إلى عناوين رسائل ماجستير وأطاريح دكتوراه، مثل الاتجار بالنساء، والعنف ضد المرأة» (رشيد).

إلى ذلك، اتخذت عناوين المقرَّرات في مجالات التدريس والمواضيع التي عولجت في مراكز الأبحاث منحيَين: نظري وتطبيقي. وفي الجامعات التي تضمّنت رؤيتها الحاملة لإنشاء الدراسات النسائية توجهاً صوب النساء عامة، لا النخبة الأكاديمية فقط، فإن عناوين اللقاءات والتدريبات مع المجموعات النسائية من منظّمات المجتمع المدني، أو مع قواعدهنَّ الشعبية الأعمّ، كانت القضايا النسائية المطروحة في الخطاب العام، بشكل خاص.

المبادرة التي أطلقتها وحدة الأبحاث - معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، والتي جاءت استجابة لطلب صندوق السكّان للأمم المتحدة، تنفيذاً للهدف الخامس من أجندة 2030 للتنمية المستدامة... هذه المبادرة تعمل على تشجيع الطلاب لأن يتجاوزوا المنظورات التقليدية وإدماج الجندر في أبحاثهم. لكنَّ عناوين الرسائل والأطاريح تبيِّن، وفق الاستقصاء الذي أجرته الأستاذة بدران، أن مواضيع «أبحاث طلّاب الماستر في معهد العلوم الإجتماعيّة، لم ترتقِ بعد إلى مستوى المسائل الإشكالية الجوهرية»، وأن معالجاتهم تبقى «أقرب إلى النمط التقليدي في مقاربة موضوع المساواة بين الجنسَين»؛ فالمواضيع البحثيّة عن «المرأة والسياسة»، و«المرأة والتمكين الإقتصادي»، و«المرأة وعملها ونشاطها في المجتمع المدني»، وموضوع «العنف ضد المرأة»، تبقى خجولة أمام المواضيع النمطية عن المرأة-الأم أو المرأة-الزوجة» (بدران).

... وأساليب

اللافت أنَّ استعراض المناهج التدريسية لم يقتصر على مضامينها، بل اشتمل على أساليب التدريس. وينطوي ذلك على حسبان المعرفة ذات الصلة بالجندر تتجاوز الاستيعاب «العقلي»؛ إذ إنَّ مواءمة الترسيمات الجندرية المكتسبة سابقاً مع المفاهيم الجديدة تعمل على إحداث إضطراب في البنية المعرفية – العاطفية التي تُسبغ على اتجاهاتنا الجندرية «طبيعيَّتها» وثباتها. إن رسوخ تضمينات المنظومة الجندرية الأبوية في خطابنا العام، وتطبيع أحكامها في مؤسسات المجتمع كافة، يجعل تفكيك مركَّباتها - بما هو شرط من شروط تعديل اتجاهاتنا ومعتقداتنا وأحكامنا

حول الجندر- أمراً غير هيِّن. من هنا أهمية الكلام في ورقة الأستاذة إبراهيم من الجامعة الأردنية على «تقديم المعارف» بمنحى نقدي تحليلي، والإشارة إلى طبيعة العلاقة بين الأساتذة والطلاب والتساؤل حول عدم صواب «هرميتها» في هذا المجال، وتحبيذ النقاش التبادلي في الصفوف؛ الأمر الذي يوفّر التعلّم في الاتجاهَين، حيث «لا يُرشِد الأستاذ فحسب، إنما يستمع ويتعلّم ويعدّل... فالعملية ليست سهلة، لأنها تنطوي على مقاومة الممارسات الأكاديمية التقليدية القمعية التي غالباً ما تستمر تحت ذريعة حماية العُرف الأكاديمي، وما يترتّب عليه من وصاية دينية وسياسية... تقيّد التقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتريحنا من واجب التفكير» (إبراهيم).

أيضاً، نجد في ورقة الأستاذة كُتَّاب، من جامعة بيرزيت، إشارة، وإن سريعة، إلى أسلوب التعليم، إذ « يسعى البرنامج عبر عرض حقل دراسات المرأة في برامج الجامعة، إلى إضافة بُعْدٍ أساسي ومهمّ في العملية التعليمية، وتعزيز قدرات الطلبة على التفكير والتحليل النقديَّين حول مسألة المرأة، ... الأمر الذي «يُسهم في تطوير قدرات ووعي الطلبة في التعامل مع مختلف القضايا ذات العلاقة مع النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني» (كُتَّاب).

في عرض الأستاذة بدري (جامعة الأحفاد) إشارة إلى إيلاء المسألة أهمية، وإن في سياق الكلام على عقد شراكات مع معاهد غربية، للإستفادة من تجارب تسمح بتطوير طرق التدريس، أهمّها الأساليب التشاركية التي تستخدم وسائط متعددة تتمثّل بـ «المناقشة الجماعية , والعصف الذهني , وورش العمل، ودعوة المتحدثين الضيوف، والملحقات الميدانية، والتقارير، والمقالات والمناقشات كوسيلة لإشراك الطلاب بالنشاطات كجزءٍ من عملية التقييم وتنمية التفكير النقدي والقدرات التحليلية والمهارات التنظيمية، وكذلك التعاون الأكاديمي بين الطلاب في أساليب التدريس كأهداف يجب تحقيقها».

المخرجات والإنجازات

في الأوراق المقدّمة في الندوة استعراض، مستفيض أحياناً، للمخرجات، كما للإنجازات التي حققتها برامج التدريس ومراكز الأبحاث النسائية أو الجندرية، بحسب الحال. وتقع المخرجات تحت عناوين أربعة: (1) أعداد الطالبات والطلاب المتخرّجين من القسم / البرنامج/ التخصص وأعداد الرسائل والأطروحات الجامعية ذات الصلة بموضوع الجندر (2) الأبحاث المنجزة والمجلات والكتب والتقارير المنشورة (3) إقامة الفعاليات مشتملة على المؤتمرات والندوات التي تعقد مع مؤسّسات شبيهة من جامعات أو مراكز أبحاث (4) يُضاف إليها جميعاً عقد شراكات أو تشارك بنشاطات مع المجتمع المدني أو الحكومات من قبيل التدريبات أو المحاضرات أو تقديم استشارات وتنفيذ بحوث هادفة، أو غير ذلك.

أمّا الإنجازات، فتراوحت طبيعتها بين أن تكون متواضعة من قبيل «الاستمرار في ظلّ الحروب» (جامعة صنعاء)، أو طرح موضوع الجندر وإثارة التساؤلات حوله في محيطٍ لا مبالٍ (الجامعة اللبنانية)، وبين النموّ المضطرد وتكاثر الوظائف والمهام وتوسّع الجماعات المستفيدة، (كما هي الحال في المواقع الأكثر عراقة: الجامعة اللبنانية الأميركية،

جامعة بيرزيت وجامعة الأحفاد). من هذه نذكر مثلاً:

- الإسهام في وضع الأسس المفاهيمية ومناهج التدريس لمؤسسات شبيهة في العالم العربي(معهد الدراسات النسائية – الجامعة اللبنانية الأميركية).
- إنشاء وحدة مستقلّة مهمّتها التدخّل في المجتمع، تعمل على عقد شراكات مع منظمات عالمية ودولية (جامعة بيرزيت).
- تعاون مع جامعات رسمية لأجل إدماج الجندر في مناهج كليات تطبيقية كالزراعة والتنمية، وتخريج أعداد من الطالبات والطلاب من حملة الماجستير والدكتوراه من داخل السودان وخارجه، تبوّؤوا مناصب في الوكالات الوطنية والدولية، وفي مراكز التدريب والرعاية الاجتماعية والشرطة الوطنية (جامعة الأحفاد).
- عقد «الدراسات النسائية» في جامعة الشارقة الأميركية منتدى في العام 2012 للتشبيك والتعاون بين أكاديميين وناشِطين من دول عربية لإطلاق نقاش حول إدماج الجندر في مناهج التعليم الجامعي والثانوي، وتبادل المدرِّسين بينها. هذا المنتدى حضرته مئة امرأة.
- الاستجابة لنبض الحركة النسوية والعمل على نشر انشغالاتها وقضاياها بين الطلاب والأساتذة بكثافة (الجامعة الأميركية في بيروت).
- توفير أدبيات نسوية شكّلت مادة للتدريس في الجامعات التي أنشأت دراسات جندرية (منظمة المرأة والذاكرة غير الحكومية).
- غير ذلك.

مع الخارج - الأكاديمي والخارج - الوطني

لا يغيب عن أي من مداخلات الأستاذات البُعد المجتمعي. هذا البُعد كان حاضراً في خلفية التأسيس للدراسات الجندرية في كلّ أشكالها، واستمرّ، حاضراً فعلاً أو مغيّباً قسراً، في مسارات عملها وتقلّبات أحوالها. وتعمل المعاهد والمراكز الجامعية للدراسات الجندرية، خاصة، على عقد شراكات مع المنظّمات غير الحكومية، وتوفِّر لها خدمات التدريب والدراسات وتدعوها إلى المشاركة في فعالياتها العامّة.

في جامعة بيرزيت، مثلاً، أُنشئت «وحدة مستقلّة همّها التدخّل في المجتمع» جنباً إلى جنب مع إنشاء برنامج الدراسات النسائية. وتولّت جامعة الأحفاد، وبفعل أسبقيتها في إنشاء الدراسات الجندرية بأشكالها المختلفة، لعب دور استشاري مع هيئات مختلفة حكومية وغير حكومية.

على صعيد التعاون بين الوحدات الأكاديمية المختلفة، وفّرت جامعة الأحفاد، مثلاً، خبراتها، لجامعات سودانية أخرى، رسمية خاصة، لأجل إدماج الجندر في مناهج كليّاتها المختلفة. وكذلك فعل «معهد الدراسات النسائية « في الجامعة اللبنانية الأميركية حين أسهم في صوغ برامج لمراكز شبيهة به في العالم العربي. وعقدت الجامعة الأميركية في الشارقة منتدى عاماً لكل الدراسات الجندرية في العالم العربي لأجل إطلاق نقاش حول إدماج الجندر في المناهج الجامعية. وفي عروضهنّ، أثبتت الأستاذات أسماء جامعات عربية وأجنبية من أوروبا وأميركا عقدن

شراكات مع المراكز/ المعاهد النسائية، ووفرن خبرات في مجال الجندر.

العقبات والتحدّيات

لا يُعدّ من المفاجآت تعيين العقبات التي واجهت إنشاء وتطوير واستمرار الدراسات الجندرية في الجامعات العربية التي تمثّلت في هذه الندوة؛ بل لربّما العكس هو الصحيح. هناك ما يشبه الإجماع على أن الصعوبات التي واجهت، أو أعاقت، تأسيس الدراسات الجندرية، والتحدّيات التي ينبغي على القائمين بها مواجهتها لضمان استمرارها وتطويرها تقوم، أساساً، على مقاومة الرؤية أو الفلسفة خلف تأسيسها، ورفض المفاهيم التي يتضمّنها ذلك التأسيس؛ وهذه أتت من مواقع مختلفة من مجتمعاتهنَّ.

هذه المقاومة كانت، أحياناً، ناشطة ومعلنة على الملأ السياسي: في تونس، مثلاً، حيث تزامن تدريس «ماجستير النوع الاجتماعي والثقافة والمجتمع» بجامعة منوبة مع انطلاق مسار الانتقال الديمقراطي بكلّ الصعوبات التي صاحبت السياق السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تضمّن، وفي ما يهمّنا، احتدام النقاش حول مكانة النساء وحقوقهنّ»؛ إذ «برزت في النقاشات داخل قبّة البرلمان، وفي منابر الحوار الإعلامي ...أصوات تتنكّر لمكاسب المرأة التونسية ... في مقابل الأصوات الداعية إلى مزيد من تطوير التشريعات وتكريس المساواة في كلّ أبعادها». وضغطت الجمعيّات النسويّة من انطلاق كتابة الدستور من أجل جندرة اللغة والسياسات. وقوبلت هذه الدعوات بمقاومة شديدة من الإسلاميين والرافضين لكلّ الحمولة الجندرية بدعوى أنّها خطاب يهدف إلى هدم الأسرة ويسعى إلى ترويج المثليّة. في عديد المناسبات التي نوقشت فيها قضايا نسائية... «برزت أصوات كتلة النهضة (الإسلامية من رجال ونساء) من داخل قبّة البرلمان وخارجها تنادي بمنع استعمال لفظة ‹النوع الاجتماعي/الجندر ... بحجة كونه مصطلحاً «ذا جذور غربية، وفلسفة إلحادية لا علاقة لها بالإسلام... ولذلك هذا الأمر يمثل خطراً بالنسبة لهويّتنا الإسلامية» (قرامي).

هذه المقاومة وصلت في أحيان معدودة إلى التهديد بالعنف ضد النساء / الأستاذات المعنيات بهذه الدراسات. وتروي الأستاذة غوليه من الجامعة الأميركية في الشارقة مصائر ثلاث من هؤلاء النساء: هاتون الفاسي (قطر)، الراحلة رؤوفة حسن الشارقي (اليمن)، رولا قوّاص (الأردن) (Golley).

وتشير حمادة إلى وجود «المقاومة المجتمعية والأكاديمية لموضوع البرنامج (الماجستير المهني في النوع الاجتماعي والتنمية في جامعة القاهرة) خاصّة فيما يتعلق بالبعد الجندري فيه»، ومن علائمها، «تغيير اسم البرنامج باللغة العربية من «النوع الاجتماعي والتنمية» إلى «النوع والتنمية»» ... لكنَّ هذه المقاومة «لم تتبلور حتى الآن في شكل رفض للبرنامج، أو محاولة للهجوم عليه أو إيقافه؛ وذلك بسبب توافر الفرصة السياسية المتمثّلة بالدور الحالي للمجلس القومي للمرأة»، وتصدّره «للدفاع» عن قضاياها، كما تزايد عدد العضوات في البرلمان الحالي.

لكنَّ المقاومة المذكورة كانت، غالباً، متضمّنة في اللامبالاة. وتشير الأستاذة بدري، من

جامعة الأحفاد الخاصّة، إلى أنه بالرغم من أن الحكومة، ممثّلة بوزارة التعليم العالي، لم ترفض أو تمانع هذا النوع من البرامج لكنَّها، بالمقابل، لم تشجّع على إنشاء هذا النوع من الدراسات في الجامعات الحكومية. كما يمكن رصد المقاومة غير الناشطة في حجب الموارد المالية عن برنامج دراسي أو مركز أبحاث ذي صلة، وفي التلكؤ في اتخاذ قرارات مركزية يسعها الإسراع في مسار العمل الأكاديمي والترتيبات اللوجستية المرافقة، كما هي الحال في جامعتَيْ صنعاء وبغداد، مثلاً.

في استطلاعها الأوّلي، تشير الأستاذة بدران إلى أنّه «تمّ تقديم عدّة مقترحات لإدخال الجندر في بعض المقرَّرات في الجامعة اللبنانية لم يتم التجاوب معها. كما قدّم معهد العلوم الإجتماعية مشروع «ماستر في الجندر» لم يحصل على موافقة المجالس الإدارية في الجامعة اللبنانية». ويحيل المجيبون عن سؤالها، في استطلاعها الأوّلي حول أسباب الرفض، إلى الخلفية الدينيّة والسياسية والثقافية المتجذّرة لدى الأكثرية من الطاقم الأكاديمي. ومن هؤلاء «رئيسة مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعيّة التي أحالت ذلك إلى وجود مكامن «مقاومة ثقافيّة» في مسألة النوع الهويّاتي... فـ «الصورة النمطية الجندرية لا تتغيّر عند الطلاب بمجرّد إعطائهم مقرَّر عن المساواة الجندرية، بل من خلال دور الأستاذات الجامعيات في تقديم نماذج مُلهِمة...»

ومصدر المقاومة ليس أعلى الهرم، ولا الأجواء العامة، فقط. تذكر الأستاذات في أوراقهنَّ صعوبات داخلية مصدرها الزملاء الأساتذة المدرِّسون «المشكّكون»، الإدارة وبيروقراطيتها، بل أحياناً الطلاب أنفسهم. من هذه، مثلاً، صعوبات تتعلق بتراجع «مستوى الشغف (بالموضوع) والإخلاص (له)»، سواء ما بين أعضاء فريق التدريس، أو الطلاب. فالخصيصة الأولى للبرنامج تتمثل، برأيها، «في شغف كلّ المنخرطين فيه بالمعرفة والتعلّم بشكل عام، وبموضوعات الجندر والتنمية بشكل خاص» (حمادة). وغياب الاهتمام والشغف الضروريَين لإنجاح الدراسات الجندرية وتطويرها لاحظته أستاذات أخريات في الندوة؛ فمن جامعة بغداد، مثلاً، تشير رشيد إلى عدم قناعة الجهات المعنية بضرورة استحداث مركز لدراسات المرأة، وفي جدوى المضيّ بهذا المشروع. كما واجه المركز تحدّياً آخر وهو صعوبة وجود مختصّين في هذا المجال، واقتصر على عدد محدود من الباحثين غالبيّتهم من الذكور البعيدين في اهتماماتهم وانشغالهم العلمي عن قضايا النساء.

في جامعة صنعاء، كان من أهمّ التحدّيات التي واجهت المركز هو عدم إقرار البرنامج في عمادة الدراسات العليا. وذلك لأن موظفين وأكاديميين مسؤولين من حزب الاصلاح العاملين في كلية الآداب، وغيرها من الكليات، اتخذوا من التسويف والمماطلة في تنفيذ الأمور الروتينية ذريعة لإغلاق المركز بنهاية 1999؛ لكنَّ دافعهم وحجّتهم خلف ذلك الإغلاق أنَّ المركز، ولدى استضافته لمؤتمر دولي حول النسوية، «أباح المحظورات» (زبارة).

وفيما يتجاوز الاتجاهات حيال الدراسات الجندرية، هناك صعوبات تتعلّق بالموارد البشرية، عدّدها البعض، مثل صعوبة الحصول على كادر تدريسي وإداري يجيد اللغة الانجليزية، أو يحسن التدريس باللغة العربية (جامعة صنعاء، جامعة الأحفاد)، هجرة العقول

من الاكاديميين/ات إلى الخارج، عدم تثبيت الموظفين/ات المتعاقدين/ات (جامعة صنعاء)، ندرة التمويل غير المشروط (جامعة بيرزيت).

لكنَّ الصعوبات تأتي من مصادر أخرى، منها، مثلاً: التباين بين خلفيات الطلاب، ومهاراتهم الكتابية، وتباين درجة تعرّضهم لمفاهيم الجندر والتنمية، يضاف إليها عدم تفرّغ الطلاب للدراسة، وتعرّض بعضهم لضغوط نفسية تستوجب عناية خاصة! (حمادة).

ولدى استعراض بعض الأوراق، التي نحن بصدد قراءتها، مصادر التمويل غير المحلّي (وبعضها غزير)، لا يبدو أن المسألة تثير اعتراضاً يمنع تدفّقها؛ لكنَّ الوضع ليس هو ذاته بالنسبة للبعض الآخر. فقبول هبة مالية من مصادر غير محلية يجعل المنظمة الساعية إليها موضوع «شبهة» ما وقد يعرّضها للمساءلة , بل لحملات « تشويه، أو ملاحقات قضائية، أو تضييق بشكل عام، بل التخوين أحياناً»(الصدّة).

التعامل مع التحدِّيات

في السودان، كما في غيره من المجتمعات العربية، فإنَّ «انتشار الثقافة الذكورية ومدى تقبّل المجتمع لهذا النوع من الدراسات» شكّل تحدّياً، كان على جامعة الأحفاد مواجهته. وذلك بتضمين «أهداف برامج الدراسات النسوية... إحداث التغيير في المجتمع لتقبُّل وفهم وضع المرأة وضرورة مشاركتها في بناء وتعمير المجتمع والعلاقات الاجتماعية داخل الاسرة» (بدري).

في المواقع التي تحظى المجموعات الإسلامية بتمثيل في الساحة السياسية والمجتمعية، يبرز تحدّي اشتمالها في الخطاب المُرسل حول الجندر، فـ»لا يجوز استبعاد مقولات الإسلاميات وتحفّظاتهم حول الموضوع»، بل ينبغي إدخال «مواضيع إسلامية» في المناهج والمقرَّرات في الدراسات الجندرية (ابراهيم).

وفي شيوع تشكيك ومعارضة لميدان الدراسات النسائية، تقترح غوليه، من الجامعة الأميركية في الشارقة، أنْ يُبذل جهدٌ مستمر للاستجابة لحسبان هذه الدراسات «غريبة عن ثقافة المنطقة وغير راهنة، وأنَّ من يعمل في إطارها هو ذراع للغرب» (Golley).

إلى ذلك، فإن تجربة منظمة «المرأة والذاكرة» كان جوهر تأسيسها بمثابة مواجهة للتحدّيات التي تعيق النساء عن التعبير، وتغيِّب إسهاماتهنَّ عن المجال الثقافي الأعمّ. فكان إنتاجها الثقافي «نضالاً بوجه هيمنة خطابات ثقافية وتصوّرات نمطية عن الأدوار الجندرية» وتضميناتها التي «تُشرعِن استمرار سيطرة الرجال على النساء». وإسهام المرأة والذاكرة في إنتاج المادة المعرفية والثقافية باللغة العربية بوصفها «عدّة التصدي لخطابات وحركات سياسية مناهضة لحقوقهنَّ»، وغيرها من المعيقات السياسية، سواء كانت وطنية أو استعمارية (الصدّة).

مسائل إضافية

أ- في اللغة:

اللغة الإنكليزية هي لغة التدريس في أكثر من جامعة تحوي دراسات جندرية؛ من هذه، مثلاً، الجامعات الأميركية (في بيروت والشارقة)، أو اللبنانية الأميركية (بيروت)؛ لكنَّها أيضاً لغة التدريس في مقرَّرات من

جامعة الأحفاد، مثلاً. وفي جامعة القاهرة، هي أيضاً لغة التدريس في البرنامجَين المعروضَين في هذه الندوة: في الماجستير المهني في النوع الاجتماعي والتنمية الذي يُدرَّس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وفي قسم الإنكليزية وآدابها. فإذا كانت المسألة بديهية في جامعات أميركية، أو في أقسام اللغة الإنكليزية، فهي تُدرك كمصدر تحدٍّ في مواقع أخرى. ففي جامعة الأحفاد، مثلاً، ينتسب إلى برنامج الدراسات الجندرية متخرِّجات من الجامعات الرسمية حيث لغة التدريس هي العربية، فيشكل ذلك «واحداً من أهم تحدّيات البرنامج» (بدري). وفي «الماجستير المهني...» (جامعة القاهرة)، يخضع الطلاب المنتسبون إلى دورة مكثّفة لتعزيز قدراتهم في اللغة الإنكليزية (حمادة). أخيراً، ترى مراد أنَّ كون لغة التدريس في الجامعة الأميركية في بيروت هي الإنكليزية، فإن ذلك يشكِّل عائقاً غير قليل الأهمية لمهمّة الدراسات الجندرية، ولتأثيرها المرتجى في السياق السياسي- المجتمعي (Murad).

على أن المسألة لا تُختصر بإتقان، أو بعدم إتقان، اللغة الإنكليزية؛ فاللغة الحاملة للأفكار الجندرية في حال كونها ليست لغة الأم، تشكّل لدى البعض عائقاً حرِجاً في التعبير عن أفكار ذات صلة بالجندر، أو في استيعابها. ويظهر ذلك جليّاً في ورقة الأستاذة أبو عودة. ففي عرض تجربتها في تعليم مادة «المرأة والقانون» بالإنكليزية في الجامعة الأميركية في بيروت، بدا لها أنّ في وقع كلامها على الطالبات وردود فعلهنَّ عليه متفاوتاً، وأنَ استيعابهنَّ للمادّة التي تدرِّسها لم يكن بدون صلة مع انتماءاتهنَّ «الوطنية» (لبنانيات /غير لبنانيات)، وأنها تتأثّر على نحوٍ، لا يمكن إغفاله، باللغة بسبب كون المراجع التي تعتمدها كُتبت باللغة إنكليزية وعالجت، تالياً، المسائل الراهنة في المجتمعات الغربية التي أنتجتها، أكانت كاتباتها أجنبيات أم عربيات مُهاجِرات. ولمّا كانت إحدى غايات تدريس المادة حثّ الطالبات على «التفكير نسوياً»، لا تلقّي المعلومات فحسب، كانت مُماهاة الطالبات مع المسائل المطروحة في مجتماعاتنا ضرورية، فكان أن لجأت إلى التعبيرات المحلّية العربية التي اعتدْنها، وإلى سرد أقصوصات عن حياتها الخاصة، في محاولة منها لتسهيل تحقيق تلك المُماهاة (Abou-Odeh).

ب- صراع الأفكار والتغيير:

في شهادتها الشخصية، تبيّن أبو النجا (جامعة القاهرة) دور «الصراع على مستوى الأفكار» بينها وبين الطلاب في زعزعة استقرار المفاهيم الراسخة سعياً إلى الوصول إلى ما تدعوه «التجاوز»، بما هو الهدف الرئيسي لتدريس موضوع الجندر. هذا التجاوز يبدأ، وفق ما ترى، «عندما يتسق الشخصي مع ما نقرأه، وعندما يتأكد للطلاب أنَّ ما يحدث في المجال الخاص ليس منفصلاً بحال من الأحوال عن المجال العام، وأنَّ ما يحدث على مستوى العالم ليس منفصلاً عن المحلي...». وهي تلاحظ، لدى متابعتها للنقاشات التي يثيرها المفهوم بين الطلاب « أنَّ المعارضة التي بدأ بها أحدهم الفصل الدراسي تتحوَّل إلى تفاوض حول الأفكار والنظريات»، الأمر الذي يجعل الصف فسحة ثرية بالاحتمالات التغييرية (Aboulnaga).

ج- الدوافع الشخصية:

توكّد مراد في تمهيدها للكلام على «مبادرة الدراسات الجندرية ...» في الجامعة الأميركية في بيروت عن أهمية اهتمام الأشخاص القائمين بهكذا مبادرة في غياب وضوح في التوكيل لإنشاء هذه الدراسات، والدعم المؤسسي المرافق لذلك التوكيل. لقد لعب الاهتمام الشخصي للكاتبة- المسؤولة عن المبادرة - دوراً بارزاً في تثمير اهتمامات آخرين في الجامعة لجعلها منظورة في فضاء الجامعة؛ وذلك عبر التنسيق بين هذه الاهتمامات وتعزيزها وتعميمها، ونشر معلومات حولها بين الطلاب، وخلق مساحات للنقاش وتبادل المعلومات حول الموضوع بين المهتمّين، والاستفادة من فرص مُتاحة، ووجود مجموعات طلابية ناشطة تشترك وإياها في الاهتمامات الجندرية (Murad).

وتسمح «المبادرة» التي تصفها مراد في إنشاء شبكة تضامن بين فرقاء في الجامعة الأميركية في بيروت، تعبيراً عن وجود اهتمامات مشتركة مبعثرة بين أفراد من الهيئة التعليمية وبين مجموعات نسوية فيها. ويضاف إلى ذلك دعم عميدة كلية الآداب في الجامعة (Murad). على النقيض من ذلك، لم تلقَ مبادرة العلي- الأستاذة في جامعة دمشق- لإدخال مواضيع نسوية في مقرَّراتها صدىً بين الأساتذة وبين الإدارة (العلي). يبقى أنَّ إثارة اهتمام الطلاب ورجع الصدى الإيجابي الذي أبدوه هو «المكافأة» الوحيدة التي تحفِّز أساتذة في الجامعات العربية للمضيّ قُدُماً في مشروعهم لإدماج الجندر في مقرَّراتهم، آملين تعميم تجاربهم في المستقبل.

التقييم والنظرة المستقبلية

تباينت أساليب التقييم التي تنتهجها الجامعات التي شاركت أستاذات منها في هذه الندوة؛ منها ما هو مهنيّ يُنفَّذ في إطار سياسة الجامعة من أجل «ضمان جودة» الأداء عامّة (الجامعة الأردنية)، ومنها ما يكتفي بمدقِّقين ماليين (جامعة صنعاء). لكنَّ الأكثرية تكلّمت على تقييم غير رسمي تمثّل بإرجاع الصدى الطيِّب من المستفيدين من الطلاب (جامعة الأحفاد). أو، أحياناً، يُعدّ إقبال الطلاب بازدياد / بنقصان الطلاب على التسجيل في المقرَّرات دليلاً على جودة الأداء أو عدمه (جامعة الشارقة، الجامعة اللبنانية)، أو على كون المقرّر لم يجذب أعداداً كافية من الطلب، فجرى تجميده (جامعة بيرزيت، مثلاً). أخيراً، بعض الجامعات لم تُطوّر معايير دقيقة للتقييم، إمّا لكون التجربة مازالت فتيّة (جامعة منوبة)، أو لأسباب ذات صلة باضطراب في مسارها لم يجعل التقييم من الأولويات (جامعة بغداد).

إلى ذلك، فإنَّ النظرة إلى المستقبل تبدو متفائلة بـ«الخير»؛ وذلك، بالرغم من الخضّات الأمنية والسياسية وتبِعاتها المدمِّرة، أحياناً، على مجتمعاتنا العربية. ودليلنا إلى ذلك ما ظهر في التخطيط لإجراءات ملموسة في بعض الجامعات، والتعبير عن انتظارات ورجاءات لتحقيق رغبات في أخرى، يضاف إلى ذلك «الثقة» التي عبّرت عنها بعض المتدخِّلات في أوراقهنَّ في بقاء الدراسات الجندرية، بمختلف أشكالها، وتطوّرها.

يخطّط «مركز الدراسات النسائية» في الجامعة الأردنية، مثلاً، لإنشاء برامج شهادتَي الدكتوراه والماجستير، وإلى عقد شراكات مع جهات

محددة , وإلى جذب تمويل من جهات أخرى، وبناء مقرّ وعقد مؤتمر، إلى ما هنالك من إجراءات عملانية تتعلّق بتفاصيل محدّدة تبدو، معها، المسؤولات عن التخطيط مطمئِنّات إلى احتمال تنفيذ ما يخطّطن له (إبراهيم).

هذا الاطمئنان لمستقبل الدراسات الجندرية يسود في كلام الصدّة، إحدى مؤسِّسات منظمة «المرأة والذاكرة»؛ فهي ترى أنه برغم ما تواجهه «معظم منظمات العمل الأهلي في مصر حملات تشويه، أو ملاحقات قضائية، أو تضييق بشكل عام على قدرتها على العمل وعلى الحصول على الموارد اللازمة ... فإنَّه لا يمكن محو تراكم الخبرات لدى الاشخاص أو المجموعات، وهو الأمر الذي يبثّ روح التفاؤل في المستقبل» (الصدّة). وتبدي حمادة (جامعة القاهرة) ثقة شبيهة بمستقبل «البرنامج المهني...»، فهي ترى «أنه يتمتّع بعدد من المزايا التي تؤهّله ليس فقط للاستمرار ولكنْ للنموّ والقدرة على بناء شراكات جديدة. ...من ذلك الحاجة التي يلبّيها لجهة تركيزه على المنحى المهني- التطبيقي، خاصّة. وهناك أيضاً درجة عالية من الإخلاص والجدّية لدى الهيئة التعليمية، يقابلها الرغبة في التعلم والتطوير والشغف لدى الطلاب» (حمادة).

إلى ذلك، يبدو الكلام على تعميم تجربة الجامعة الأميركية في الشارقة إلى جامعات بلدان الإمارات العربية عبر إنشاء برامج/ أقسام/ اختصاصات فيها قائماً على استقصاء عملي لتلك الإمكانية (Golley). ويعمل معهد الدراسات النسائية في الجامعة اللبنانية الأميركية على تطوير خطّة استراتيجية لإدماج الجندر في مختلف الاختصاصات بتعبيرات تتضمّن الكلام على مخرجات وتوقّعات محدَّدة تُسبغ عليه جدّية ومحسوسية (صفير).

لكنْ، بالمقابل، نلمس في وصف التجربة الشخصية للاستاذة العلي، في معهد الفنون في جامعة دمشق، رغبة في تعميم تجربتها على مقرَّرات أخرى من المعهد الذي تدرّس فيه، لكنَّ الكلام على استشراف مستقبل تجربتها، ومدى تأثيرها في إحداث ما ترنو إليه، يفتقد إلى المنحى الإجرائي. ويمكن تكرار ما نقوله لوصف جاء في ورقتَي الأستاذة زبارة (الجامعة اليمنية) والأستاذة رشيد (جامعة بغداد)، بشأن المستقبل- أي في البلدان العربية الثلاثة التي تشهد وضعاً أمنياً يقترب من الكارثية.

ننظر هنا إلى اقتراح الأستاذة بدران لمستقبل تجربتها وتجربة أساتذة آخرين في الجامعة اللبنانية بنتيجة استطلاعها الأوّلي. فهي، استناداً إلى شهادات زميلات في الجامعة، لا تحبِّذ تدريس الجندر المُمأسس ضمن مقرَّرات أو اختصاصات بعينها، لأن ذلك سيجعل الموضوع، وفق ما ترى، مقيَّداً عبر فرض توصيفات لمضامين هذه المقرَّرات، أو تلك الاختصاصات، من جانب «القوى البطريركية المتحكِّمة»؛ إضافة إلى احتمال تدريسها من جانب «أساتذة غير كفوئين لناحية نشر مفاهيم العدالة الجندريّة وآثارها على العدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية». وهي ترى أن سياسة إدخال مفهوم النوع الإجتماعي في مناهج الجامعة اللبنانيّة، كافة، لا في اختصاصات أو مقرَّرات بعينها، هي السياسة التي يسعها اشتمال «جميع الطلاب، وليس فقط أولئك الذين يختارون دراسة الموضوعات المتعلّقة بالنوع الإجتماعي» (بدران).

وتتكلّم الأستاذة مراد من الجامعة الأميركية في بيروت على المستقبل بصيغة شَرْطية: إذا كانت «المبادرة...» تهدف إلى تجاوز وضعها ذي الطبيعة المؤقتة، «فينبغي دعمها بالتزام مؤسّسي يتمثّل بتعميم مراعاة المنظور الجندري في المناهج الجامعية، ودعم إنتاج نشر البحوث والمعارف - باللّغتَين العربية والإنجليزية وترجمتها بالاتجاهَين ... واتخاذ موقع ريادي في مسائل تتعلّق بمعالجة أوجه اللامساواة الجندرية الهيكلية، أكان ذلك داخل أسوار الجامعة أم خارجها» (Murad).

ختاماً

سعَتْ هذه القراءة في أوراق الندوة إلى توفير وصف للمشهد العام الذي رسمته كاتباتها لأشكال «الدراسات الجندرية» المختلفة في بلدان من عالمنا العربي، أي للتجارب التي خيضت في مسار إنشائها، لتباياتها وتشابهاتها إن في دوافع إنشائها، أو في تعاملها مع المسائل التي واجهتها في سياق محاولاتها الانخراط في التيار العام في عالمنا العربي، إلى ما هنالك من مسائل شكّلت العناوين الفرعية لهذه القراءة.

هذه التجارب تنوّعت بتنوّع مجتمعاتنا، وتلاقت في تقاطعات دوائر تشابهها؛ لكنَّ عروضاً في بلد واحد – لبنان مثلاً- بيّنت أن التنوّع ليس سمة بين- مجتمعية، بل هي سمة داخل- مجتمعية، أي كلّ مجتمع من هذه المجتمعات، أيضاً. وهو ما يشير إلى أن مشاركة تجارب إضافية من بلدان عربية في هذ الندوة كانت ستُظهر، على الأرجح، مزيداً من التنوّع، وأن تُبرز مزيداً من أسباب التلاقي.

هذان- التنوّع والتلاقي- يشكّلان معاً الحجّة والدافع إلى عقد المزيد من لقاءات شبيهة؛ وذلك لأجل الاستفادة من الدروس، وتعيين مجالات التعاون، وعقد الشراكات بين مختلف الفرقاء المعنيين بالدراسات الجندرية، وإلى تعزيز «التثاقف» في ما بينها، وتكثيف أنماط الدعم المتبادلة الضرورية لإنشائها في جامعاتنا، وضمان استمرارها، في عالمنا العربي الذي يزداد اضطراباً، وحيث إن اضطرابه لم يثنِ النساء عن إنشاء وتطوير ركنٍ جامعيّ يتّجه نحو الاستقرار البنيويّ في جامعاتنا، برغم مقاومة صريحة أو مستترة لل»فلسفة» التي تحمله، ولتضميناته الاجتماعية.

هذه القراءة، كما هي كل القراءات لمجموعة من النصوص، تنطوي على تصنيف وتكثيف للأفكار والمعلومات الواردة وللحجج القائمة عليها؛ هناك، بالضرورة، إهمال للتفاصيل. هي قراءة نأمل أن تحفِّز القرّاء المهتمّين بالدراسات الجندرية إلى العودة إلى النصوص الأصلية للاستزادة، بل لقراءة ذاتية لها.

تقرير عن المناقشات التي جرت خلال الندوة

د. فادية حطيط[1]

انتظمت جلسات الندوة في مداخلات تُليت تباعاً، ثم فُتح النقاش حولها مجتمعة. وكانت المواضيع المثارة تتعلَّق حيناً بإحدى الأوراق المقدَّمة بشكل مخصوص، أو أحياناً تتخطى الأوراق إلى السياق العام الذي وُضعت فيه أو إلى قضايا عامة تشكِّل حيّزاً مشتركاً بين الأوراق. ومن هنا، نجد أن بعض القضايا المثارة جديدة، وخرجت عن الإطار المرسوم للندوة، كما جرى اقتراح مسار أو خطة عمل للمستقبل.

في ما يأتي، نعرض المناقشات التي جرت بعد أن حاولنا ترتيبها ضمن عناوين جامعة تصبُّ في منطلقات الندوة وفي توجهاتها:

سؤال النشأة والسياق

اختلفت النشأة بين بلد وآخر. بعض التجارب قامت بمبادرات جماعية من أستاذات جامعيات على شكل جمعية أهلية، ثم انضمت لاحقاً إلى رحم الجامعة (فلسطين). والبعض الآخر نشأ أيضاً بمبادرة جماعية من أستاذات جامعيات ولكن داخل الجامعة نفسها (تونس). وفي دول أخرى، نشأت هذه التجارب بفعل قرار فوقي من قبل السلطة (الأردن)، أو بفعل قرار من قبل الإدارة الجامعية نفسها (الجامعة الأميركية في بيروت)، أو بدعم من عميد(ة) (مصر)، أو بفعل مبادرة فردية داخل الجامعة (الجامعة اللبنانية-الأميركية، جامعة دمشق، جامعة البلمند). وثمة تجارب فردية غير متشكلة ضمن إطار محدَّد، يقوم بها الأساتذة أنفسهم (الجامعة اللبنانية وجامعة الجزائر).

وينعكس نمط التأسيس على فاعلية البرنامج ووظيفته. فالدعم المتأتي من الخارج يمكن أن يحفِّز العمل، ولكن في حال حدوث تغيُّر في مواقع القرار، يمكن توقيفه. كما يمكن أن تسمح السلطة الأكاديمية باستقلالية التجربة وتفسح لها المجال للتطوُّر، ولكن يمكنها (في حال ارتبطت بالمصالح السياسية أو الحزبية) أن تضع يدها على التجربة من خلال تعيين الأعضاء، ورسم الطريق.

أمَّا سياق نشأة تجارب الدراسات النسائية في الدول العربية، فقد اختلف هو أيضاً بين تجربة وأخرى. منها ما جاء في نطاق المقاومة كرد فعل على السياق العام الأنتي (الضد) نسائي العالمي، كما يحصل في أوروبا مثلاً حيث يجري غلق برامج كثيرة، وتتزايد الطروحات في أميركا ضد قوانين الإجهاض. أو في سياق الجدل الحاصل حول الهويّة العربية الإسلامية وفي سياق الاستقطاب الحدّي بين الإسلاميين من جهة والعلمانيين أو التقدميين من جهة أخرى.

وبعض التجارب انضوت في سياق أكاديمي داخلي محكوم برسم موقع وصورة حديثة للجامعة. ولكن سهل انزلاقه ناحية اعتمادها كشعار او كموضة أو كواجهة عمل بدون أن يترافق مع معالجة جوهرية للتمييز الحاصل داخل المؤسسات.

[1] أستاذة في الجامعة اللبنانية وباحثة، تدرّس مقررات الطفولة المبكرة وأدب الأطفال في كلية التربية- الجامعة اللبنانية، كما تتولى رئاسة مركز الدراسات والابحاث فيها

وهناك تجارب قامت في سياق نموّ الوعي الاجتماعي بقضايا المرأة بتأثير الجمعيات الأهلية التي تُعنى بقضايا المرأة المترافق مع اهتمام بحثي، مع الاستعانة بالأساتذة الذين نقلوا أثرها الى طلابهم، وكذلك مساهمة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي لا يمكن نكرانها، أو بتأثير دور الاعلام في ترويج بعض المعطيات الخاصة بالمرأة. وبعض التجارب انبثقت نتيجة تجذُّر طرح قضية المرأة (تونس ولبنان ومصر)

سؤال الهوية الاكاديمية

- التسمية: في اللغة العربية دراسات المرأة بالمفرد، ولكن في اللغة الإنكليزية: gender and women studies أي بصيغة الجمع. ولهذا الأمر دلالات لناحية المفاهيم ولناحية المقاربة.

- الموقع: ثمة مواقف متباينة في ما يتعلق باندراج الدراسات النسائية. قد تكون دراسات المرأة ضمن وحدة مستقلة بذاتها، والبعض يميل إلى هذا الأمر لأنه يسمح باستقلالية مالية وإدارية، ويحصر العلاقة مباشرة مع رئاسة الجامعة، فيكون رئيس الجامعة مثلاً هو المسؤول عن مركز الدراسات النسائية وليس أيُّ طرف آخر. بينما حين تُسحب هذه الدراسات إلى الكليات، خاصة عندما تتكوّن بمعظمها من ذكور، فيتم السيطرة عليها من قبل أصحاب القرار (العمداء ورؤساء الأقسام مثلاً) وتتعدَّد القرارات مما قد يجمِّد عملها، أو يتغير هذا العمل بنتيجة تغير أصحاب القرار.

وبعض التجارب أدمجت الجندر عبر تخصُّص فرعي (ماينر) في الدراسات النسائية، يحصل عليه الطلاب إضافة إلى تخصُّصهم الرئيسي في أحد العلوم الإنسانية، والبعض فضَّل هذا الإجراء بسبب سهولته، حيث يمكن تجميع عدد من الأرصدة عبر المقرَّرات الرئيسية (الجامعة الأميركية في بيروت)؛ والبعض الآخر رأى أنه من الأنسب القيام بتوطين دراسات المرأة في قسم معيَّن مثل قسم العلوم الاجتماعية أو التاريخ أو الدراسات الثقافية، لأنها في هذه الحالة تستمد مصداقيتها من مصداقية القسم، كما يمكن أن يكون هذا التوطين شكلياً فيكون القسم غطاء يسمح بالعمل. وهنا، يلاحظ غلبة اختصاصات الآداب وعلم الاجتماع والسياسة وعلوم الاقتصاد، وغياب الاختصاصات الأخرى مثل الطب والتمريض والإعلام على الرغم من الحاجة الى تبني منظور الجندر فيها.

وفي بعض الجامعات (مثل الجامعة اللبنانية وجامعة الجزائر) يجري إدماج فكرة الجندر بشكل حُر من قبل الأساتذة المعنيين وداخل مقرَّراتهم المتنوعة، ولكن برأي المشاركات أنه في غياب إطار واحد جامع لهذه الجهود الفردية لا ضمان لحفظ الأثر، كما أنه لا ضمانة في أن مفاهيم الجندر، حتى ولو تداخلت في كل المقرَّرات، سوف تُعطى كقضايا فتبقى برّانية أو جوفاء (الجامعة اللبنانية). بالمقابل، رحَّب البعض بهذا الخيار، لأنه يعطي الأمل بأنه حتى وإن أغلقت أو توقفت البرامج الرسمية فسيكون هناك فضاءات بديلة لاستئناف المشروع، ولكن شريطة أن تدرس وأن توضع لها استراتيجات وأن يتم حولها نقاش.

- الكادر البشري:

- الإدارة: وتبيِّـن التجـارب أنَّ مـن يمسـك بمقـدرات البرامـج يمكـن أن يعطيهـا قـوة أو يضعفهـا. وهـذا يتعلـق بدرجـة إيمانـه بحقـوق المـرأة نفسـياً وبدرجـة التمـرّس أكاديميـاً ومعرفيـاً.
- الأسـاتذة: أثـارت بعـض التجـارب مسـألة مـدى توافـر الـكادر الـذي سـوف يعلِّـم ويبحـث، ففـي الجامعـات العربيـة علـى الأغلـب لا يجـري التفكيـر بمعنـى التعليم ولا بمعنـى البحـث. وثمـة أسـاتذة يدخلـون إلـى الكلّيـة وهـم علـى لوائـح السـلطة بأحزابهـا المختلفـة، وبسـبب تبعيتهـم للسـلطة التـي عيَّنتهـم، فهـم إمَّـا غيـر مؤهلين أو يُمنـع عليهـم القيـام بقـراءة نقديـة (مثـال الجامعـة اللبنانيـة). وأشـارت بعـض المداخـلات الـى أنَّ تخصيـص مركـز لدراسـات المـرأة لـم يكـن كافيـاً لأن يُحـدث فرقـاً فـي واقـع النسـاء أو فـي تطويـر المعرفـة فـي قضايـا المـرأة، وذلـك لعـدة أسـباب، أهمهـا عـدم وجـود متخصّصيـن فـي قضايـا المـرأة.
- الطـلاب: وفـي مـا يتعلـق بالخلفيـة الاجتماعيـة للطـلاب، فهـي خلفيـة متنوعـة. فمنهـم مـن ينتمـي للطبقـة الوسـطى بشـكل عـام مـن الأدنـى وحتـى الأعلـى المتوسـط، ومنهـم مـن يأتـي مـن خلفيـات جغرافيـة متنوعـة، المـدن كمـا الأريـاف (مصـر). وهـم يتنوَّعـون كذلـك مـن حيـث المهنـة، حيـث يعمـل بعضهـم فـي المنظمـات الدوليـة، وأحيانـاً فـي السـفارات وأحيانـاً فـي منظمـات المجتمـع المدنـي. وأحيانـاً قـد لا يسـتطيع مواطـن عـاديّ بسـيط الدخـل أن يدخـل فـي البرنامـج بسـبب تكلفتـه المرتفعـة (مثـال جامعـة اليمـن). ومـن الطـلاب مـن يأتـون مـن خلفيـات سياسـية متنوعـة، وتتغلـب لديهـم انتمـاءات طائفيـة وسياسـية تابعـة لأحـزاب (الأميركيـة فـي بيـروت). ومنهـم مـن يأتـي مـن مؤسسـات دينيـة مثـل دار الإفتـاء (تونـس).

وقـد تؤثـر الخلفيـة الاجتماعيـة للطلبـة بشـكل سـلبي علـى الأثـر (Impact)، لأنهـم غالبـاً سـوف يشـتغلون فـي منظمـات دوليـة إذا عملـوا فـي داخـل بلدانهـم أو فـي أعمـال تخـصّ عائلاتهـم، وبالتالـي فـإنَّ تأثيرهـم محـدود جـداً (حالـة مصر) ممـا يحـدّ مـن فاعليـة البرامـج، لأنَّ علـى الطـلاب أن يكونـوا متفاعليـن وناشـرين لهـذه المعرفـة الجندريـة فـي المجتمـع، وأن ينقلوهـا إلـى فضـاءات أوسـع بكثيـر (الشـارع وغيـره).

- الدور:

إنَّ الـدور الـذي تلعبـه مراكـز وبرامـج الجنـدر يتخـذ أبعـاداً متعـددة، منهـا :

- تأميـن العدسـة الجندريـة التـي تتيـح الرؤيـة النقديـة، وتجـادل فـي كوابـح التنميـة أو التغييـر والقـدرة علـى رؤيـة مصـدر الفشـل أو علـى الأقـل الوعـي بـه.
- تغييـر المفاهيـم بوصفهـا بنـى أكاديميـة يُفتـرض بهـا، إن لـم تنتـج المفهـوم، أن تسـائله، لأنَّ مفهـوم الجنـدر ليـس ناجـزاً بـل هـو قابـل للتشـكُّل والانبنـاء بشـكل دائـم. ويجـب علـى الأكاديمييـن وضعـه بشـكل دائـم علـى المشـرحة.

- الأكاديميا الناشطة والنضالية: إنَّ التقاطع بين الأكاديميا والنشاطية Activism هو من سمات الدور لبرامج الجندر. مثال الكلام على العنف ضد المرأة , العاملات المهاجرات, الحروب. هناك أمور يجب القيام بها على الأرض من منظور أكاديمي ولكن غير جامد. مثلما هو الأمر في مجال التدريب وإصدار منشورات تتضمن العديد من الموضوعات التي هي ليست دراسات أكاديمية بحتة أو أيضاً على صعيد التوثيق للحركة النسائية. إلى ذلك, فإنه بسبب طبيعة موضوع الدراسة نفسه الذي يمسّ قضايا العدالة الاجتماعية, لا يمكن عزل جهد النضال الميداني عن التدريس.
- تغيير الواقع: والتغيير قد يكون من خلال التفاوض مع هذا الواقع, والتفتيش عن أماكن للالتفاف وإيجاد حلول (مثال مشاركة طالبة دار الإفتاء: هي كانت تشتغل بالمرصد الالكتروني بدار الإفتاء, وعملت على إدماج الجندر في المرصد) أو من خلال مجابهته وفضح آلياته.
- التغيير الذاتي: فالتجارب بيَّنت أنَّ المشاركين في هذه البرامج ازداد لديهم الميل الى مراجعة أنظمة سلوكية كانت ثابتة, من قبيل العلاقة بالحجاب, وتغيُّر العلاقة بالأزواج, وتغيُّر طرق الرد على التحرُّش, وغيرها من مواضيع تتعلَّق بالخبرة النسائية. كما ساهمت هذه البرامج بتعزيز الإبداع لدى المشاركين من خلال إطلاق مبادرات مختلفة, مثل إصدار دورية, أو تأسيس نادي الجندر (مثال تجربة تونس). وفي العموم, أظهر المتخرجون إيماناً أكبر بقضية الجندر واستعداداً وحماسة لنقل فكرة الجندر ومفاهيمها, سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً.
- الإندراج في السياق الأكاديمي العالمي: رأى بعض المشاركين في الندوة أنَّ مؤشرات النوعية في التعليم العالي لم تعد قائمة أساساً على البحث العلمي والمقالات, وإنما أيضاً على مدى الانفتاح على قطاعات التنمية. وبهذا فإنَّ إدماج الجندر يدخل في التنمية الإنسانية, وبالتالي يرفع من شأن التعليم العالي نفسه.
- المسؤولية الاجتماعية: إنَّ وضع الجهد الأكاديمي في خانة النشاطية Activism يعبّر عن الرغبة بترك بصمة في المجتمع والقيام بواجب المشاركة في التأثير. والكثير من الأمور التي تقوم بها الأكاديميات في هذه البرامج هو عمل غير مرئي وغير منظور, خصوصاً في الجامعات الخاصة. ويتعارض هذا الجانب مع السعي للترقية التي تفترض القيام بعمل بحثي, ممّا يخلق مشكلة بنيوية في حال الرغبة بالاستمرار في العمل كأستاذة والترقي. فهنالك التزامات مهنية يجب القيام بها.
- التفاعل الفكري: إنَّ المراكز البحثية في دراسات المرأة والجندر هي مساحات وليست أطراف, والاحتكاك بين الباحثين/الباحثات داخل المراكز والتفاعل بينهم (نَّ) مع اختلاف رؤاهم

(نَّ) لهـو مـن المفاعيـل الأكثـر أهميـة لإنشـاء مثـل هـذه المراكـز، مـن حيـث توليـد الأفـكار وتأصيلهـا.

- العلاقـة بالنظـام السياسـي: لا شـك بـأن ثمـة تقاطعيـة intersectionality مـا بيـن العمـل النسـوي بمختلـف أنواعـه وأشـكال الصـراع المجتمعـي. إن الخريجيـن والخريجـات سـوف يشـتغلون فـي إطـار الدولـة. وهـذا أمـر يجـب التفكيـر بـه (كما فـي تجربـة السـودان)، أو فـي منظمـات المجتمـع المدنـي. ومـن الضـروري الانتبـاه إلـى العلاقـة الهيكليـة مـع السـلطة. ويجـب الوصـول إلـى صيغـة فـي كيفيـة الحفـاظ علـى نـوع مـن الاسـتقلالية مـن ضمـن النظـام، وتحاشـي الذوبـان أو الخـروج عـن النظـام، وبالتالـي الفوضويـة.

سؤال اللغة

تتفـق المتداخـلات علـى أنـه مـن أجـل تـرك بصمة يجـب فتح بـاب تدريس اللغـة العربية، لأنَّ المسـألة مرتبطـة بنحـت المفاهيـم ونحـت المصطلحـات. جـزء مـن التأثيـر فـي المجتمـع يأتـي مـن نشـر الكتيّبـات الصغيـرة لتعريـف المفاهيـم وترويـج القضايا، أي مـا يُسـمَّى بتعميـم المعرفـة بالجندر لـدى الجمـوع التـي لا تعـرف اللغـات الأجنبيـة . إنَّ نشـر المعرفـة باللغـة العربيـة يلامـس شـرائح مـن المجتمـع غيـر متخصّصـة، ويمكـن جلبهـا لمجـالات معرفيـة أخـرى.

وانطلاقـاً مـن قضيـة اللغـة العربيـة، تبرز مشـكلة الفاعليـة للطـلاب والطالبـات الذيـن تخصصـوا بالدراسـات الجندريـة، مـن حيـث كيفيـة تحويـل هـذه اللغـة العربيـة الأكاديميـة فـي حـال وُجـدت الـى لغـة عربيـة مبسَّـطة قريبـة مـن لغة الشـارع، أي اللغـة المحكيـة. إن اللغـة هـي مسـألة هامـة وتشـكّل مدخـلاً أساسـياً لـكل عمليـة تفعيـل العمـل الجنـدري.

وتجـدر الإشـارة إلـى قضيـة الترجمـة، حيـث عبَّـرت المشـاركات فـي النـدوة عـن الحاجـة الـى وجـود المعاجـم الميسَّـرة لنقـل المفاهيـم وتدريسـها. بالمقابـل، أشـارت أُخريـات إلـى توافـر مثـل هـذه المعاجـم التـي ضُبطـت باللغـة العربيـة وهـي موجـودة علـى الانترنـت. ولكـنَّ الترجمـة، حتـى ولـو وجـدت، فـلا تحـل المشـكلة، لأنَّ مـا هـو مترجـم غيـر قـادر علـى نقـل الفكـرة والنظريـة بطريقـة دقيقـة، ويمكـن للباحـث ان يسـتوعبها.

سؤال التمويل

طرجـت بعـض التجـارب موضـوع التمويـل بوصفـه إشـكالية. فقـد تملـي بعـض جهـات التمويـل مقاربـات معينـة (مثـال التجربـة الفلسـطينية مـع الجامعـة اللبنانيـة الأميركيـة، حيـث شـارك مركـز الدراسـات النسـائية فـي فلسـطين فـي بحـث عـن Mascultinity فـي سـياق إقليمـي، وحاولـت الباحثـات الفلسـطينيات الكتابـة وفقـاً لفهمهـم الموضـوع بشـكل أكاديمـي، ولكـن أيضـاً فـي سـياق الاسـتعمار فُرفـض البحـث لأنَّ الممولـين يريـدون أن يكـون الخطـاب حياديّـاً). ولقـد وجـد القائمـون علـى تجربـة فلسـطين سـبيلاً لعـدم الارتهـان إلـى التمويـل مـن خـلال الاسـتعانة بالطلبـة فـي الماجسـتير.

وثمـة مشـاكل يسـتدعيها التمويـل بشـكل غيـر مباشـر. فعندمـا دخـل تمويـل أجنبـي

لدعم مشاريع حول الجندر (مثال تونس)، ولم تكن هناك كفاءات تونسية، أصبح المرور على ماجستير الجندر جواز العبور إلى المراكز. وبات عدد كبير من الزميلات يقبلن الدخول إلى الماجستير للحصول على بطاقة خاصة بتدريس الجندر للتعامل مع الوكالات والهيئات النظامية وغيرها، ويصبحن خبيرات في الجندر مع اليونسكو وPNUD ...إلخ. من الداخل هناك عدم رضى عن مستوى الأداء، ولكن في الخارج يجري توظيف التدريس في هذه الماجستير بطريقة انتهازية لربح الأموال من الخارج.

سؤال العلائقية

برزت في أثناء النقاشات العديد من إشكاليات العمل النسوي داخل مراكز وبرامج الدراسات النسائية، ومنها:

- تضخُّم الأنوات: ومن أبرز تعبيراتها: النرجسية الأكاديمية التي تقتل كل معرفة تريد أن تتطور، رفض تطوير القدرات والكفاءات، عدم التواضع العلمي، عدم الاستعداد لتطوير الإدراك والفهم. والثبات ضمن بعض المعطيات السطحية الذي يصبح في إطار موضة.
- مسألة العطاء والكرم: إن الباحثة إذا ما انغلقت على ذاتها ورفضت التشارك في المعرفة. وكانت تنظر إلى الأخريات على أنهنَّ محدودات، وترفض مدّ يد المساعدة والاحتضان المعرفي، فهي نقطة سوداء.
- التسلُّط: في مقرَّرات الجندر يتم تدريس الهيمنة البطريركية والتسلُّط والقهر، ولكن أحياناً الأكاديميات أنفسهنَّ يمارسن مثل تلك الهيمنة على الطلاّب ما يشير إلى عدم الاشتغال على الذات. إذا كان تدريس الجندر لا يؤدي إلى تغيير الذات، فما جدوى ذلك! فنحن إزاء مراكز تبيع بضاعة لا مردودية لها ولا أثر.
- الاستئثار: السعي إلى البقاء في المركز. كما عندما تصل المرأة إلى المركز فتسعى للمحافظة على مركزها، لأنها محسوبة ضمن هذه الطائفة وهذا الحزب.
- تثمين عمل الناشطية: هناك درجة من درجات الاختيار، وهناك تكلفة لكل اختيار. بمقابل الشغف والنضال وتأكيد الذات الذي يحققه العمل في قضايا الجندر والعدالة الاجتماعية، هناك نوع من التضحية بالمكانة المهنية. إنه خيار وعلى الأكاديميات في الجندر دفع ثمنه.
- اختلاف الاتجاهات الجندرية لدى الأساتذة: وهذا أمر يجب الاعتراف به. لا يمكن التكلُّم على دينامية السلطة في الخارج، والتغاضي عن دينامية السلطة الداخلية التي يمكن أن تكون حول العديد من الأشياء.

سؤال المقاربة النظرية

تناولت المشارِكات في الندوة العديد من القضايا حول مضمون المقرَّرات وطرق التدريس، والفلسفة التي يجب أن تقف وراءها، ونلخصها في النقاط الآتية:

- على صعيد المضمون:
  - إزالة الارتباك على المستوى المفاهيمي.

- جلب ما يجري في الشارع إلى الجامعة, وهذا ما يقوم به الطلاب في الحراك حالياً.
- إعادة قراءة التراث بشكل نقدي وإبراز التجارب الإيجابية.
- تبيئة المفاهيم وربطها بالواقع. النماذج العالمية هي كونية, وكل ثقافة محلية تصنع لها إخراجاً ما.
- تفكيك النظام الرمزي.
- دراسة الواقع المتحرك أمامنا, الرجوع إلى كتب الفقه وكتب التفسير وغيرها, هو مجرد مرحلة لفهم جانب من جوانب ذواتنا.
- عدم تحوُّل الدراسات الجندرية إلى أن تكون نسخة مُجدَّدة لخطاب النساء الثوري في سنوات السبعينيات.
- الحديث عن أشياء تؤرِّق ويصعب البوح بها, ليس في مسألة الجنسانية فقط, حتى في العلاقات الشخصية, وفي الرؤية حول تطور الذات, الوقفة التأملية لنقد ممارسات سواء في الخطاب أو في حركات الجسد, تدريب العين على ممارسات أخرى مختلفة.
- عدم الانضباط داخل الإطار heterosexuality وكسر الإحساس بالحرج.
- إدماج قضية الرجال والصبيان كموضوع رئيسي, وعدم الاكتفاء بموضوع بروز النساء والعدالة والمساواة, بل الموضوع هو أعمق من ذلك, ويدخل إلى أماكن رجولية هي جزء أساسي منه.
- تفادي جعل تجربة التدريس تحلّق في فضاءات بعيدة تماماً عما يجري في المجتمع بل وضعها في تفاعل مع حركات التغيير الاجتماعية.
- الوصول إلى الريفيات وإلى المهمَّشات للتعلُّم منهنَّ, ولنقل تجاربهنَّ في المجال البحثي.

- على صعيد المنهجية:
- الجندر أداة تحليل ويتطلب منهجية متينة وصارمة بالعمل البحثي.
- اعتماد مناهج متنوعة, عدم الاكتفاء بالمنهج الكمّي والمسح وأداة الاستبانة.
- اعتماد الدراسات النوعية والدخول إلى العمق والتفاصيل المنسية, من دون الوقوع في فخ الاستسهال والسطحية.
- الابتعاد عن أساليب التدريس التلقينية القائمة على الحشو, والتي يمكن أن يتم استفراغها في تقرير معيَّن أو نشاط معيَّن, ولا تجري مقاربتها على صعيد إنتاج المعرفة أو ممارستها.
- مساءلة مفهوم السلطة الأكاديمية, وإدماج الطلاَّب في عملية وضع المناهج والطرائق.

- على صعيد المقاربة:
- السعي لتلمُّس البعد الجندري في السياسة وفي القضاء وفي كل شؤون المجتمع.
- احترام التخصُّص ومراعاته (مثال بعض الأعمال في كلية الشريعة وأصول الدين تزعم تناول الجندر ولكن هي في وادٍ آخر تماماً). أي عدم التلاعب في المفاهيم وتسطيحها.

- كسر منطق التراتبية أو النظرة التنويرية القائمة على أننا حاملات المشعل والثقافة وتنوير المجتمع, (تعليم الفلاّحات).
- تبنّي مثلث التعليم: طالب أستاذ منهج .
- الاستفادة من الإضاءات التي يمكن أن تأتي من الأنداد peers.
- تفادي خطر الوقوع في الجوهرنة.
- تقديم خطاب مغاير وتسليط الضوء على الممارسات التمييزية التي تحدث داخل الجامعة.
- وضع آليات تمكين المرأة, سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى دوائر صنع القرار السياسي. ضد منطق أن تكون politically correct أو أن تكون to be nice and attractive, أي بمنطق عدم توظيف تمكين المرأة لجعل الأنظمة الجامعية تبدو دولياً لطيفة و«شيك» وعلمانية.

قضايا مطروحة

برزت في إطار النقاش بعض المقترحات التي من شأنها تطوير العمل الأكاديمي, وهي:

- التدقيق الجندري (auditing) للمؤسسة الجامعية.
- التوثيق: هناك ضرورة لتأسيس أرشيف رقمي, لأنه ليس فقط يجب خلق معرفة جديدة وإنما هناك أمور ومبادرات منجزة ويجب أن تكون متوافرة لدى المهتمين. إن التوثيق لتاريخ النساء كفاعلات وكناشطات في المجتمع وانجازاتهنَّ من أجل تطوير وفتح آفاق معرفية جديدة. مع الأخذ بالاعتبار أن الأرشيف يجب أن يكون هدفه تقديم سردية مضادة وليس فقط من أجل مجرد تاريخ.
- التطوُّع: هناك مشكلة عدم التمكن من الاستعانة بأساتذة عرب, بسبب شح الموارد. ويمكن للتطوع أن يساهم بتأهيل الكادر حول معرفة الجندر, وحول ربط الجندر بالاقتصاد, بالمال, وغيرها من المواضيع.
- وضع مقررات أونلاين للناس المهتمين بتدريس الجندر.
- مشروع إنشاء جامعة للدراسات العليا النسائية... متعددة الاختصاصات, ويمكن ان تغطّي حاجات التدريب (رجاء نعمة).

توصية الندوة -الرابطة

نقترح إنشاء « رابطة الأكاديميات المدرّسات أو الباحثات في أمور الجندر في المنطقة العربية». تكون طوعية ومن غير مال. كل عضو فيها يمثل نفسه إفرادياً وليست تحالف مؤسسات. تكون بمثابة مؤسسة/ مورد Resource تضمُّ قاعدة بيانات لكلِّ المقرَّرات والمراجع المتعلِّقة بالموضوع. ويكون لكلّ مشتركة كلمة سر, بحيث يمكنها أن تدخل إلى هذا الموقع. ويكون هنالك مفاتيح إمَّا بحسب البلد أو بحسب الموضوع. ويمكن لكلّ عضو من دولة معينة أن تقترح خمسة أسماء لأكاديميات متخصّصات في الجندر من بلدها, بحيث يصبح مجموع المشتركين حوالي الثمانين. والأمر قابل للتوسع... وتتيح هذه الرابطة:

- البناء على التجارب العربية.
- بناء قدرات وتقييم ونقد.
- إتاحة موارد تدريب المدرّبين ToT.
- بناء التحالفات بين الأكاديميات من الدول العربية.
- تنويع الموارد, وإتاحتها إلكترونياً.
- تنويع المواقف من الجندر ما بين نسوية عامَّة ونسوية الدولة, والجنسانية... إلخ.
- إتاحة لقاءات متنوّعة: مدرسة صيفية للأساتذة أو الطلبة. ملتقيات حول طرق التدريس. منتديات حول قضايا متعلقة بالجندر. أيام تدريبية... إلخ.

نظرًا إلى أنّ لغـات الأوراق المقدّمة تجمـع بين العربية والفرنسية والانجليزية، ارتأينا تقسيم هذا الجزء من التقرير إلى قسمين:

الأوّل يشمل الأوراق المكتوبة باللغة العربية،
والثاني يشمل الأوراق المكتوبة باللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية).
لذلك عند الانتهاء من القسم الأول، يرجى تصفّح الجزء الثاني من أوراق التقرير وفقًا لترتيب الصفحات باللغات الأجنبية، من الصفحة 162 إلى الصفحة 146

الجامعة اللبنانية الأميركية - المعهد العربي للمرأة: تجربة المعهد في إنشاء برنامج دراسات عليا في الدراسات الجندرية

السيدة ميريام صفير[1]

تأسَّس معهد الدراسات النسائية في العالم العربي (حاليًّا يُعرف باسم المعهد العربي للمرأة) في الجامعة اللبنانية الأميركية عام 1973 تخليدًا لتاريخ الجامعة التي بدأت أولًا كمدرسة للفتيات، ومن أجل تحقيق إلتزاماتها التعليمية والتمكينية، وضمان المساواة للفتيات والنساء. وتم تأسيسه في عهد الرئيس الدكتور وليام ششتر.

إنَّ المعهد العربي للمرأة (AiW) هو الأول من نوعه في المنطقة العربية، ومن الأوائل في العالم. حصل المعهد على أول تمويل من مؤسسة فورد بمساعدة رئيس الجامعة ودعمه. واستمرَّ دعم المؤسسة للمعهد سنوات عدَّة، لحين تمكَّن المعهد بمفرده من إيجاد مصادر تمويل أخرى. وأصبحت رسالة المعهد كالآتي: «العمل كبنك معلومات ومركز موارد لتعزيز فهم القضايا المتعلِّقة بالمرأة العربية والطفل العربي من خلال المشاريع التعليمية والإنمائية وتعزيز الجهود التعليمية والتواصلية للجامعة اللبنانية الأميركية». هكذا، استذكر الرئيس السابق للجامعة اللبنانية الأميركية، الدكتور رياض نصّار، بداية العمل على قضايا المرأة في الجامعة من خلال المساهمة في تأسيس المعهد.[2]

اليوم، يكرِّم المعهد هذا الإرث من خلال: النهوض بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وذلك من خلال التعليم والأبحاث والبرامج التنموية والتواصل التي يقوم بها المعهد ودمج قضايا النوع الإجتماعي ضمن جميع أعمال المعهد، والجمع بين الأكاديميا والحراك من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية. تحديداً، يعمل المعهد ضمن خمسة محاور رئيسية وهي: برامج إنمائية، أبحاث ودراسات، برامج ضمن الجامعة، تشبيك وتواصل مع العالم العربي، والتعليم والتربية.

تولَّت د. جولياندا أبو النصر إدارة المعهد مدَّة 24 عاماً، أي منذ تأسيسه سنة 1973 حتى سنة 1997. تناوبَ على إدارة المعهد خمس مديرات، وهنَّ: د. جولياندا أبو النصر، السيدة منى شمالي خلف، د. ديما دبّوس، د. سميرة أغاسي، ود. لينا أبي رافع (المديرة التنفيذية الحالية). د.أبو النصر هي أول مديرة للمعهد، وكان لها الفضل في تطويره وجعله رائدًا في مجالات عدَّة. طوَّرت د. أبو النصر العمل في المعهد مستندة إلى رسالته، وأقامت «مشاريع عدَّة مرتبطة بتنمية قدرات المرأة والطفل، وما زالت هذه المشاريع تشكِّل ركيزة أساسية لعمل المعهد اليوم. كان المعهد أول مَن أصدر مجلَّة «الرائدة» التي

[1] مديرة المعهد العربي للنساء ((AiW في الجامعة اللبنانية الأميركية وخبيرة في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والعنف القائم على النوع الاجتماعي والجنساني.

[2] مجلة الرائدة، الاصدار رقم 83-84
http://www.alraidajournal.com/index.php/ALRJ/article/view/662

تُعنى بالنساء الرائدات، وأول مَن قدَّم عددًا من المقرَّرات الاختيارية في الجامعة عن مواضيع النوع الاجتماعي. أطلقت أبو النصر، في العام 1976، المجلة البحثية «الرائدة» والتي تركِّز على البحث الأكاديمي في شأن أوضاع النساء في العالم العربي».[3] إنَّ عدد إصدارات «الرائدة» يتخطَّى الـ150 باللغتين العربية والأجنبية، وتتضمَّن المجلَّة مواضيع عديدة أهمها: العنف القائم على النوع الاجتماعي في العالم العربي، المواطنية والنوع الاجتماعي في العالم العربي، الحركات النسائية في العالم العربي وتاريخها، الجنسانية والنساء العربيات، الفنون والجندر، مشاركة المرأة السياسية والكوتا، وغيرها من المواضيع الأخرى. بدأت مجلَّة «الرائدة» كمجلَّة إخبارية هدفها تغطية النشاطات والمشاريع التي يقوم بها المعهد. من ثم تطوَّرت مع مرور الزمن، فأصبحت مقسَّمة بحسب المواضيع، لتصبح مؤخرًا مجلَّة شبه محكَّمة. كل الأعداد متوافرة كنسخ مطبوعة في مقر المعهد في بيروت، وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلَّة.[4]

ابتداءً من التسعينيات، بدأت نقاشات حول المصطلحات الجندرية وإدماج الجندر ضمن المفاهيم الأساسية لعمل المعهد. بالإضافة إلى ذلك، أصبح هناك وعي حول مفهوم الأدوار الاجتماعية وعدم المساواة. لذلك سعَت العديد من المؤسسات لتطوير هذه المفاهيم وللقيام بتغييرات داخلية لمواكبة المفاهيم الموجودة. على الرغم من اسمه، فقد عالَج المعهد دائمًا مواضيع تشمل أكثر من «النساء» وأكثر من «الدراسات»، فقد عمِل ضمن مجالَي الأكاديميا والنشاطية، بالإضافة إلى إعداد دراسات متعدِّدة حول القضايا الجنسانية والجندرية من منظار متعدِّد الجوانب والاختصصات. بناءً على ما تقدَّم، تم تغيير اسم المعهد في كانون الثاني 2019 من معهد الدراسات النسائية في العالم العربي إلى المعهد العربي للمرأة. استند هذا التغيير على مسح جرَى على نطاق واسع، تضمَّن استطلاع رأي مؤسِّسة المعهد، وخبراء ضمن الجامعة اللبنانية الأميركية وأشخاص آخرين، ليصبح اسم المعهد الرسمي بعدها: «المعهد العربي للمرأة: الريادة في المساواة الجندرية منذ 1973» في عهد الدكتورة لينا أبي رافع. وتوسَّع نطاق عمل المعهد، وأصبح «ملتزماً في القيام بأبحاث أكاديمية رائدة حول المرأة في العالم العربي. كما ويسعى المعهد بشكل مستمر إلى تمكين المرأة من خلال برامج التنمية والتعليم، والعمل بمثابة محفِّز لتغيير السياسة فيما يتعلَّق بحقوق المرأة في المنطقة».[5] بالإضافة إلى ذلك، سيحتفل المعهد العربي للمرأة باليوبيل الذهبي بعد 4 سنوات.

إنَّ سنوات العمل الأولى وضعت حجر الأساس لمعاهد أخرى تُعنى بالدراسات النسائية في المنطقة، بالإضافة إلى زيادة اهتمام عدد من الباحثين والباحثات بمواضيع الجندر وحقوق النساء، وتحديدًا الحقوق الاجتماعية والسياسية والإقتصادية ووضع النساء في العالم العربي بالنسبة إلى هذه المواضيع في لبنان والعالم العربي. من هنا، أسَّس المعهد أول مقرَّرات تعليمية عن الدراسات النسائية في المنطقة.

[3] http://www.almughtareb.com/index.php?option=com_content&view=article&catid=74:2012-01-23-10-54-17&id=5067:q---q-----
[4] http://iwsaw.lau.edu.lb/publications/al-raida/
[5] دليل المعهد العربي للمرأة
https://arab.org

رائدات في دعم المرأة الأكاديمي

من خلال دعم وعمل معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، أصبحت الجامعة اللبنانية الأميركية من أولى الجامعات في لبنان التي تقدِّم مقرَّرات تعليمية في الدراسات النسائية. بدأت هذه المقرَّرات سنة 1976 مع بداية إصدار مجلَّة «الرائدة»، وذلك لتبادل المعلومات والدراسات بين المجلَّة والمقرَّرات. في العام 2016، وبعد 40 سنة على بداية المقرَّرات، طوَّر المعهد قسم الدراسات ليشمل «Minor»، وماجستير في الدراسات الجندرية، بالإضافة إلى إفادة في الجندر في التنمية والمساعدة الإنسانية. طوَّر المعهد هذه البرامج الأكاديمية وما زال، وذلك بالتعاون والتنسيق الدائم مع قسم العلوم الاجتماعية في الجامعة. أمَّا بالنسبة إلى الإفادة في الجندر في التنمية والمساعدة الإنسانية، فيقدِّمها المعهد بالتعاون مع قسم التعليم المستمر في الجامعة.

من خلال هذه البرامج، تمكَّن الطلاب والمهنيون الملتزمون من مكافحة عدم المساواة الجندرية وتطوير فهمهم للتحديات التي تواجهها النساء، وتعزيز مكانتهم في المجتمع والسياسة والأعمال.

تتضمَّن المقرَّرات التعليمية في البرامج المُقدَّمة موادَّ متنوِّعة تتعلَّق بالاقتصاد وحقوق الإنسان والعلوم السياسية واللغة والتنمية الاجتماعية والتواصل ووسائل التواصل الاجتماعي على سبيل المثال لا الحصر.

بالنسبة إلى الماجستير، كان لا بد من ضرورة إنشائه لكي يحافظ المعهد على كونه رائداً في مجال الأبحاث في العالم العربي. فقد قام المعهد بتنظيم ورشة عمل لمدَّة يومين، حيث تمَّ دعوة مدراء المعاهد الأكاديمية التي تعطي دراسات عليا في هذا المجال. تضمَّنت الورشة تبادل الخبرات، وتحديدًا تم البحث في نسبة التحاق التلاميذ (حيث كانت النسبة عالية، ما يفوق 100 تلميذ في جامعة بيرزيت في فلسطين) بهذه البرامج، التحديات الاقليمية، والتأكيد على الحاجة الملحَّة لإنشاء برامج كهذه في مجال النوع الاجتماعي. بناءً على المقرَّرات الصادرة من هذه الورشة، طوَّر المعهد خطة استراتيجية حول كيفية إنشاء هذا البرنامج، وقد تمَّت الموافقة عليها من قِبل مجلس أمناء الجامعة في سنة 2008. كما وتضمَّنت الخطة الاستراتيجية الدعوة لزيادة المنظور الجندري في المناهج التعليمية والأنشطة الأكاديمية في الجامعة، ما يعكس إرث الجامعة والتزامها بقضايا المساواة الجندرية ويحقِّق رؤية الجامعة التي تدعو إلى تعزيز مفهوم المساواة الجندرية، وفي توفير التربية الحسَّاسة جندريًّا. فالمقرَّرات التي يتضمَّنها البرنامج متعدِّدة الاختصاصات بطبيعتها وتركِّز على مواضيع عدَّة منها حقوق الإنسان وتاريخ الدراسات الجندرية والعنف المبني على النوع الاجتماعي ومواضيع متشعِّبة وعديدة أخرى، بالإضافة إلى أطروحة في نهاية الدراسة.

يُعدُّ برنامج الماجستير في الدراسات الجندرية المتعدِّدة التخصُّصات بمثابة أحدث وأقوى تجسيد ملموس لقيمة أساسية من قِيم الجامعة اللبنانية الأميركية، ألا وهي تعزيز المساواة بين الجنسين بِغض النظر عن الطبقة، والعرق، والدين، والثقافة، والجنس. يركِّز برنامج الماجستير هذا على المفاهيم الاجتماعية،

ويحدِّد ما يعنيه أن تكون أنثى أو ذكرًا، وكيف يؤثر مفهوم النوع الاجتماعي على حياتنا كأفراد وكجماعة. اليوم يستقطب البرنامج أساتذة متخصّصين من مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى باحثين/ات وأكاديميين/ات يقومون بتحضير الأبحاث والدراسات في مجال النوع الاجتماعي وتطوير المواد التعليمية. إنَّ برنامج الماجستير يزوِّد الطلاب بتخصُّص نادر الوجود، ويتمتَّع بإقبال كبير من قِبل المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة والجمعيات الأهلية التي تُعنى بحقوق الإنسان والجندر. فهو يوفِّر للطلاب ما يلزم من مهارات البحث واللغة والعمل والتواصل من أجل العمل بفعالية والتعرُّف على الأدوار القيادية في المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان والتعليم والهجرة والدبلوماسية وحل النزاعات. كما أنه يمكِّن الخرّيجين والخرّيجات من متابعة الدراسات على مستوى الدكتوراه في الدراسات النسائية والنوع الاجتماعي، من خلال تزويدهم بمعرفة واسعة ومتعدِّدة التخصُّصات في هذا المجال، والمفاهيم ذات الصلة، والنظريات وأساليب البحث. هذا البرنامج مبنيّ على أساس المساواة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. على هذا النحو، فهذه المفاهيم شاملة بطبيعتها وتجمع بين الدراسات الأكاديمية والناشطية. إنَّ عدد الطلاب المنتسبين إلى الماجستير هو 19.

بالنسبة إلى الصعوبات التي تواجه البرنامج فهي: قلَّة وجود المِنَح الدراسية للطلاب الذين لا يستطيعون تسديد الأقساط. لكن مؤخرًا حصلنا على تمويل من مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية MEPI، الذي من شأنه أن يمنح بعض الطلاب فرصة الالتحاق في البرنامج. وهناك صعوبة أخرى لناحية عدم وجود عدد كافٍ من الطلاب الذين يمكنهم أن يعاونوا قسم العلوم الاجتماعية في الأبحاث والدراسات التي يقوم بها في هذا المجال. بالإضافة إلى صعوبة أحيانًا في إيجاد أساتذة كفوئين لإعطاء بعض المقرَّرات، إلَّا أنَّ هذه المسألة يتم حلُّها دائمًا.

لناحية التشبيك والتنسيق مع مراكز البحوث الشبيهة، فقد حصل ذلك في مرحلة ما قبل إطلاق البرنامج كما ذكرت آنفًا. أمَّا في مرحلة ما بعد إطلاق البرنامج، فأحيانًا نقوم بإرسال طلابنا لمتابعة تدريبات في مجال تخصُّصهم لدى مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات وجمعيات تُعنى بالجندر.

يتضمَّن برنامج الماجستير المقرَّرات الإلزامية التالية: الجندر والسياسات العامة، نظريات الجندر والنسوية العالمية، النسوية العربية والإسلامية، طرق التحقيق في السياقات المتعدِّدة الاختصصات، التعلُّم وطرق البحث (تدريب في منظمة غير حكومية محلّية أو إقليمية أو دولية تعمل في مجال القضايا الجنسانية في لبنان أو أي دولة يختارها الطالب). أمَّا بالنسبة إلى المقرَّرات الإختيارية، فهي عديدة: موضوعات خاصة في الاقتصاد: اقتصاديات النوع الاجتماعي؛ مواضيع في التعليم: الحقوق الجنسانية، الحقوق الجنسية والصحة الإنجابية، الجندر والتعليم؛ موضوعات خاصة في الموارد المالية: صاحبات المشاريع، الجندر في التنمية والمساعدة الإنسانية، الجندر والمواطنة، جرائم الشرف، العنف القائم على النوع الاجتماعي الوقاية والإستجابة؛ منظور إدارة الحالات؛ موضوعات في العلاقات الدولية: الجندر والثورات المقارنة، مواضيع في سياسات الشرق الأوسط، والجندر والهجرة.

يُمنح القبول في برنامج الماجستير للطلاب الذين استوفوا الشروط التالية: الحاصلين على درجة البكالوريوس من كلية أو جامعة معترف بها وأظهروا قدرة أكاديمية متميِّزة. أمَّا شهادة البكالوريوس، فيجب أن تكون في مجال العلوم الإنسانية أو التواصل أو التاريخ أو الأنثروبولوجيا أو العلوم الاجتماعية، واجتياز اختبار الكفاءة في اللغة الإنجليزية بالجامعة. إذا لم يكن لدى الطالب خلفية في الدراسات الجنسانية متعدِّدة التخصُّصات، فيُطلب منه تسجيل ما لا يقل عن ثلاثة مقرَّرات ذات صلة بالموضوع.

أمَّا بالنسبة إلى موضوع الدكتوراه، فالجامعة لا تعطي الدكتوراه في دراسات الجندر.

المعهد وارتباطه بالأنشطة الداعمة للمساواة الجندرية

إنطلاقًا من إيمان المعهد بأن التلاميذ يُشكِّلون أهم الفئات التي يجب العمل معها لزيادة الوعي عن المواضيع الجندرية، وللاستفادة من الأفكار الجديدة والمفعمة بالنشاط، يقوم المعهد العربي للمرأة بأنشطة عديدة في الجامعة لزيادة وعي التلاميذ حول المواضيع التي تتعلَّق بالجندر وبأهمية المساواة الجندرية. من ضمن هذه الأنشطة مسابقة ماري ترنر لاين حيث يقوم تلامذة الجامعة بتقديم أوراق بحثية تتعلَّق بمواضيع المساواة الجندرية أو حقوق المرأة، ويتم اختيار أفضل بحث ليفوز على إفادة وجائزة نقدية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المعهد بتنظيم سلسلة نقاشات شهرية بعنوان: «غذِّي عقلك». إنَّ المواضيع التي تتناولها هذه النقاشات كثيرة ومتعدِّدة منها: الجندر والسياسية، الجندر والإسلام، الجندر والقوى الأمنية، الجندر والبيئة... بدأت حلقات النقاش هذه سنة 2015، ولا زالت مستمرَّة حتى الآن.

كما وعمل المعهد على تأليف لجنة اتصال جندرية "Gender Liaison Committee"، حيث انتُخب أساتذة يمثلون مختلف الاختصاصات في الجامعة. تلعب هذه اللجنة دور التحريض والحرص على إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في مختلف المناهج والمقرَّرات التعليمية.

بالإضافة إلى حملة الـ16 يومًا ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي، وهي حملة سنوية عالمية ينظِّمها المعهد في الجامعة من خلال أنشطة متعدِّدة، منها مسابقة فنية لاختيار أفضل عمل فنيّ بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الأمم المتحدة، في لبنان. إنَّ التلامذة المؤهَّلين لتقديم الأعمال الفنية هم من جميع أنحاء العالم العربي ودون الـ25 سنة من العمر.

بما أن المعهد يهتم منذ تأسيسه بالناشطية المرتبطة بالفنون، فقد تمّ إقامة العديد من الأنشطة المرتبطة بهذا الموضوع منذ بداية عام 2000، أهم هذه الأعمال تتضمَّن معارض لصور ولوحات فنية حول مواضيع جندرية. هذا ويقوم المعهد بالإضافة إلى ذلك بعرض أفلام متنوِّعة تتناول مواضيع في مجال حقوق الإنسان. ومن أهم إنتاجات المعهد الفنية هو الفيلم الوثائقي: «نساء في الزمن» في جزئه الأول الذي يرسم تاريخ الحركة النسائية في لبنان منذ إعلان لبنان الكبير سنة 1920 حتى اندلاع الحرب الأهلية سنة 1975. وإنتاج أغنية تحمل عنوان: «بإيدي»

كرسالة سياسية إلى الحكّام وصانعي القرار والأهل، وتدعو الشباب للتغيير، كما وتناشد لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. كُتبت الأغنية من واقع حالة المرأة اللبنانية والعربية، فهي تتوجَّه إلى كل امرأة وتدعوها لرفض الظلم.

وانطلاقاً من رسالة المعهد ضمن التعليم ونشر الوعي، تم تطوير برنامج قدوة: برنامج المهارات الحياتية الأساسية لأول مرَّة في العام 1985 كبرنامج تعليمي متكامل باللغة العربية، يهدف إلى توعية المرأة الأمِّية أو شبه الأمِّية في العالم العربي من أجل تحسين حياتها وحياة أسرتها. يتناول البرنامج هذا مواضيع حياتية متنوِّعة، أهمّها: الإنسان والبيئة، الصحة الإنجابية والجنسية، حقوق الإنسان والمساواة الجندرية، العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، المشاركة السياسية للنساء... تم تحديث البرنامج في العام 2003 وبعدها في العام 2018، وقد تم استخدامه بشكل مستمر منذ ذلك الحين من قِبل العديد من المنظمات غير الحكومية في لبنان والعالم العربي، وقد تم اعتماده من قِبل وزارة الشؤون الاجتماعية ويجري تنفيذه في جميع مراكزه في مختلف مناطق لبنان.

وفي مجال المشاريع الانمائية، استطاع المعهد المساهمة بمساعدة السجينات في السجون اللبنانية وتأمين جزء من احتياجاتهن، والعمل أيضًا مع عاملات المنازل المهاجرات من خلال تنظيم نشاطات خاصة بهنَّ.

كما وكان للمعهد دور أساسي في تحسين استجابة الدولة اللبنانية للمشاكل التي تعانيها النساء، فقام بتدريب عناصر وضباط من مختلف المؤسسات الأمنية من خلال برنامج بناء قدرات العناصر الأمنية في لبنان في ما يتعلَّق بالوقاية من والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.[6]

تمَّ تطوير أيضًا «Lebanon Who Is She in» وهي قاعدة بيانات سهلة الاستخدام، توفر معلومات عن السيرة الذاتية للنساء الرائدات في لبنان بما في ذلك اللواتي يعتلين مناصب قيادية وإدارية في مختلف المجالات السياسية، والمهنية والفنية، والبحثية.[7] يتم تطوير هذه القاعدة دوريّاً.

تطوَّر عمل المعهد وأنشطته مع تطوُّر المفاهيم وتطوُّر الحركة النسائية في لبنان والمنطقة والعالم وواكب التغييرات في المجتمعات. لذلك استقبل المعهد ضمن نشاطاته أكاديميين/ات وباحثين/ات من مختلف البلدان العربية والأجنبية.

وضمن إطار التشبيك والتواصل مع العالم العربي، أقام المعهد العديد من النشاطات والمحاضرات والطاولات المستديرة والحلقات الحوارية، ومن أهم المواضيع التي تناولتها: المساواة الجندرية، الإعلام، المرأة والسلام والأمن، الزواج المدني في ظل النظام الطائفي في لبنان، المشاركة السياسية للنساء. بالإضافة إلى ذلك، قام المعهد بورشات عمل تتعلَّق بالأحوال القانونية للمرأة في لبنان، نظام الكوتا النسائية، النساء

[6] http://iwsaw.lau.edu.lb/development-projects/police-project.php
[7] http://iwsaw.lau.edu.lb/publications/who-is-she/

والعنف السياسي، ومحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي. كما وينظِّم المعهد في هذا المجال مؤتمرات دولية تتناول مواضيع متنوِّعة، وأهم المواضيع المعالجة كانت: «الحفاظ على السلام الجندري في زمن الحرب: أكاديميون وناشطون يتحدثون عن مواقع النساء المتغيِّرة في العالم العربي»، «المرأة القيادية كعامل للتغيير: دور المرأة في التغييرات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، «نحو إعطاء الأولوية للمرأة والسلام والأمن في الأجندة العربية».

أمَّا في مجال الأبحاث والدراسات، فبالإضافة إلى مجلَّة «الرائدة»، يقوم المعهد بإعداد دراسات عدَّة، منها دراسة عن وضع المخفيين قسرًا وتأثير هذا الوضع على النساء، تزويج القاصرات، ورقة سياسات تُعنى بالوصمة الاجتماعية في البرامج التلفزيونية، المرأة العاملة، تنظيم الأسرة، قضايا العنف ضد المرأة. ينشر المعهد أيضًا بشكل دوري أوراق بحثية تتناول مواضيع عدَّة تُعنى بالمرأة والجندر. بالإضافة إلى ملفات حول الوضع الجندري "Country Gender Profiles" في البلدان العربية وشمال افريقيا التي يتم تحديثها بشكل دوري.

وأخيرًا، كرَّم المعهد خلال السنوات العديدة من النشاط، رائدات عدَّة، نذكر منهنَّ: مَي غصوب وروز غريِّب، بالإضافة إلى مؤسِّسة المعهد الدكتورة جولياندا أبو النصر، ومديرة المعهد السابقة السيدة منى شمالي خلف، والمديرة التنفيذية الحالية الدكتورة لينا أبي رافع. تم اختيارها للسنة الثانية على التوالي من بين 9000 مرشح/ة ضمن 100 شخص الأكثر تأثيرًا في السياسة الجندرية على مستوى العالم من قِبل «Apolitical».

جامعة بيرزيت في فلسطين - معهد دراسات المرأة: تجربة تأسيس وعمل المعهد

د. أيلين كُتّاب[1]

مقدمة

انطلق برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت عام 1994, باعتباره الأول من نوعه في فلسطين والوطن العربي. فمنذ تأسيسه ركز على تطوير وحدة التدريس كوحده أساسية تتضمن برنامجين أكاديميين، هما تخصص فرعي في دراسات المرأة، وبرنامج ماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية, بالإضافة إلى وحدة أبحاث, ووحدة استشارات وتدخل مجتمعي. منذ البدء تم اختيار مفاهيم «دراسات المرأة» و«النوع الاجتماعي» ليعكسا أولاً هوية ومفاهيم البرنامج التدريسي والبحثي كبرامج تطرح وتناقش وتحلّل القضايا التي تمس النساء في حياتهن تأكيداً لعدم فصل النساء عن سياقاتهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أو التاريخية, وعدم إخراجهن من سياقات العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة التي يعشن فيها. فكان ولا يزال التعامل مع قضايا المرأة سواء في الأبحاث التي قام بها البرنامج, أو في المساقات التي يتم تدريسها بأن المرأة ليست ككيان أو فئة مجردة خارجة عن سياقها, ولكن متلائماً مع المضمون الذي يفترض أن يشير إليه مصطلح «الجندر» الذي يتضمن دراسة وتحليل أوضاع المرأة في السياق الذي توجد فيه النساء وعلاقات القوة المختلفة التي يقعن فيها بما فيه استخدام التحليل الطبقي والبعد التاريخي للاستغلال والتمييز ضدها كأدوات للتحليل. بالإضافة إلى أنه يتم نقاش المرأة الفلسطينية والعربية بلغة الام كمفهوم له امتداد تاريخي ويحمل الابعاد الثقافية والاجتماعية والوطنية للمعنى النسوي في علاقته مع الخصوصية الفلسطينية التي تتميز في مرحلة تحرر وطني, والتي تكون فيها الوحدة الداخلية بين القطاعات الاجتماعية والطبقات ضرورة أساسية. أما استخدام مفهوم «الجندر» فيتم التعامل معه بشكل منهجي ونظري كونه يمثل إطاراً نظرياً وأداة ومنهج تحليل خصوصاً أن المفهوم ليس جزءاً من المفاهيم اللغوية المحلية, ولهذا تم استخدام مفهوم «النوع الاجتماعي» كرديف لمفهوم «الجندر».

جاء تأسيس البرنامج في سياق مرحلة انتقالية يعيش فيها المجتمع الفلسطيني بشكل عام, والمرأة الفلسطينية بشكل خاص, وضعاً فريداً في ازدواجيته وتناقضاته, حيث تجتمع فيه مرحلة تحرر وطني, يخوض المجتمع فيها مقاومة الاحتلال الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني, وفي الوقت نفسه ينخرط في عملية بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة المستقبلية.

فكان لتأسيس برنامج دراسات المرأة كحقل أكاديمي في فلسطين في بداية التسعينيات مؤشر على وعي وطني واجتماعي ودلالة لأهمية استراتيجية واستجابة لحاجة من قبل النساء أنفسهن خصوصاً قيادات الحركة النسائية

[1] أستاذة في علم الاجتماع ومديرة مؤسِّسة لمعهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.

الفلسطينية, والكوادر النسائية في المؤسسات الأهلية. فانفتاح إدارة الجامعة لمبادرة بعض عضوات من الهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت اللواتي أصبحن لاحقاً الطاقم التأسيسي للبرنامج, ودعم رئيسها د. حنا ناصر وهو من مؤسسي الجامعة ويرأس حالياً مجلس أمنائها لفكرة المشروع ثم تحقيقه.

واجهت هذه المبادرة تحديات أكاديمية وبحثية واسعة من حيث تطوير منهاج أكاديمي لبرنامج تخصص فرعي في دراسات المرأة قادر على فهم ومعالجة الازدواجية التي اتسم بها الوضع الفلسطيني في تشابك التحرر الوطني والبناء الديمقراطي والمؤسساتي. فهذه الازدواجية تطلبت وعياً ومعرفة علمية متعمقة عن إمكانيات تحقق تنمية ملائمة للظروف المعاشه تعتمد على مبدأ التنمية البديلة والمقاومة في ظل استعمار كولونيالي. وتطلبت أيضاً نقاش الأطر النظرية والمنهجية الملائمة برؤية نقدية قابلة لفهم القضايا بشكل شمولي ومتداخل. فالبرنامج تطلب إيجاد سيناريوهات بديلة للأطر النظرية المهيمنة التي لا تعالج مثل هذه الازدواجية, والظرف الذي تطلب إنجاز التحرر الوطني وبناء مجتمع ديمقراطي يقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة النوع اجتماعية.

مراحل تطور معهد دراسات المرأة

مرَّ تطور البرنامج بمراحل مختلفة؛ بدأت بتأسيس برنامج التخصص الفرعي عام 1994 كبرنامج في كلية الآداب في الجامعة, ومن ثم تأسيس برنامج الماجستير في «النوع الاجتماعي والقانون والتنمية» في عام 1998, ومن ثم تحويله إلى برنامج «النوع الاجتماعي والتنمية» في عام 2000.

1994 - 1998:

تشكلت عضوية اللجنة التأسيسية للبرنامج في عام 1994 من ثماني عضوات من الهيئة التدريسية[2]. تم اختيارهنَّ على أساس خبراتهنَّ الواسعة والطويلة في العمل الأكاديمي, والنسوي, والمجتمعي, حيث حضرن من دوائر عابرة للتخصصات, منها دائرة علم الاجتماع والإنسان, دائرة اللغات والأدب الإنجليزي, دائرة الدراسات الثقافية والعلوم السياسية والصحة العامة. وعُرفت معظم العضوات بنشاطهن الوطني أو النسوي أو كليهما معاً, مما أكسبهن تجربة ورؤية نسوية ذات شمولية ومهنية وأكاديمية. كما أن تنوع تخصصاتهن ساعد في قيام البرنامج على أساس رؤية معرفية متنوعة في قضايا المرأة والمجتمع ا لفلسطيني .

تم تأسيس برنامج التخصص الفرعي في دراسات المرأة في كلية الآداب, وقد تم اعداد المنهاج من قبل اللجنة التأسيسية في عام 1994\1995 وتحضير البنية المفاهيمية لمنهاج برنامج التخصص الفرعي في دراسات المرأة, بالتوازي مع نقاش تطوير أهداف وحدة الأبحاث ووحدة التدخل

2 إلهام أبو غزالة, أيلين كُتّاب (منسقة برنامج دراسات المرأة من 1994 - 1996, مديرة مركز دراسات المرأة من 1996 - 1997, مديرة المعهد منذ تأسيسه من (1998 - 2008, 2015 - 2017) اصلاح جاد, مديرة المعهد من 2008 - 2013) بني جونسون, ليزا تراكي (مديرة المعهد بين 1997 - 1998), ريما حمامي (منسقة برنامج ماجستير من 1998 - 2004), لميس أبو نحلة, وريتا جقمان.

المجتمعي التي تقرر بناؤها بالتوازي مع وحدة التدريس. وبعد مرور ثلاث سنوات من تنفيذ برنامج التخصص الفرعي، تم تجميده لعدم التحاق عدد كافٍ من الطلبة في التخصص كونه حقلاً جديداً لم يكن لدى الطلبة تصوّر عن مضمونه أو هويته أو كيفية الاستفادة منة في سوق العمل. في الوقت نفسه, لجأت اللجنة التأسيسية في تطوير وحدة الأبحاث في تلك الفترة بالتوازي مع التخصص الفرعي من خلال توسيع علاقات البرنامج مع مؤسسات وجامعات دولية بما فيها بعض المؤسسات التمويلية. ونجح المعهد على الحصول على أول منحة من مؤسسة فورد كميزانية تأسيسية مما أوجب على اللجنة طرح ضرورة استقلالية البرنامج عن الكلية بسبب معوقات بيروقراطية من جانب, وبعض أصوات أعضاء في مجلس كلية الآداب الذين ارتأوا هذا الحقل كحقل مستورد من الخارج. ولكن في عام 1997 نجحت اللجنة في تحويله إلى مركز دراسات المرأة كمركز مستقل تابع مباشرة إلى رئيس الجامعة.

في عام 2012, أعيد إحياء التخصص الفرعي بعد أن تم تنفيذ برنامج الماجستير في النوع الاجتماعي والقانون والتنمية في 1998 كبرنامج مميز لاقى تقديراً أكاديمياً ممتازاً في تقييماته من قبل شركاء مختلفين وأولهن\م الطلبة, ووزارة التعليم العالي, وأداره الجامعة, بالإضافة إلى السمعة الجيدة لخريجين وخريجات برنامج الماجستير الذين تميزوا بكفاءة ومعرفة أكاديمية واسعة ووعي نسوي وعملي في التخطيط على أساس النوع الاجتماعي. هذه السمعة لبرنامج الماجستير أثرت تأثيراً إيجابياً على تشجيع طلبة كليه الآداب للالتحاق في برنامج التخصص الفرعي. وحاليا هناك إقبال مميّز من قبل طلبة الجامعة, خاصة من طالبات كلية الآداب للالتحاق بالبرنامج.

يمثل برنامج التخصص الفرعي تخصصاً لطلبة دوائر العلوم السياسية وعلم النفس, حيث تم الاتفاق على التعاون بين البرنامج وكل من الدائرتين. ويعمل المعهد على توسيع مثل هذه الاتفاقيات مع دوائر أخرى. في الوقت نفسه, تبقى مساقات البرنامج الفرعي مفتوحة للطلبة من كافة تخصصات الجامعة. يسعى البرنامج عبر عرض حقل دراسات المرأة في برامج الجامعة, إلى إضافة بعد أساسي ومهم في العملية التعليمية, وتعزيز قدرات الطلبة على التفكير والتحليل النقديّين حول مسألة المرأة, مما يشكل إضافة نوعية إلى كيفية فهم ودراسة المجتمع ومؤسساته وعلاقات القوة المختلفة فيه. ويساهم أيضاً في تطوير قدرات ووعي الطلبة في التعامل مع مختلف القضايا ذات العلاقة مع النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. كما أن مساقات البرنامج تشمل مكونات الحقل من نظريات ومناهج بحث, وقضايا

ومواضيع مختلفة, منها اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية.

يشكل مساق «مدخل إلى دراسات المرأة», مساقا اختيارياً لجميع طلبة الجامعة, ويمثل فرصة مهمة لطرح قضايا المرأة الفلسطينية والعربية لمجموعة واسعة من الطلاب من تخصصات مختلفة بمن فيهم طلبة كلية العلوم والهندسة . كما يشكل المساق أحد المساقات الأربعة الاجبارية المطلوبة من طلبة كلية الآداب, مما يجعله مساقاً متعدد الشعب, ويلتحق به نسبة كبيرة من الذكور, وبالتالي يساعد في تعريف طلبة الكلية بالتخصص وقضاياه. كان لهذا المساق دور إيجابي في تطوير برنامج التخصص الفرعي وتشجيع الطلبة للالتحاق به.

إضافة إلى ذلك, يقوم البرنامج باطلاع الطلبة على الدراسات والأبحاث والنظريات المختلفة التي تعرض مفهوم النوع الاجتماعي وتأثيره على وضع ومكانة المرأة مع التركيز على الواقع المحلي والإقليمي. فبالإضافة إلى «مدخل إلى دراسات المرأة», يقدم البرنامج مساقات أخرى, مثل: المرأة في المجتمع العربي, وهو مساق مشترك cross listed مع دائرة علم الاجتماع, يساهم في إدماج وإدخال قضايا النوع اجتماعي في الوعي السوسيولوجي والتخطيط التنموي والمجتمعي. ويتطلب من الطلبة إتمام مساق «مدخل إلى دراسات المرأة» للالتحاق به. كما يقدم البرنامج مساقات أخرى مثل: المرأة في العائلة, المرأة في الخطاب, المرأة والتنمية, النظريات النسائية, المرأة في علم النفس, ومواضيع خاصة مختلفة ومتغيرة تخاطب قضايا ومجالات مختلفة. إضافة إلى مساق تاريخ الحركات النسوية الذي يستعرض تاريخ الحركات النسوية في العالم والوطن العربي وخاصة في فلسطين, ويكون على الطلبة تقديم ورقة بحثية متعمقة في إحدى هذه الحركات. جميع المساقات تسعى إلى فهم واقع وقضايا النساء وعلاقات النوع الاجتماعي في المجتمع العربي بشكل عام, والفلسطيني بشكل خاص, في ظل علاقات الهيمنة الاستعمارية, والرأسمالية, والأبوية.

أهداف البرنامج:

- تقديم وتأهيل الطلبة في حقل دراسات المرأة والنوع الاجتماعي كحقل معرفي مهم في العلوم الاجتماعية, وكأداة تحليل وتخطيط تنموي ومجتمعي.
- تعزيز قدرات الطلبة الفكرية والتحليلية في النقاش والجدل والنقد حول قضايا مجتمعية تخص المجتمع العربي والفلسطيني.
- تطوير القدرة البحثية لدى الطلبة في مجالات وقضايا مجتمعية في حقل دراسات المرأة والنوع الاجتماعي.
- تعزيز القدرات المعرفية ومهارات استخدام النوع الاجتماعي كأداة

تحليل قابلة للتطبيق في مجالات وحقول مختلفة, مما يساهم في إدماج واستدخال النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي والمجتمعي.

- توفير المعارف والمهارات والخبرات المتنوعة الأساسية لعمل الناشطات في المؤسسات الحكومية, وغير الحكومية وخاصة تلك العاملة في المجالات التنموية والنسوية.
- تفعيل التواصل والتعاون والتنسيق بين معهد دراسات المرأة وجامعات محلية وعربية ودولية بهدف تبادل الخبرات والمعرفة في مجال دراسات النوع الاجتماعي.

المخرجات:

- توفير معرفة أكاديمية متخصصة في حقل دراسات المرأة والنوع الاجتماعي.
- تعزيز القدرات والخبرات التحليلية والبحثية للعاملين في المؤسسات التنموية وخصوصاً في مجال التحليل والتخطيط المبني على النوع الاجتماعي.
- تطوير التفكير والتحليل النقدي في قضايا دراسات المرأة والنوع الاجتماعي.
- التدريب لتطوير القدرة على إنتاج أبحاث مفيدة معرفياً وعلمياً للمجتمع .
- تحفيز الطلبة للتخصص في مجال النوع الاجتماعي والتنمية على مستوى الدراسات العليا.
- العمل على تطوير قاعدة معرفية نظرية تربط بين قضايا النساء في السياق الفلسطيني والعربي والعالمي.

فرص العمل:

- العمل في المؤسسات النسوية المختلفة من غير حكومية, وحكومية, وأجنبية, وإقليمية.
- العمل في مؤسسات الإرشاد النفسي والأسري.
- العمل في مؤسسات السلطة خاصة في دوائر النوع الاجتماعي في الوزارات المختلفة.
- التدريب على أدوات التحليل على أساس النوع الاجتماعي.
- العمل على تطوير قدرات بحثية لباحثات متدربات في مراكز أبحاث تنموية وإحصائية (جهاز الإحصاء المركزي).

1997 - 2000:

بدأ تطوير برنامج الماجستير في النوع الاجتماعي والقانون والتنمية في عام 1997 , حيث تم تشكيل طاقم من البرنامج ومن خارجه. تم استشارة بعض أساتذة من خارج الوطن لديهم خبرة في تأسيس مثل هذه البرامج مثل الدكتوره روث بيرسون من جامعة ليدز (Leids), وآن ستيوارت من جامعة وورويك (Warwick) في بريطانيا للعمل على تحضير المنهاج, بحيث يتجاوب مع القضايا المختلفة النظرية والمنهجية اللازمة لتطوير برنامج

مميز. وقد شملت عملية التحضير الأخذ بعين الاعتبار احتياجات القياديات في الحركة النسائية والمؤسسات النسوية المتخصصة, والعاملين والعاملات في المؤسسات الأهلية وبالأخص التنموية والبحثية. في عام 1998, تم تنفيذ برنامج الماجستير في «النوع الاجتماعي والقانون والتنمية» وتم إدارياً تحويل المركز إلى معهد دراسات المرأة لمنحه درجة الماجستير في تخصص النوع الاجتماعي والقانون والتنمية, وتخصصاً فرعيّاً في دراسات المرأة لطلبة البكالوريوس.

تطور فكرة برنامج الماجستير في «النوع الاجتماعي والقانون والتنمية»: جاء في مرحلة تراجعت فيها فعالية الانتفاضة الأولى التي بدأت عام 1987, وما صاحب ذلك من تراجع لنشاط الحركة النسائية, والحركات الاجتماعية الأخرى مع قدوم السلطة الفلسطينية بعد إبرام اتفاقية أوسلو في 1993. فرض هذا الواقع المتغير تطوراً في أجندة الحركة النسائية واحتياجاتها, ومنها الحاجة للتعامل مع مرحلة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقبلية. بدءاً من تأهيل مجموعة من القيادات النسوية التي لا تحمل شهادات عليا, وبالتالي ليس لديها الأطر المعرفية والنظرية اللازمة لفهم وتحليل ونقد الواقع المتغير, أو فهم متطلبات المرحلة والعلاقة والتأثير بين البنية الاجتماعية والاقتصادية الأبوية والاستعمارية. وكان من أوائل من التحق في البرنامج النساء القياديات والعاملات في الحركة النسائية, والمؤسسات الأهلية والدولية, ومراكز الأبحاث, ومؤسسات تنموية. وفي السنوات الأولى للبرنامج, كان المعهد يستقطب مدرسين من خارج الوطن في مساقات تتطلب فهم وربط البعد القانوني بالمسألة النسوية, ولكنّه لم ينجح في استقطاب مدرسين متفرغين في تخصص علم اجتماع القانون, أو النوع الاجتماعي والقانون مما ألزم المعهد في اعادة صياغة المنهاج بحيث تصبح مساقات النوع الاجتماعي والقانون ضمن المساقات الاختيارية يدرّس عند إيجاد مدرسين قادرين على تدريسه. وبالتالي سقط القانون من عنوان البرنامج, وبدأ تدريس برنامج «الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية» في العام الدراسي 2006-2007 بعد أن وافقت وزارة التعليم العالي على تغيير عنوانه ومضمونه.

كان معظم المنهاج يرتكز على قراءات في اللغة الإنجليزية لعدم وجود قراءات أكاديمية في اللغة العربية. ونظراً لضعف الطلبة في اللغة الإنجليزية, فقد تم تطوير امتحان قبول للغة الإنجليزية خاص للبرنامج يشترط على الطالب\ة أن يجتازه بنجاح ليلتحق في برنامج الماجستير. ومن لا يجتازه يتم التحاقهم في مساق أو مساقين باللغة الإنجليزية تم تطويرهما أيضاً في المعهد من قبل أستاذات من دائرة اللغات, وهنَّ عضوات في المعهد ولديهنَّ خبرة في استخدام النوع الاجتماعي كأداة تحليل. ارتكزت

القراءات على مفاهيم في النوع الاجتماعي والتنمية وذلك لتحضير الطلبة في المفاهيم المستخدمة في مساقات برنامج الماجستير وجعلها مألوفة, خصوصا للطلبة الذين لا يأتون من حقول العلوم الاجتماعية. وكان احد دلائل نجاح المساق وفكرته أنه أصبح يقدم لبرامج ماجستير أخرى في العلوم الاجتماعية في الجامعة.

أهداف البرنامج:

- تعزيز دراسات المرأة ودراسة النوع الاجتماعي كحقل أكاديمي بحثي هام.
- توسيع وتعميق المعرفة النظرية والمفاهيمية والمنهجية الخاصة بالنوع الاجتماعي والتنمية على المستوى العالمي والإقليمي والفلسطيني. ينصبّ تركيز البرنامج على مقاربة عبر-مناهجية, وتعميم التحليل على أساس النوع الاجتماعي ليكون مقاربة مفيدة للتخصصات الأخرى ذات العلاقة في الجامعة.
- تطوير التفكير والتحليل النقدي لدى الطلبة لقراءة الواقع, والاطلاع على المعرفة البديلة المنتجة من قبل أبحاث المعهد وغيرها من أدبيات الجنوب, مع نقد السياقات النظرية المهيمنة, غير القادرة على تفسير الواقع ووضع رؤية لتغييره.
- مساعدة الطلبة الفلسطينيين في استخدام المفاهيم والأدوات التي تم تطويرها في مجال دراسات النوع الاجتماعي من أجل فهم واقعهم/ن وتغييره.
- مساعدة الطلبة في إجراء بحوث متعمقة حول علاقات النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني, بما في ذلك مناقشة نتائج هذه البحوث في الندوات والمنشورات, والمساهمة في بناء قاعدة معرفية تتناول القضايا الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني, وتفيد في صياغة السياسات الاجتماعية.
- مساعدة الطلبة والخريجين في إدراج الأدوات التحليلية على أساس النوع الاجتماعي كأدوات مفيدة في المناظرات والمناقشات حول قضايا التحول الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي, والمساهمة في صياغة رؤية لمجتمع أفضل يقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية.
- المساعدة في فتح جدل تنموي تحرري مع المؤسسات الأهلية والأجنبية لتطوير أجندات تنموية ونسوية متجذرة محليا بدلاً من اعتماد المفاهيم والتعميمات المغتربة.
- تحسين القدرة على إنتاج معرفة تساهم في تنمية وبناء مجتمع أفضل اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً, وتساهم في كشف الاحتياجات والمعوقات الاجتماعية البنيوية لإدماج النوع الاجتماعي في عملية التنمية الوطنية.
- تشجيع الطلبة المتفوقين من الالتحاق في برامج الدراسات العليا في دراسات المرأة في جامعات مميزة خارج الوطن. ومن الجدير

بالذكر أنه تم إرسال ثلاث طالبات الماجستير لأنهاء شهادة الدكتوراه في حقول العلوم الاجتماعية, وهنَّ الآن يعملن كمدرّسات وباحثات في المعهد. الاستاذات هن: د. لينا ميعاري (دكتوراه في علم الانسان من جامعة UC Davis في كاليفورنا وهي أستاذ مساعد والمديرة الحالية؛ د. نداء أبو عواد وهي أستاذ مساعد في دراسات عربية في المعهد وتخرجت من جامعة أكستر في بريطانيا؛ د. أميرة سلمي وهي أستاذ مساعد في معهد دراسات المرأة وتخرجت من جامعةبيركلي في الولايات المتحدة.

وحدة الأبحاث

بالتوازي مع تطوير برنامج التخصص الفرعي وبرنامج الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية, قامت اللجنة التأسيسية بنقاش رؤية وحدة الأبحاث من خلال الارتكاز على مبدأ البحث كآلية للتوثيق والتغيير وكشف الواقع المعاش وتحليله, للوصول إلى رؤية لكيفية العمل على تغييره. كما أن البحث في هذه الوحدة كان أساسياً في توثيق الممارسات القمعية للاحتلال الصهيوني والمعوقات البنيوية التي يسببها الاحتلال في تعميق معاناة الشعب والمرأة خاصة, بالإضافة إلى توثيق نضالات الشعب عامة والنساء خاصة, خصوصاً أن هنالك غياباً لدور المرأة المناضلة و\أو التاريخ الاجتماعي والسياسي للنساء في الأدبيات والمقالات الاكاديمية.

بدأ برنامج البحث في أول مشروع بعنوان «المرأة الفلسطينية في المجتمع» في عام 1997, حيث قام بمراجعة نقدية من منظور النوع الاجتماعي لوضع الأبحاث المنشورة في أربعة مجالات: الاقتصاد, التعليم, الاستحقاقات الاجتماعية ونظام الدعم, والثقافة والمجتمع. وكان التركيز على بناء إطار وتوجه نظري لفهم علاقات النوع الاجتماعي في الوطن العربي وفلسطين في هذه المجالات, والذي تطلب نقاشاً مكثفاً وجماعياً بين عضوات البرنامج, وعضوات وأعضاء خارج البرنامج. تم التعرف من خلال هذه المراجعة على الصورة المحايدة للمرأة في الأدبيات المختلفة, والتأكد من غيابها في أدبيات أساسية أخرى. نتج عن هذا البحث أربع أوراق عمل كانت بمثابة الأساس لوضع البنية النظرية والمفاهيمية لوحدة الأبحاث والمنهجية المناسبة لظروف البحث تحت الاحتلال.

تبع هذا البحث ورشة عمل دولية في الجامعة حول «المرأة الفلسطينية في المجتمع: حالة الأبحاث وتوجهات جديدة», وتمت دعوة عدد من المنظّرات النسويات البارزات من جامعات دولية مختلفة للتعليق والتعقيب على أوراق العمل التي أصدرها بعض عضوات المعهد. كان هدف الورشة توضيح الأطر المنهجية والنظرية لأبحاث البرنامج خصوصا أنه يواجه مستويين من التحديات التحليلية, وهما الوضع الكولونيالي الاستعماري بالتوازي مع بناء أسس الدولة الفلسطينية المستقلة. وتم إنتاج أوراق العمل وتعقيبات من قبل الباحثات الضيوف من نسويات مثل: دنيز كنديوتي, ونهلة عبدو, وفالنتين مقدم في منشورات المعهد.

في المرحلة الثانية من برنامج الأبحاث, تمت مراجعة نقدية ونوع اجتماعية لأبحاث

منشورة ذات علاقة بقطاعات مختلفة في المجتمع, استخدمت وثائق سياساتية (policy documents) لمؤسسات رسمية ودولية, وتحليل وعرض لإحصائيات حول المرأة الفلسطينية بعد أن تم إنتاج الرقم الوطني لأول مرة من قبل جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي الذي تأسس في 1994 بعد مجيء السلطة الفلسطينية. تم إنتاج عشرة تقارير بعنوان « تقارير عن حالة المرأة الفلسطينية» (Status Reports on Palestinian Women) تصف أوضاع النساء الفلسطينيات في قطاعات مختلفة, منها الاقتصاد, التعليم, الصحة, السياسة , التدريب المهني, الدعم الاجتماعي والسياسات الاجتماعية, السياسات السكانية والخصوبة. وتم أتناجها من قبل عضوات المعهد وبعض باحثات من خارج المعهد.

في المرحلة الثالثة, تبين وبعد أنهاء المرحلتين السابقتين أن وضع المرأة في الأبحاث المنشورة وطبيعة الاحصائيات المنتجة لم تكن ملائمة لوضع الأسس التحليلية لقضية المرأة والنوع الاجتماعي, وبالتالي قام المعهد بتنفيذ مسح استقصائي حول الأسرة المعيشية الفلسطينية بالتعاون مع جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني مبني على عينة تمثل تجمعات محلية متنوعة من ريف, مخيم ومدينة, وذلك لإنتاج معرفة أصيلة حول المجتمع الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي. كان هدف المسح هو رصد التغيرات داخل الأسرة والكشف عن سياسات التكيف التي تنتهجها الأسر للبقاء والمقاومة تحت الاحتلال في ظل الضغوطات والأعباء الاقتصادية الذي يسببها الوضع الاحتلالي. إضافة إلى فهم شبكات الدعم والضمان الاجتماعي غير الرسمي, وتقييم تأثيرها على علاقات النوع الاجتماعي. تمَّ إنتاج كتيّب نُشر ضمن أبحاث المعهد, وشمل فصولاً مختلفة بعنوان:

Inside Palestinian Households: Initial Analysis of a Community-Based Household Survey

كما تم نشر كتاب من قبل جامعة سيراكيوز يضم فصولاً مختلفة, اعتمد تحليلاً متعمقاً حول نتائج مسح الأسرة المعيشية, وقد لاقى مراجعات مميزة. عنوان الكتاب هو:

"Living Palestine- Family, Survival, Resistance, and Mobility under Occupation" 2006 Syracuse University Press.

أمَّا في المرحلة الرابعة من البرنامج البحثي ما بعد الانتفاضة الثانية في عام 2002, فقد تم تنفيذ بحث بعنوان «النوع الاجتماعي والحرب والأسر المعيشية: البقاء والمقاومة والتنمية», حيث أظهرت الدراسة الاستقصائية السابقة أن العلاقات والديناميكيات بين الجنسين لا يحكمها فقط النظام الأبوي؛ بل إن الحروب والصراعات تحول هذه الديناميكيات وتعزز استراتيجيات للتكيف غير ظاهرة للعيان, وتؤثر على الأدوار والمسؤوليات. وقد كان الهدف من هذا المشروع البحثي دراسة الكيفية التي يواجه بها الفلسطينيون ظروف الحرب والصراع وطبيعة السياسات المعتمدة للبقاء والإغاثة والمقاومة, وكيفية صقل الهويات والأدوار على أساس النوع الاجتماعي من خلال سياسات الصمود والبقاء.

بناء على بحث عام 2002, تم فتح جدل ونقاش مجتمعي حول قضايا السياسات الاجتماعية, وبناء الدولة والمواطنة والحقوق. وكشف هذا البحث, مضامين ومعاني جديدة

لمفاهيم «التضامن» و«علاقات القربى»، و«المجتمع» و«الأحياء»، كما وضح الكيفية التي تتجاوز بها الممارسات الاجتماعية والعلاقات والمفاهيم التقليدية في ظل ظروف الصراع. فأصبحت هنالك أشكال جديدة للتضامن في ظل الإغلاق والحصار. وضمن مشروع البحث نفسه، تم تنفيذ بحث أخر آخر حول الحركة النسائية الفلسطينية ودورها في الصراع، وتوسعت عينة البحث لتشمل الضفة الغربية وغزة، وفلسطين التاريخية، والشتات. كما تم أيضاً إنتاج بحث وعرض صور حول تأثير الحواجز العسكرية على المواطنين عامة والمرأة خاصة، لا سيما أن الحواجز تتميز بذكوريتها، وسعى هذا المشروع البحثي لفهم متعمق لمعاناة المرأة وسبل التكيف مع جميع هذه الضغوطات.

في تلك الفترة تم أيضاً إنتاج تقرير شامل «بروفايل حول المرأة الفلسطينية» في قطاعات مختلفة، عرض فيها تحليلاً نقدياً حول وضع المرأة في ظل سياسات السلطة الفلسطينية والاحتلال ما بين 2000-2010 بعنوان:

A Dangerous Decade: The second Gender Profile of the Occupied West Bank and Gaza (2000-2010) a group of authors

بين عامي 2014-2016، تم وضع إطار جديدٍ للبحث بعنوان «المعرفة النقدية للتغيير الاستراتيجي حول مساواة النوع الاجتماعية وأجندات التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة»

Critical Knowledge for Strategic Change in Gender Equity and Development Agendas in OPT

كان الهدف من هذا البحث هو إنتاج معرفة حول قضايا علاقات النوع الاجتماعي والتنمية ليشكل بديلاً لتلك المعرفة التي يتم تعميمها من قبل الأطر النظرية الليبرالية المهيمنة، ووضع تجارب النساء الحياتية، والمعرفة الأصيلة، والنشاط السياسي كأساس لتطوير توجهات تحررية للنوع الاجتماعي والتنمية في السياق الفلسطيني. وقد تم إنتاج أوراق بحثية حول التنمية البديلة والمقاومة في مجلات أكاديمية محكَّمة.

في عام 2018 وبالتعاون مع مؤسسة برومند Promundo , تم تنفيذ مسح استقصائي شامل وممثل حول الذكورة في فلسطين، بالإضافة إلى دراسة نوعية كجزء لا يتجزأ منه ضمن مشروع إقليمي. وقد نشر تقرير فلسطين ضمن التقرير الإقليمي الصادر في بيروت والذي اشترك فيه كل من لبنان، ومصر، والمغرب. وقام المعهد في إنتاج تقريره الخاص المتعمق والأكثر شمولية. أما في هذه المرحلة الحالية، فيعمل طاقم المعهد على بحث حول مفاهيم وأجندات الحركة النسائية لتطوير إطار فكري جديد يرى العدالة الاجتماعية كمظلة لمساواة النوع الاجتماعي، بحيث لا تكون المساواة النوع اجتماعية منفصلة عن قضايا المساواة والعدالة بشكلها الكلي والشمولي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم انجاز بحثين حول منطقه «ج» وهي تسمية إدارية تم تسميتها في أتفاق أوسلو وهي منطقة مهمشة في الضفة الغربية تخضع أمنياً لدولة الاحتلال، ويغيب عنها سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا يسمح للمؤسسات الأهلية والأجنبية للقيام بمشاريع إغاثية أو تنموية فيها. كان هدف البحث هو وصف الواقع وإنتاج معرفة حول معاناة الناس والمرأة خاصة في هذه المناطق.

وفي مشروع «فلسطنة» المفاهيم لتعكس تعريفاً ملائماً للواقع المعاش، تم إنتاج أوراق محكَّمة حول مفهوم التنمية من خلال أبحاث ميدانية توثق تجارب فلسطينية معتمدة على نقاشات مع الأطر النسوية حول تعريف التنمية البديلة والتمكين. وتبيّن أن مثل هذه المفاهيم لا يمكن فصلها عن المقاومة اليومية للبقاء والصمود والتكيف مع ضغوطات الاحتلال. وأنَّ التمكين لا يمكن أن يحدث من خلال التدريب أو من خلال عوامل خارجية، مع أنها عوامل مساعدة وليست أساسية. وبالتالي تم تسمية «التمكين بالمقاومة». إضافة إلى أنه كان هنالك ورقة أخرى تم انتاجها في مجلة محكَّمة حول التنمية البديلة تحت الاحتلال رصدت التجارب النسوية في التعاونيات الإنتاجية النسائية كآليات تمكينية على المستوى الاقتصادي، ووحدات دعم للنساء في تغيير العلاقات النوع الاجتماعية في المجتمعات المحلية والانخراط في العمل السياسي. تشكل هذه بعض أمثلة هذا المشروع الذي أعاد تعريف بعض المفاهيم التنموية في السياق الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر أن المعهد بدأ منذ عام 2002 بإنتاج مجلة دوريه سنوية "Review of Women Studies" تحتوي على مراجعة وتلخيصات لمنشورات تم إنتاجها في مجلات محكّمة من قبل عضوات المعهد وباحثين وباحثات من خارجه لمواضيع مختارة. تضمنت قضايا مهمة في حقل النوع الاجتماعي والسياسة والتنمية وذات اهتمام للناشطين بهدف فتح جدل مجتمعي. وقد تم نشر عشر مجلات حتى الآن. ما يتم نشره في اللغة الإنجليزية لا يتم ترجمته، وما يتم نشره باللغة العربية يتم أيضاً نشره في اللغة العربية.

كانت هذه عينة نوعية من الأبحاث الذي قام بها المعهد، ولكنْ هنالك أبحاث أخرى لم يتم ذكرها بسبب عدم قدرة استيعابها بالتقرير. تبين مواضيع الأبحاث أنها أولاً أبحاث تعكس وتوثق الحياة اليومية للفلسطينيين تحت الاحتلال، وهي موجهة نحو فهم أكثر تعمقاً حول علاقات النوع الاجتماعي وتأثير الاستعمار وسياسات السلطة الفلسطينية على حياة الناس. بالإضافة إلى ذلك، تقوم في فهم معاناة الشعب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية، وتوثيق نضالات الأسرة الفلسطينية التي في كثير من الأحيان تكون المرأة عمادها. تشكل هذه الأبحاث محاولة متواضعة لفَلَسْطَنة الأطر النظرية والمنهجية، ولفهم الواقع الفلسطيني المعقد والمعاش لأجل تغييرة بمنظور نوع اجتماعي.

نحو عدالة نوع اجتماعية في مؤسسات التعليم العالي: جامعة بيرزيت كنموذج

تم تنفيذ مشروع تدقيق نوع اجتماعي في جامعة بيرزيت في عام 2015 من قبل طاقم في المعهد وبتمويل من (منظمة العمل الدولية)ILO . نفذ التدقيق على جميع قطاعات الجامعة من أساتذة وموظفين وعاملين وطلبة، وقد كان هنالك تعاون وتجاوب رائع من قبل الإدارة والعاملين في تنفيذه لوعيهم بأهميته. كتجربة أولى للجامعات في المنطقة، اكتسبت أهميته لقدرته على الكشف عن طبيعة الفجوة البنيوية بين الجنسين، أسبابها وكيفية معالجتها، مما سهل على الطاقم تطوير سياسات وأليات يمكنها أن تقلّص الفجوة لتحسين ظروف المرأة في الجامعة. نتج عن هذه العملية توصيات واضحة وآليات نوع اجتماعية انتهت

في تشكيل مرصد النوع الاجتماعي في الجامعة الذي أصبح جسماً ثابتاً في الجامعة, أعد له نظام داخلي تحدد دوره ومسؤولياته. من مهامه رصد جميع عمليات التعيينات والترقيات ومراقبه الممارسات والسلوكيات المختلفة وخصوصاً أن التدقيق كشف أولاً أن حيادية القوانين هي بحد ذاتها تمييزية, لأنها لا تفرق بين أدوار ومسؤوليات الجنسين, وبالتالي تعامل المرأة كمساوية للرجل. وثانياً بما أن الثقافة السائدة هي ثقافة أبوية فهي تشكل شبكة غير رسمية تقوم على التمييز. أصبح المرصد آلية مستمرة داخل الجامعة يعمل على تقليص الفجوة من خلال أدوات نوع اجتماعية.

وحدة التدخل المجتمعي

فلسفة هذه الوحدة هي محاولة التدخل في المجتمع والمؤسسات الأهلية والحكومية والحركات الاجتماعية من خلال نتائج أبحاث المعهد, مستخدمين الاستشارات والتدريب والأبحاث التي يتم التعاقد فيها مع المؤسسات لإنتاج توصيات ذات قيمة تغييرية. وبالتالي, يسعى المعهد من خلال هذه النشاطات إلى:

- تطوير حقل دراسات المرأة والنوع الاجتماعي أكاديمياً من خلال المشاركة والتفاعل مع شركاء في المجتمع.
- تطوير كوادر شابة كفؤة في مجال البحث والعمل التنمويّ من منظور النوع الاجتماعي من خلال التدريب والتدريس.
- التأثير على الخطاب السياسي والتنمويّ والنسويّ في الإطار الفلسطيني.
- تطوير سبل تمكين المرأة.
- توسيع شبكة المؤسسات النسائية ا لفلسطينية .
- الإسهام في تطوير سياسات عامة ومؤسسية منصفة, وواعية وفعالة للنوع الاجتماعي.
- الإسهام في تطوير السياسات التنموية, والتخطيط التنموي, والعمل الاجتماعي, وتطوير جدول أعمال الحركة النسائية في فلسطين.

الخدمات المقدمة للجمهور

مكتبة معهد دراسات المرأة

تُوفر مكتبة المعهد خدمات أساسية لدعم التعلم والتعليم والاحتياجات البحثية لطلبة المعهد والجامعة وأعضاء الهيئة التدريسية للمعهد والمجتمع. فقد أصبحت مصدراً أساسياً للطلاب/ات والباحثين/ات والمتخصصين/ات على حد سواء. تحوي المكتبة ما يقرب من 11 ألف كتاب (باللغتين العربية والإنجليزية), موفرة بذلك مجموعة تخصصية في حقل دراسات النوع الاجتماعي, إضافة للعديد من المجلات العلمية المتخصصة والمجلات الإلكترونية, ومادة أرشيفية غنية من الوثائق والأفلام.

صندوق هالة عطا الله للمنح

أُنشأ المعهد صندوق هالة عطا الله- وهي أستاذة في علم النفس والإرشاد النفسي وافتها المنية مبكراً فسمي الصندوق باسمها لدورها المميز في دعم الطالبات في قضاياهن. يقوم هذا الصندوق في الدعم المالي للطالبات في الجامعة من المناطق الريفية والأكثر تهميشاً, كما يوفر

الصندوق منحاً لطالبات برنامج الماجستير لتمكينهنَّ من مواصلة تعليمهنَّ، وضمان عدم انسحابهنّ أو انقطاعهنّ عنه بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في فلسطين المحتلة.

المموّلون

في بداية تأسيس البرنامج تم دعم البرنامج من مؤسسة فورد في ميزانية تأسيسية core budget سمح في أن يتم بناء برامج المعهد التدريسية، والتوسع في النشاطات والتحضير للبرامج المختلفة. أما بالنسبة لوحدة الأبحاث، فقد تم منح المعهد منحة لعقد من الزمن مؤسسة International Development Research Center (IDRC) وهي مؤسسة كندية تدعم الأبحاث السياساتية وكانت هي المؤسسة الأساسية التي قامت ببناء البنية المعرفية للمعهد.

أما بالنسبة لسياسات التمويل، فقد اتخذ المعهد سياسة واضحة تتلاءم مع سياسة الجامعة في رفض أي تمويل شروط سياسياً أو لديه أي علاقة تطبيعية مع الاحتلال نظراً لحساسية الموضوع، وألاَّ يتم قبول أي تمويل لا ينسجم مع أجندة المعهد البحثية، وبالتالي أصبح هنالك صعوبات في توسيع النشاطات غير البحثية أو الاكاديمية بسبب ندرة التمويل غير المشروط ولكن يبقى النشاط التدريسي مستمراً والبحثي موسمي معتمداً على إيجاد إما تمويل مناسب أو القيام ببعض الأبحاث بدون تمويل على حساب وقت الباحثين.

بالنسبة لقضية استقرار المعهد، فإن عملية التدريس هي الأساس في دعم رواتب عضوات الهيئة التدريسية من ميزانية الجامعة، ولدينا مبنى من أربعة طوابق يستخدم المعهد طابقين منه. ومن الجدير بالذكر أنه تم دعم المبنى من قبل «لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غرفة تجارة وصناعة البحرين» بواسطة د. منيرة فخرو، ويمثل هذا أساساً لتثبيت المعهد وتطوره.

المشاريع والشراكات المموّلة

يقوم المعهد، بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية المتخصصة الشريكة، على تنفيذ مجموعة من المشاريع. ومن المشاريع السارية:

- «مشروع تدريب مجموعة مختصة من قيادات نسوية ومحامين وقضاة ... إلخ بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي»- بتمويل من مؤسسة التعاون الإيطالي (Italian Development Cooperation).
- «مشروع فَلَسْطَنَة التنمية بالتعاون مع مركز التنمية في الجامعة»- وبتمويل من مؤسسة The Commission for Development Research (KEF).
- «تمكين طالبات وطلاب جامعة بيرزيت» - بتمويل من مؤسسة فريدريش إيبرت.
- «مبادرة البحث ورفع الوعي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي بين الشباب»- بتمويل من منظمة العمل الدولية (ILO).
- «إعادة اندماج النساء الناجيات من العنف في المجتمع» بتمويل من مؤسسة التعاون الإيطالي (Italian Development Cooperation).

- «المعرفة النقدية من أجل تغيير استراتيجي في المساواة القائمة على النوع الاجتماعي وفي الخطط التنموية في مناطق السلطة الفلسطينية» – بتمويل من مؤسسة المجتمع المدني المفتوح (OSF).
- دراسة حول الذكورة في فلسطين كجزء من دراسة إقليمية بدعم من مؤسسة برومندو Promundo وهيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women.

اتفاقيات التعاون الدولية:

يولي معهد دراسات المرأة اهتماماً كبيراً في التبادل الأكاديمي مع المؤسسات الأكاديمية والجامعات. وبمبادرة من المعهد، وقّعت جامعة بيرزيت اتفاقيتين دوليتين للتعاون الأكاديمي:

1. اتفاقية بين جامعة بيرزيت وجامعة إيلينوي - شيكاغو. وتتضمن الاتفاقية التبادل الأكاديمي لأعضاء الهيئة التدريسية وللطلاب بالإضافة إلى نشاطات وبرامج بحثية وتعليمية مشتركة.
2. اتفاقية بين جامعة بيرزيت وائتلاف الـ (UCDAR) الذي يضم ست جامعات دولية وإقليمية للتبادل الأكاديمي للطلبة والمدرسين في جميع التخصصات. أما بالنسبة لمعهد دراسات المرأة والذي هو جزء من هذه الاتفاقية، فيتم تعزيز التبادل الاكاديمي والبحثي في مجال دراسات المرأة في التدريس ,والتدريب والنشاطات الجامعية. ويضم الائتلاف كلّا من جامعة بيرزيت، الجامعة الأميركية في بيروت (AUB)، الجامعة الأمريكية في فالقاهرة (AUC)، الجامعة الأميركية في الشارقة (AUS)، الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU) وجامعة UC Davis.

عينة مختارة من المنشورات:
(يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للمنشورات على موقع المعهد:
http://iws.birzeit.edu/node/85

#	اسم المنشور	تأليف وتحرير	اللغة	سنة الإصدار
1	قيد النشر: تشكلات الذكورة وديناميات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني الاستعماري	**تأليف:** أيلين كُتّاب، ريما حمامي، لينة ميعاري ونداء أبو عواد	عربي وإنجليزي	2019 متوقع
2	إعادة اندماج النساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي: جوهر عملية مناهضة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني	**تأليف:** نداء أبو عواد	عربي وإنجليزي	2016
3	عقدٌ خطر: الملف الثاني لقضايا المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (2010 - 2000)	**تأليف:** إصلاح جاد، أيلين كُتّاب، بني جونسون، جميل هلال، ريتا جقمان، ريما حمامي وسامية ا لبطمة	عربي وإنجليزي	2011
4	أمكنة صغيرة وقضايا كبيرة ثلاثة أحياء فلسطينية في زمن الاحتلال	**تأليف:** أميرة سلمي، بني جونسون، جميل هلال، رلى أبو دحو، لميس أبو نحلة، ليزا تر ا كي	عربي	2010
5	Living Palestine- Family, Survival, Resistance, and Mobility under Occupation	تأليف: ليزا تراكي ريتا جقمان بني جونسون لميس أبو نحلة جميل هلال وأيلين كُتّاب تحرير: ليزا تراكي	إنجليزي	2008
6	Inside Palestinian Households: Initial Analysis of a Community-Based Household Survey	**فريق البحث:** لميس أبو نحلة ريما حمامي، بني جونسون، رينا جقمان، ليزا تراكي، جميل هلال، ومجدي المالكي تحرير: ريتا جقمان وبني جونسون	إنجليزي	2002

جامعة الأحفاد للبنات في السودان - المعهد الإقليمي لدراسات النوع، التنوّع، السلام والحقوق: تجربة تأسيس وعمل المعهد

د. بلقيس بدري[1]

المستخلص:

نشأة وتطوّر برنامج الدراسات النسوية في جامعة الأحفاد للبنات

بدأ الاهتمام وتسليط الضوء على قضية المرأة في جامعة الأحفاد منذ عام 1966, عندما أنشأ مؤسسها الأستاذ يوسف بدري كلّية جامعية للبنات, والتي تُعتبر الأولى من نوعها في إفريقيا آنذاك ككليَّة جامعية متخصّصة لتعليم البنات. وبدأ هذا الاهتمام يتبلور في مناشط عدة, مثل الاحتفال باليوم العالمي للمرأة ليصبح من الأنشطة الثابتة سنوياً بالجامعة حيث يُعدُّ وينفّذ بواسطة الطالبات. وفي عام 1979 عُقدت ندوة للاحتفال بالذكرى الـ 75 لتأسيس تعليم البنات في السودان الذي بدأ في 1907. وخرجت هذه الندوة بأربع نتائج محورية كان لها أكبر الأثر في مسيرة وتطوّر الدراسات النسوية في جامعة الأحفاد. من أهم مخرجات الندوة: إنشاء كلية الأحفاد للبنات كمؤسّسة غير حكومية للعمل على البحث: الدعوة والمناصرة لقضايا المرأة وتنفيذ برامج بناء القدرات؛ ورفع الوعي اللازم في المجتمعات الحضرية والريفية أدّى ذلك لنشأة «جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية (BBSAWS)» في يونيو التي تعتبر أيضاً من مخرجات الندوة 1979. كما تمّ نشر مجلّة خاصّة لمعالجة قضايا المرأة وكان اسم المجلّة «مجلّة الأحفاد: المرأة والتغيير» في عام 1984. وكان الإنجاز الثالث هو دمج المواضيع المتعلّقة بقضايا المرأة والتنمية في عام 1984 في المسار المطلوب للجامعة للإرشاد الريفي كمنهج أكاديمي. والرابع هو التزام واهتمام المؤسّسة لجعل قضايا المرأة محورية, وذلك بتأسيس كرسي خاص للبحوث حول قضايا المرأة في عام 1984, يدعى كرسي مصطفى أبوالعلا لدراسات المرأة (وأبو العلا هو أحد أعضاء مجلس إدارة مؤسّسة الأحفاد). كما أنَّ جامعة الأحفاد للبنات التزمت بتدريس كُورس الدراسات النسوية منذ عام 1986. استمرّ تدريس المقرَّر الدراسي ككُورس إجباري لجميع كليات الجامعة, وكانت الأحفاد في ذلك الوقت الجامعة الوحيدة في جميع أنحاء العالم التي تدرس كُورس الدراسات النسوية كمادة إلزامية في جميع برامجها الأكاديمية.

تهدف هذه الورقة إلى القاء الضوء على تجربة جامعة الأحفاد للبنات في إدماج الدراسات النسوية في جميع كليّات الجامعة كمنهج وككُورس مطلوب أساسي لمنح الخرّيجة درجة البكالوريوس. كما تهدف إلى سرد تاريخ تطوّر الدراسات النسوية على مستوى البكالوريوس وعلى مستوى الدراسات العليا أيضاً في برامج الماجستير والدكتوراه. كما ستوضّح هذه الورقة دور الجامعة في تأسيس معهد دراسات النوْع, التنوّع, السلام والتنمية كمعهد إقليمي يخرّج طالبات بتخصّص النوْع الاجتماعي, التنمية والسلام, الحوكمة والهجرة. كما توضح الورقة الأدوار المتكاملة للمعهد في أنشطة مجتمعية مثل المناصرة لتمكين

[1] شغلت منصب مديرة مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية في جامعة صنعاء منذ اكتوبر 2011 وحتى منتصف يونيو 2018, ولا زالت تقدم الدعم للمركز. وقد عُينت مديرة لمركز ادارة الاعمال للدراسات العليا التابع لكلية التجارة في جامعة صنعاء في مايو 2019.

المرأة في شتّى المجالات ورفع كفاءات النساء في المجتمع ومنظّمات المجتمع المدنى بالتدريب والتوعية بالنوْع الاجتماعي وأهمية دمجه في التيار الرئيسى للتنمية لتحقيق العدالة والسلام. وتهدف الورقة إلى توضيح علاقات المعهد المحلّية والاقليمية والعالمية ودورها في خلق شراكات ذكيّة تؤدي إلى تطوّر المعهد وشركائه في مجال النوْع والتنمية.

تطوّر إدماج الدراسات النسوية والنوْع الاجتماعي في مناهج جامعة الأحفاد للبنات

ترجع بداية قصة الاهتمام بالدراسات النسوية وتسليط الضوء على قضية المرأة إلى عام 1966, عندما أنشأ مؤسس جامعة الأحفاد للبنات الأستاذ يوسف بدري كلية جامعية للبنات والتي تعُتبر الأولى في إفريقيا لجعل الكلّية مقراً لتخصّصات المرأة وتمكينها. أراد مؤسِّس الجامعة, الأستاذ يوسف بدري، أن يتخطّى ذلك ويأخذ خطوة أخرى إلى الأمام, وقرّر الاحتفال باليوم العالمي للمرأة ليصبح من الأنشطة الطلابية للبنات في أسبوع سُمَّى بأسبوع المرأة. هنالك أيضاً خطوة تاريخية في هذا الصدد عندما تمّ الاحتفال بالذكرى 75 لتأسيس تعليم البنات في السودان (في عام 1907)؛ قدّمت أربعة أنشطة رئيسية كان لها دور كبير في تقديم وتطوير الدراسات النسوية بالجامعة. عقدت ندوة خاصة تحت عنوان «الوضع المتغيّر للنساء السودانيات» في عام 1979 بمناسبة بداية الاحتفالات بتعليم البنات. تمّ تشكيل لجنة وطنية لمناقشة مواضيع وبرنامج الندوة التي دُعي إليها مشاركون دوليّون. في تلك الندوة في مارس 1979, تمّ تحقيق أربع نتائج رئيسية: الأولى، كما ذكرنا سابقاً, إنشاء جامعة الأحفاد للبنات كمؤسّسة غير حكومية للعمل على البحث العلمي, المناصرة والدعوة بشأن قضايا المرأة وتنفيذ برامج بناء القدرات ورفع الوعي اللازم. ثانياً إنشاء «جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية (BBSAWS)» في يونيو 1979. ثالثاً الالتزام بنشر مجلة خاصة لمعالجة قضايا المرأة وكان اسم المجلة «مجلّة الأحفاد: المرأة والتغيير» في عام 1984. ورابعاً تأسيس كرسي خاص للبحوث حول قضايا المرأة في عام 1984, يدعى كرسي مصطفي أبوالعلا لدراسات المرأة (أحد أعضاء مجلس إدارة مؤسّسة الأحفاد).

ويُعدُّ الالتزام بكُورس الدراسات النسوية, ككُورس مطلبي وأساسي لكلّ الكلّيات في الجامعة, قمّة الالتزام بقضايا المرأة عبر التخصّص في الدراسات النسوية كتنظيم أكاديمي, وأصبح منذ 1986 نقطة انطلاق لذلك. استمر تدريس المقرَّر الدراسي كدورة إجبارية في جميع البرامج, وبذلك اعتبُرت الجامعة الوحيدة في جميع أنحاء العالم لجعلها كُورس الدراسات النسوية كدورة إلزامية في جميع برامجها الأكاديمية.

مراحل التطوّر:

أنشأت جامعة الأحفاد للبنات في عام 1986 وحدةً خاصة لإدارة ثلاث كُورسات تعتبرمتطلّبات الجامعة الرئيسية (بخلاف اللغات والرياضيات) وهي: كُورس الإرشاد الريفي وكُورس دراسات المرأة وكُورس تعليم السكان. رؤية جامعة الأحفاد للبنات هي تخريج القيادات النسوية المخوّلة لعمل التغيير الإيجابي في المجتمع, وبالتالي تحتاج الطالبات إلى اكتساب المعرفة التي من شأنها مساعدتهنَّ على تحقيق هذا الهدف. تم تطوير كُورس الإرشاد الريفي لتشجيع الطالبات على الالتزام بتعزيز نوعية

الحياة، وخاصة في المناطق الريفية، وفهم الحاجة إلى التعاون كمجموعات متنوّعة من خلال رحلات الارشاد الريفي المصاحبة للكُورس لمساعدة الطالبات لمعرفة بلدهنَّ وشعبهنَّ عن طريق العمل في الميدان، واستيعاب معنى كيف يمكن للجامعات أن تكون قوىً للتغيير. من جانب اخر، يهدف كُورس التعليم السكاني إلى زيادة الوعي والتفهّم لأهمية اتخاذ القرارات، والمسؤولية الفردية والجماعية في تغيير المجتمعات إلى الأفضل. والكُورس الثالث وهو كُورس الدراسات النسوية يهدف إلى إعطاء نظرة تحليلية لموضع المرأة في المجتمع، ومعالجة قضايا علاقات القوة غير المتوازنة بين الجنسَين، والتبعية النسبية للمرأة والعنف ضدّها من قبل الدولة والمجتمع والأفراد. نبعت أهمية هذا الكُورس لأنَّ هنالك حاجة إلى مثل هذا الوعي للكشف عن الأسباب الجذرية والعلمية لهذه الظواهر، بحيث يتمّ تعزيز ورفع الوعي الذاتي والتمكين لأفراد المجتمع. وبدون هذه الثقة وتأكيد الذات، لا يمكن للخريجين أن يصبحوا قادة تغيير لأنفسهم ومجتمعاتهم، ومن ثمّ تُعتبر الكُورسات الثلاثة مكمِّلة لبعضها بعضاً تحت إشراف وحدة واحدة. هنالك محطة أخرى لا بدّ من الإشارة إليها، حيث أنَّ في عام 1989 أُنشأت جامعة الأحفاد للبنات وحدة لتشجيع الطالبات على البحث في قضايا المرأة وسُمِّيت بوحدة توثيق الدراسات النسوية؛ وهي موجودة إلى يومنا هذا. كانت هذه الوحدة بمثابة ترقية لكرسي أبو العلا عام 1984. وكان أوّل برنامج بحثي لتوثيق نضالات وإنجازات رائدات من النساء السودانيات. كماتمّ إنشاء جائزة مسابقة بحثية للطلاب في عام 1986 لتشجيعهم على إجراء البحوث حول قضايا المرأة. أُعطيت الجائزة لاسم إحدى الرئدات في القبالة، واللاتي شاركن في عدم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتوقّفن عن هذه الممارسة، وهي (حواء علي البصير). وأصبحت الجائزة الثالثة في عام 1998 مع تصاعد عدد الطالبات اللاتي تقدّمن بطلب البحث في قضايا المرأة، مما يدلّ على الاهتمام بالدراسات النسوية من جانب الطالبات، ومدى وعيهن بأنَّ قضيتهنَّ بحاجة إلى بحث علمي لإيجاد حلول جذرية لها.

وفي عام 1996، تمّ فكّ الارتباط بين الكُورسات الثلاثة، وانتقلت الدراسات المتعلِّقة بالإرشاد الريفي والتربية السكّانية والبيئة التي أُدخلت في عام 1991، لإدارة مدرسة الإرشاد والتعليم والتنمية الريفية الجديدة ذات الصلة، والتي أُنشئت في عام 1987. ثم أصبحت الوحدة وحدة مستقلة لدراسات المرأة (women's studies unit). أصبحت هذه الوحدة مسوؤلة عن كُورس الدراسات النسوية في الجامعة، بالإضافة إلى الإشراف على البحوث ذات العلاقة بقضايا المرأة. أحدثت سياسة جامعة الأحفاد للبنات تحوّلاً جذرياً لتتجاوز الدراسات الجامعية وتقدّم برامج ماجستير الدراسات العليا في تخصّصات مختلفة. قرّرت إدارة الدراسات النسوية البدء في تطوير درجة الماجستير في النوْع الاجتماعي والتنمية (GAD)، فقد تمّ تشكيل لجنة في عام 1996، وعُقدت حلقات عمل لمناقشة مكوِّنات البرنامج ومنح درجة الماجستير. تمّ إطلاق مبادرة درجة ماجستير النوْع والتنمية في يوليو 1997. تحقّق حلم مؤسِّس الجامعة يوسف بدري للدراسات العليا في جامعة الأحفاد للبنات. واستمرَّ تطوُّر الوحدة لتصبح مركز دراسات المرأة والنوْع والتنمية (institute of women, gender and development).

وفي يناير2010، تمّت ترقية المعهد وتغيير اسمه ليتماشى مع برامجه المتنوّعة لبناء القدرات والبحوث والمشاركة المدنية، وأصبح اسمه «المعهد الإقليمي للنوع والتنوّع والسلام والحقوق» (RIG / DPR).

رؤية مركز دراسات النوْع، التنوّع، السلام والحقوق

المركز الإقليمي لدراسات النوْع، التنوّع، السلام والحقوق في جامعة الأحفاد للبنات هو محصَّلة عمل ومجهود كبير قامت به الجامعة كإسهام مُقدَّر وأساسي في تعليم البنات وتمكين المرأة. وانطلقت مهمَّة المعهد كأحد المعاهد الإفريقية والعربية الكبيرة التي تسعى إلى تحقيق السلام، المساواة، إدارة التنوّع واحترام حقوق الإنسان والتركيز على تمكين المرأة كأداة لتغيير المجتمع لحياة أفضل.

من أهمّ أهداف المعهد: التشجيع على البحث العلمي في النوْع الاجتماعي والتنمية في جامعة الأحفاد والجمعيات المحلّية والاقليمية والعالمية؛ العمل على تطوير إدماج مفاهيم النوْع الاجتماعي، السلام، التنوّع والحقوق في كُورسات الجامعات المختلفة كقضايا رئيسية لتحقيق التنمية؛ مناصرة، نشر وتحقيق مفاهيم إدماج النوْع الاجتماعي في التيار الرئيسي للتنمية، الحوكمة واستدامة السلام والتأثير على السياسات المختلفة التي تؤثر على هذه المفاهيم. كما يهدف المركز إلى نشر وإصدار وتوزيع المعلومات والمواد العلمية في قضايا النوْع الاجتماعي، التنمية المستدامة، تمكين المرأة واحترام الحقوق والتنوّع والسلام والعدالة. ومن الأهداف الاساسية إطلاق برامج الدراسات العليا في مواضيع وقضايا النوْع الاجتماعي، السلام، الهجرة والحوكمة. ومن ناحية أخرى، هدف المعهد لتصميم برامج تهيِّئ وتُعدُّ الطالبات ليكنَّ أدوات التغيير في المستقبل لمجتمعاتهنَّ.

يهدف المركز لتحقيق الآتي:

(1) تعزيز البحث في دراسات النوْع الاجتماعي والتنمية، السلام، الهجرة والحوكمة بجامعة الأحفاد للبنات بالتعاون مع الجامعات على المستويَين الوطني والدولي.

(2) تعزيز دمج دراسات النوْع الاجتماعي في المقرَّرات الجامعية، سواء في جامعة الأحفاد للبنات، أو في الجامعات الأخرى.

(3) الدعوة إلى إدماج النوْع الاجتماعي في التيّار الرئيسي للتنمية، المساواة، السلام والديمقراطية والتأثير في السياسات العامة.

(4) منح درجات الدراسات العليا في مختلف دراسات النوْع الاجتماعي والتنمية والحوكمة والسلام.

(5) نشر المعرفة حول النوْع والتنمية وتمكين المرأة على مختلف المستويات باستخدام مختلف الأدوات.

(6) دمج برامج التوعية المدنية والسلام لتكون ضمن برامج الجامعة.

(7) إعداد الطالبات ليصبحن دعاة للتغيير لخلق مجتمع ومستقبل أفضل.

(8) كما يهدف لتعزيز أنشطة المشاركة الأكاديمية والمدنية لتحقيق رسالتها.

ويتمّ تحقيق الأهداف من خلال استخدام استراتيجيات تقوية الروابط الوطنية والإقليمية والدولية مع الجامعات ومؤسَّسات المجتمع المدني الأخرى التي لديها رؤى متشابهة.

يوجد لدى المركز خمسة برامج رئيسية تشمل:

أوّلاً: التدريس على المستويات الجامعية والدراسات العليا, حيث يتم تدريس كُورس الدراسات النسوية وكُورس النوْع والتنمية لطالبات الجامعة من كلّ التخصّصات. أمَّا على مستوى الدراسات العليا, فيقدّم المركز برنامجَين للماجستير وهما: برنامج النوْع, السلام والتنمية (gender, peace and development) وبرنامج النوْع والهجرة والحوكمة (gender, migration and governance) الجديد بالذكر أنَّ هذَين البرنامجَين جاءا نتيجة لدمج برامج كانت تُقدّم منفردة, كما سنرى لاحقاً. ثانياً, البحث العلمي: يتمّ تنفيذ برنامج البحوث بشكل أساسي كجزء من برامج الشراكة مع الجامعات, أو معاهد البحوث الأخرى, أو جزء من برنامج الدراسات العليا, باعتباره جزءاً من برنامج الماجستير أو الدكتوراه. ثالثاً, الدعوة والمناصرة لقضايا المرأة التي يتمّ تحقيقها من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل ومنشورات ووثائق السياسات, وغيرها. رابعاً, التدريب: برنامج بناء القدرات عن طريق العديد من الدورات التدريبية المقدّمة للعديد من المجموعات, وإصدار العديد من الكتيِّبات التدريبية. برنامج لزيادة الوعي من خلال إنتاج مواد تثقيفية وإعلامية مختلفة من المنشورات والكتيّبات والمُلصقات والأشرطة, والمشاركة في الكثير من أنشطة التوعية. خامساً, برامج الشراكة لتنفيذ البرامج الأخرى كهدف لتعزيز تبادل الخبرات من أجل تعزيز التشكيل المؤسسي, وبناء قدرات الموظّفات وتكوين الشراكات على المستويين المحلّي والعالمي.

الإنجازات الرئيسية للمركز:

بدأ برنامج الماجستير في النوْع والتنمية في عام 1997, حيث منح المركزدرجة الماجستير في النوْع والتنمية للنساء القادمات من الهيئات الحكومية المختلفة وموظّفات الجامعة وموظّفات المنظّمات غير الحكومية والمنظّمات الدولية وعدد قليل من الطالبات اللاتي أتيْن بالتمويل الذاتي, بالإضافة إلى طالبات من المناطق العربية والإفريقية. وبدأ منح درجة الدكتوراه في برنامج دراسات النوْع الاجتماعي والتنمية في عام 2001, وماجستير العلوم في دراسات النوْع والسلام في العام 2008, وماجستير النوْع الاجتماعي والهجرة عام 2009, وماجستير النوْع الاجتماعي والحوكمة في عام 2009. كل هذه البرامج تمّ دمجها لتكون برنامجَين فقط, كما ذكرنا سابقاً.

تخريج عدد مقدّر من الطالبات, وهنّ قد درسن كُورس الدراسات النسوية والنوْع والتنمية ما يزيد عن عشرين ألف طالبة على مستوى البكالوريوس؛ ومن المعهد منذ عام 1997 إلى يومنا هذا أكثر من 400 طالبة بدرجة الماجستير يمثلن مختلف المناطق الجغرافية داخل وخارج السودان, ومن مختلف الخلفيات الأكاديمية. يعملن في مختلف الوظائف والمواقع القيادية في الدوائر الحكومية, المؤسّسات التعليمية, والمنظّمات المحلّية والعالمية, ومؤسّسات الإعلام المختلفة.

خلق وإنشاء شراكات ذكية مع معظم الجامعات السودانية الحكومية والأهلية والخاصة, وشراكات مع جامعات في إفريقيا والوطن العربي. كما حقّقنا شراكات مع جامعات ومؤسّسات غربية ساهمت بشكل كبير في تطوير البرامج الأكاديمية في المعهد.

دمج وإدخال دراسات المرأة والنوْع الاجتماعي في العديد من الجامعات السودانية في درجة البكالوريوس، أو على مستوى الدراسات العليا. ودعم إنشاء وحدات جديدة وبرامج جديدة في الجامعة. إقامة شراكة مع العديد من المنظّمات الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والجامعات. تشجيع البحث العلمي في المجالات الجديدة والمنشورات المنتجة. إنشاء برامج بناء القدرات والتوعية.

انتاج وتوزيع مطبوعات ساهمت في سد الفجوة لدراسات النوْع، السلام، الهجرة، الحقوق وغيرها من القضايا. كما سنرى لاحقاً بالتفصيل.

بعض الدروس المهمّة الرئيسية من تجربة المعهد

إشراك العديد من الخبراء وأصحاب المصلحة في تطوير البرنامج والالتزام الأكاديمي للذين قاموا بتطوير الدورات؛ كل ذلك أدّى إلى مزيد من الالتزام والإحساس بالملكية للموظّفين الذين قاموا بتدريس الدورات، في وقت لاحق، واستمرّوا في ذلك خلال عقد من الزمن. هذا خلق المزيد من الشراكة خارج الدورات. وتؤدي المشاركة النشِطة للعديد من الشركاء إلى جعل محتوى البرنامج والدورات يتناول القضايا الوطنية موضّحا السياق العالمي والمحلّي لها.

يتمّ إستهداف الدروس النظرية التي تتعلق بالنظريات النسوية والتنمية والسلام مع التركيزعلى المناقشة لربط هذه السياقات المختلفة، على سبيل المثال، في النظرية النسوية، والنسوية الأفريقية، وكتابات نسوية إسلامية /وكتابات نسائية شرق أوسطية، لتنافس النسوية الغربية. وتعدُّ قراءات ومناقشة الطلاب المتعلقة بهذه القضايا للسودان كجزء من مهامهم وورش العمل ومناقشات الصف. وينطبق الشيء نفسه عند التعامل مع التنمية والعولمة أو السلام. في ماجستير دراسات النوْع الاجتماعي والسلام (GAPS)، أدّت هذه المشاركة إلى تضمين دورة حول الصراع وحركة السكان كمقرّر فريد لا يتمّ تدريسه في برامج الماجستير التقليدية لدراسات السلام. يواجه هذا العدد من الحراك السكاني في السودان تحدّياً يتعدّى خمسة ملايين من سكّانها (أي 6/1 الإجمالي) الذين نزحوا ليسكنوا في المخيمات.

الجمع بين النظري والعملي، كانت هناك دورتان خاصتان في برنامجنا: واحدة تسمى التحدِّيات الإنسانية في القرن 21 لتشمل، جميع القضايا التي تتحدّى السودان وذات الصلة بسياقه (التعليم والسلام والبيئة والتكنولوجيا والإسلام والنسوية والنساء تنظيم المنظّمات غير الحكومية كوسيلة للتمكين إلخ). وعلاوة على ذلك، تمّ تقديم دورة حول السياسة وإدارة المشاريع شملت التعلّم الميداني لمراجعة حسابات الجنسَين في المنظّمات وتصميم المشاريع وإدارتها. الدورات التدريبية حول إدارة مشروعات السياسات أوتحدّيات النوْع الاجتماعي هي نوع من الدورات للعثور على دراسات الحالة المحلّي، والأدبيات ذات الطبيعة العملية من وكالات الأمم المتحدة والمنظّمات غير الحكومية الدولية ذات الطابع العالمي والمحلّي. ومع ذلك، لم يتمّ جمع

دراسات الحالة, لتُقدّم للقارئ, أو تُجمع في كتاب دراسات حالة منشورة.

الشراكة مع الهيئات الدولية الأخرى مثل جامعة مانشستر, ومعهد الدراسات الاجتماعية في لاهاي , وجامعة هومبولت في برلين, والجامعة الحرة, وجامعة بيرغن, وجامعة الأمم المتحدة للسلام في كوستاريكا, تجلب لنا تجارب مختلفة في كل من الدورات الدراسية و تطوير طرق التدريس. هذه الأخيرة مبتكرة ومختلفة بشكل كبير من فريق لآخر, لكنْ جميعها تعتمد طريقة أكثر تشاركية, وذلك باستخدام الوسائط المتعددة, والمناقشة الجماعية, والعصف الذهني, وورش العمل, والمتحدِّثين الضيوف, والملحقات الميدانية, والتقارير, والمقالات والمناقشات كوسيلة لإشراك الطلاب بالنشاطات, كجزء من عملية التقييم. تتجسّد تنمية التفكير النقدي والقدرات التحليلية والمهارات التنظيمية, وكذلك التعاون الأكاديمي بين الطلاب في أساليب التدريس, كأهداف يجب تحقيقها.

البحوث التي يقدّمها المركز هي في معظمها ذات طبيعة متعددة التخصّصات تتم بالشراكة مع الأوساط الأكاديمية أو الخبراء في المنظّمات غير الحكومية أو الحكومية في السودان, وكذلك من خارج السودان. وقد أدّى ذلك إلى إصدار عددٍ من المنشورات المرتبطة بالسياسة, سواء في اختيار المواضيع ذات الأهمية الحاسمة لسياقنا الوطني والمطلوب بشدة لإجراء البحوث وتوجيه السياسات والنشاط مثل قضايا السلام والتشريع والتمكين. وأدّى البحث إلى بناء القدرات الداخلية للموظّفات الشباب, وإنشاء شراكة كبيرة, وإصدار المنشورات, وتطوير المناهج, وإنتاج دراسات الحالة, وتحقيق بعض المناصرة والتغييرات في السياسة؛ هذه في ترتيب تصاعدي للمخرجات. أصبح من الواضح أن القليل من الأبحاث أجريت بهدف: إما تطوير المناهج الدراسية, أو كمصدر لدراسات الحالة لسوْدَنة المعرفة.

روابط المستويات المحلّية والإقليمية والدولية:

إنّ محاولة الوصول إلى المناطق والمجموعات المحرومة جعلتنا نجد منفًا دراسية لهؤلاء الطلاب من بين الموظّفين في وزارة التنمية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل على المستوى الوطني ومستوى الولايات, من مديرية تعليم البنات, وزارة الشباب والرياضة, وبعض مؤسّسات الدولة والجامعات وغيرهم من غير العاملين, ولكنهم من خرّيجي جامعة الأحفاد للبنات من مناطق الجنوب, دارفور, الشرق, ومن ولايتَي النيل الأزرق والنوبة. لقد أتاحت لنا هذه المنح الدراسية الوصول إلى أولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الانخراط في برامجنا, وهذا ما قلّل فرصهم التنافسية وفرصهم في الحصول على مستقبل أفضل. وعلاوة على ذلك, أدّى الأمر إلى تحسين قدرات موظّفي الحكومة في قضايا المرأة والنوْع الذين يمكنهم إحداث فرق من خلال سياساتهم وأنشطتهم لتحسين حياة العديد من النساء بشكل خاص, والشعب السوداني بشكل عام. وقد ربط برنامج المنح الدراسية بين الحكومة ومجتمعات المنظّمات غير الحكومية في شراكة موثقة لمواصلة البرنامج بدون تهديدات سياسية وإمكانيات تكرارها في برامج أخرى. وشمل ذلك تقديم العديد من الدورات التدريبية من قبل بعض

خريجينا وغيرهم من موظّفينا. كذلك كانت ذات نتائج كبيرة حلقاتُ العمل لمناصرة قضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة والسلام التي تصاعدت في السنوات الاخيرة منذ عام 2004.

دور المركز في دمج قضايا المرأة والنوْع الاجتماعي في مناهج الجامعات:

قام المركز بدمج قضايا النوْع في عام 2000 في مقررات ماجستير السكّان والصحّة الإنجابية في مركز الدراسات السكّانية التابع لجامعة الجزيرة. كانت هذه الدورة من ثلاث ساعات معتمدة عن الصحّة الإنجابية, حيث قمنا بتطوير الدورة لدراسات النوْع من ساعة مُعتمدة واحدة لتكون جزءاً من الدورة. تم تنويرالقارئ عن مكوِّنات الدورة, ومن ثمَّ عُقدت دورة تدريبية عن التوجيه وكيفية تدريس الوحدة, أُعطيت للموظّفات اللاتي يستطعن تدريس «الدورة». وعُقدت جلسة توجيهية أخرى في يوم واحد لجميع موظّفي المركز بشأن مفاهيم النوْع والتحليل النوْعي.

تمّ دمج دورة أخرى في عام 2001 في درجة الماجستير في الغابات في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. طوّرنا دورة مدّتها ثماني ساعات حول مفاهيم وأساليب تحليل النوْع الاجتماعي. قام فريق عمل من مركز النوْع وتنمية المرأة بتدريس هذه الدورة لمدة ثلاث سنوات متتالية مع فريق من قسم الغابات الذي تولّى لاحقاً مسؤولية التدريس.

طوّر فريق عمل مركز النوْع وتنمية المرأة في عام 2000 مخطّطاً دراسيًا كاملًا حول دراسات النوْع الاجتماعي كجزء من درجة البكالوريوس في الزراعة في كلية الزراعة, في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. قدّمنا توجيهاً للموظّفات وأعددنا مخططاً لدورة مفصّلة مع المراجع.

قمنا بتطوير منهج جامعة إسماعيل الأزهري في عام 2005, ومناهج التخصّص كلّه من البكالوريوس في الدراسات الحضرية والمرأة. مجموع عدد تسع دورات تُدرّس في أربع سنوات. قدّمنا لهم المراجع ورشح لهم من خريجي ماجستير في النوْع الاجتماعي والتنمية, وتمّ ترشيح اللاتي يقمن بعمل الدورات.

لقد تمّت مساعدة جامعة المهدي في عام 2005 على إنشاء وحدة للدراسات النوْعية والنسوية, لتكون مسؤولة عن تطوير دورات تدريبية قصيرة حول قضايا المرأة والنوْع, وعُقدت حلقة عمل لمدّة ثلاثة أيام لكبار الموظّفين والإدارة العليا لإدخال مفاهيم ومبرّرات وقيمة ووظائف الوحدة.

تمّ تنفيذ جميع الأنشطة المذكورة أعلاه بناءً على طلب من الجامعات التي أصبحت على دراية بأهمية قضايا النوْع الاجتماعي, من خلال الدورات التدريبية القصيرة, أو المؤتمرات التي عقدناها وحضرناها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجامعات حكومية.

يمكن القول انه تمّ تكوين مركز للتميُّز معروف للآخرين بتقديم العمل الاستشاري إلى العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظّمات الدولية غير الحكومية, بالإضافة إلى الهيئات الحكومية. مكّنت تقارير والإشراف اعلى لأطروحات موظّفاتنا والمنتسِبات من كسب الخبرة والمعرفة؛ ويكون هذا العمل أكثر

ارتباطًا بالسياق المحلّي الذي أثَّر على الإعداد الإيجابي لدراسات الحالة، والأمثلة التي يجب دمجها في الدورات حتى عندما لم تقم الموظّفات بإجراء الأبحاث الميدانية بأنفسهنَّ. أصبحت هذه المشاركة الميدانية عملية تعلم مستمرّة للموظّفين وكذلك بالطبع للطلاب. يجب على كل طالب أن يسجِّل نفسه لمدة أسبوع واحد إلى منظّمة/ وزارة وما إلى ذلك، وأن يجري تدقيقًا نوعيًا للمنظمة، ويُعدّ تقريراً يتمّ عرضه في ورشة عمل ليوم واحد، تنظّمها الطالبات خصيصًا للشركاء / المسؤولين للمؤسّسة وغيرهم من المدعوِّين.

تمّ تطوير موقع لمركز النوْع والتنمية الاجتماعية (resource center)، وزُوِّد بملخَّصات لأطروحات الطالبات اللاتي تمّ تجميعها في مغلف. تمّ إنشاء وحدة / مكتبة موارد لمساعدة الطالبات على العثور على المواد المطلوبة من الدورات داخل المركز، للاطّلاع على المزيد من المنشورات أو التقارير. تُعدّ وحدة موارد المركز والمكتبة الرئيسية التابعة لمكتبة الحفيد بجامعة الأحفاد من الموارد الأكثر ثراءً في الكتب والمطبوعات الخاصة بالنساء والمرأة، وكذلك في أشكال المطبوعات والتقارير البحثية والرسائل العلمية وقوائم مواقع الويب وخدمات الإنترنت المتاحة للطلاب والباحثين. على الرغم من أن هذا المكوِّن بدأ في عام 2006 في المركز، ولكن مع مَرافِق أفضل منذ عام 1990 في مكتبة الحفيد مع اثنتَين من موظّفات المكتبات اللاتي حصلن على درجة الماجستير في النوْع الاجتماعي والتنمية للتخصّص.

لقد وفَّر المركز للجامعات الأخرى فرصًا للحصول على منح دراسية لموظّفاتها الشباب لإعداد الماجستير في برنامج تنمية النوْع، كمثال جامعة نيالا في دارفور، واثنتَين من جامعة جوبا واثنتَين من بحر الغزال. وقدّم 20 منحة دراسية للوزارات والمنظّمات غير الحكومية والخرّيجات من المناطق المتضررة في جنوب السودان. كما ساهم المركز في تعزيز محتوى دورة تنمية المجتمع الذي تمّ تقديمه مؤخرًا في العديد من الجامعات الحكومية. كذلك جرى دمج أحد المكوِّنات لتشمل تحسين الدخل، ومعرفة القراءة والكتابة للمراهقين، وحقوق المرأة والتثقيف في مجال الصحّة الإنجابية.

منشورات المركز:

استطاع المركز نشر مجموعة كتب حول الجندر ودراسات المرأة، منها: كتاب عن ملف المرأة السودانية: الحاضر والمستقبل الذي يتحدث عن النساء السودانيات باللغتيَن العربية والإنجليزية؛ وآخر حول المراهقات وحقوق المرأة في التشريعات السودانية. وكتاب ثالث حول إدماج النوْع الاجتماعي في التيار الرئيسي في الجامعات السودانية؛ ومواضيع أخرى تتعلق بالمسائل ذات الصلة بالسودان مثل: الصراعات بين المجتمعات المحلّية، آليات حل النزاعات وتحول الصراع 2005، إصلاح القانون في السودان، وقائع المؤتمر 2007، التعليم الأساسي في السودان، التحدِّيات والطريق إلى الأمام 2008، استدامة مشاريع زيادة الدخل 2000، تحديات تطبيق الفدرالية في السودان (2010). ومن المنشورات أيضاً Women Activism in Africa. Prof. Balghis Badri & Aili Mari Tripp (2017), Series of booklets on electoral systems in different countries (2016), Women empowerment: concepts, theories and

application. Mai Izzeldeen (2013), Empowering Women to Develop Sudan. Prof. Ahmed H. Eljack & Prof. Balghis Badri (eds).(2012), Inter-communal Conflicts in Sudan: Causes, Resolution Mechanisms and Transformation. Balghis Badri &C. Martin (2010)

أنشطة المشاركة المدنية:

وتشمل الدورات التدريبية التي أجريت.,وأبرزها منذ عام 2000 هي: إدماج النوْع الاجتماعي في المناهج الجامعية, بالتعاون مع خبير من جامعة مانشستر الدكتور تيج أغراوال؛ والحقوق الإنجابية بالتعاون مع مكتب منظمة الصحّة العالمية الإقليمي؛ وتعميم مراعاة المنظورالنوْعي والتخطيط؛ النوْع الاجتماعي في المنظّمات, بالتعاون مع خبير من جامعة مانشستر الدكتورة إليزابيث ويلسون؛ الحقوق القانونية للنساء والمراهقين؛ الموازنة بين الجنسين بالتعاون مع جامعة هامبولت في برلين؛ دورة مناهج البحث النسوية المتقدّمة, بالتعاون مع خبير من جامعة برلين الحرة أولريكه شولتز؛ مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من قبل اختصاصيٍّ الاتحاد الأفريقي. كما تمّ التعاون مع المنظّمات غير الحكومية الأخرى كمؤسّسة للموارد لأولئك الذين يقدّمون دورات تدريبية حول العنف ضد المرأة والديمقراطية, وتوعية الناخبين, وتمكين المرأة في السياسة.

الصلة بالسياسة:

الأنشطة التي يتولّاها المركز ذات تأثير على السياسة بإشراك صناع القرار من خلال الندوات وورش العمل والمؤتمرات. السبب الرئيسي هو أن ثقافة البحث, والسياسة القائمة على الأبحاث, ليست جزءًا من كيفية اتخاذ القرارات/ السياسات على مستوى الحكومة أو المجتمع المدني. القطاع الخاص ومجموعات الأعمال لديها أقسامها التسويقية الخاصة بها. ونتيجة لذلك, يتمّ إجراء البحوث عادة في الجامعات لأغراض أكاديمية من أجل الترقية, أو الرغبة, أو منح درجات , أو أنواع الاستشارات صغيرة النطاق, أو كجزء من الروابط مع الجامعات الأجنبية الأخرى أو الهيئات الإقليمية. وقد أجرى أحد هذه المراكز الدولية للدراسات غير الربحية عدداً من الحلقات الدراسية بشأن الموازنة النوْعية لمصرف السودان ووزارة المالية السودانية. يتيح المركز فرصاً لحضور دورات تدريبية حول هذه القضية. كما أجرى المركز حلقات عمل لبعثة الامم المتحدة بالسودان UNIMS بشأن قضايا تعميم المنظور النوْعي وإحلال السلام وتطبيق القرار 1325. وعلاوة على ذلك, تمّ, بالشراكة مع منظّمات غير حكومية دولية أخرى, والمنظّمات غير الحكومية الوطنية, والأحزاب السياسية والحكومية إبراز ما يلي: مناقشة قضايا تعليم الناخبات, وحصّة (نظام الكوتا) للنساء في الأنظمة والقوانين الانتخابية , ومسائل العنف ضد المرأة, ووضع استراتيجية الحدّ من الفقر , ومناقشة حقوق المرأة , وتعليم الفتيات, وتطوير أجندة الحدّ الأدنى للمرأة كجزء من التحضير لاجتماع اتحاد المانحين لمنظمة OSLO للسلام في السودان, والتغيير في القوانين, وما إلى ذلك. وقد تمّت مناقشتها ومناصرتها كجزء من برنامج دعم المركز. من هنا, يمكن القول إن المركز نجح في تعزيز الربط مع الساسة, والتأثير في السياسات, من خلال استراتيجيات تناسب سياق السودان من خلال الندوات وورش العمل والمؤتمرات.

الأنشطة الأخرى تمثّلت بإنتاج مواد التوعية. وتشمل هذه المواد: الكتيّبات , والتقويمات,

والملصقات والمطبقات. وقد تناولت عدداً من القضايا, أبرزها مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية , والعنف ضد المرأة (VAW), وسلسلة تمكين المرأة, وسلسلة حقوق المرأة , وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز, والصحّة الإنجابية.

وفي مجال الانشطة الدعوية والتوعوية: التي تمثّل النشاط الحيوي للمركز, فقد تجلّى ذلك أساسًا من خلال عقد ورش عمل ومؤتمرات تناولت موضوعات أهمّها: الإصلاح القانوني والتنمية الدستورية وتطبيق الفدرالية والتحدِّيات وحيازة الأراضي وحل النزاعات وفق قرار الأمم المتحدة رقم 1325 , حقوق المرأة السياسية والدفاع عن حصّة للمرأة في قانون الانتخاب, العنف ضد المرأة, التعليم الأساسي للجميع من أجل العيش معاً, استراتيجيات مستقبلية للمرأة وخطة عمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة, إنجازات وتحديات المرأة السودانية. يتم تنفيذ جميع هذه الأنشطة بالتعاون مع الهيئات الوطنية والأمم المتحدة وببعض التمويل من السفارات الأجنبية. ومن الذين قدّموا مساهمات كبيرة: هم صندوق الأمم المتحدة للسكان, وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة, واليونيسف, ومعهد الولايات المتحدة للسلام, وسفارة هولندا, ودائرة التبادل الأكاديمي الألمانية (DAAD), والمجلس الثقافي البريطاني, وإدارة التنمية الدولية (DFID) والمعهد الدولي للديمقراطية, والمساعد الانتخابي (IDEA), والوكالة النرويجية للتعاون التنموي (NORAD).

بعض المؤتمرات الرئيسية والمدارس الصيفية التي عقدها المركز:

بعنوان «المرأة السودانية الإنجازات والتحدِّيات»، عقدت تنفيذاً لنتائج هذا المؤتمرعدّة ورشات عمل لمناقشة الإنجازات والتحدِّيات في مجالات السياسة والإعلام والأكاديميين والتعليم وقطاع المجتمع المدني والصحّة والمؤسّسات الحكومية والعمل. طُبعت وقائع المؤتمر وجرى تحريرها ونشرها في كتاب. كانت ورشة العمل الثانية مناقشة الحدّ الأدنى من جدول أعمال المرأة بعد اتفاقية السلام والتحضير لاجتماع أوسلو للمانحين لمساعدة السودان. وكانت النتيجة كتابًا نُشر تحت عنوان «ملامح المرأة السودانية وسُبُل التمكين».

وعُقد مؤتمر لمناقشة العنف ضد المرأة لإبراز مختلف مجالات العنف في ممارسة تقليدية: في مجالات التعليم, والقوانين, والعنف المنزلي, والتحرّشات في الشوارع, والعنف ضد المرأة في التنظيم, وما إلى ذلك. كماعُقدت ورشة عمل أسفرت عن تشكيل شبكة من المنظّمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية والحكومية لمكافحة العنف ضد المرأة. وعُقد مؤتمر حول التعليم للجميع للعيش المشترك, مؤتمر حول الإصلاح القانوني, مؤتمر حول تطبيق الفدرالية في السودان, ورشة عمل حول توعية الناخبين, ورشة عمل حول تمكين المرأة, ورشة عمل حول إدماج النوْع الاجتماعي في السياسات بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان, ورشة عمل حول قرار الأمم المتحدة رقم 1325, ورشة عمل حول الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة حول بيجين + 10, ورشة عمل للتصديق على البروتوكول الإفريقي لحقوق

المرأة والمساهمة في ورش العمل للضغط من أجل تضمين حصّة للمرأة في قانون الانتخابات لعام, بالتعاون مع فريدريش إيبرت وكونها جزءاً من لجان للضغط من أجل تحقيق الحصّة التي تمّ اعتمادها. عقد المزيد من ورش العمل لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة, ومهارات الحملات الانتخابية وإدماج قضايا تمكين المرأة والمساواة بين الجنسَين في برنامج الأحزاب السياسية بالتعاون مع IDEA, صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منذ 2008 - 2010. وشملت هذه إعداد كتابة ورقات, وعمل حول هذه القضايا وتنظيم ورش العمل, وكتابة تقارير ورش العمل / المؤتمرات.

المساهمون الرئيسيون في تقديم وتطوير الدراسات النسوية بالجامعة:

السيدة Anemike Hollengurb خبيرة هولندية هي التي بدأت دورة الدراسات النسوية في عام 1986.

و Ms. Curui Slot خبيرة هولندية أخرى طوّرت في عام 1988 أوّل دليل عن دراسات المرأة وترأست وحدة الدراسات النسوية بالجامعة.

ساهمت الدكتورة ساسكيا فرينج من ISS في تطوير ماجستير النوْع والتنمية .Msc GAD ودوراتها.

ساهمت كلّ من بروفسور بلقيس بدرى وبروفسور آمنة الصادق على مستوى الماجستير والبكالوريوس و الدكتورة سامية الهادى من مجلس البحث الاجتماعي والاقتصادي في تطوير وتعليم ماجستير العلوم والبروفسور عطا البطحانى من جامعة الخرطوم. وقد أشرفوا على إعداد البرامج GAD منذ عام 1997 وما تبعها من برامج, كما ساهموا في الإشراف على بحوث الطالبات على مستوى الماجستير.

كما لا يفوتنا ذكر دور الأستاذات الفاعلات منذ تخرّجهن وانخراطهن في العمل في المعهد وهنَّ: الدكتورة مى عزالدين, الدكتورة امل عبد الرحمن, الدكتورة وداد عبد الرحمن, الدكتورة اخلاص نوع والاستاذة تيسير الفاتح والأستاذة سونيا عزيز مالك... كلّ من هؤلاء الأستاذات شاركن في تجهيز وتطوير المادة التدريسية والكُورسات الدراسية المختلفة, وكذلك الاشراف على البحوث.

فرص العمل المتاحة لخريجات دراسات النوْع الاجتماعي:

وجد بعض الموظّفات والعديد من الخرّيجات فرصًا للعمل في الوكالات الدولية والوطنية ووكالات الأمم المتحدة, وكذلك في الجامعات داخل وخارج السودان. انضمّت بعض الشخصيات البارزة من الموظّفين, مثل الدكتورة أمل عبد الرحمن إلى بنك التنمية الأفريقي (ADB), والدكتورة سلمى نجيب في جامعة بريمن, والسيدة مي علي بابكر إلى بنك التنمية الآسيوي, والسيدة ليميا بدري إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, ثمّ إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان, والدكتورة عواطف عطا مستشار لانس في ألمانيا. من الخرّيجات, السيدة منال بشير في IDEA والسيدة Nabawia Harbi في IDEA, ماجدة إبراهيم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, المدينة المنورة Dousa في جامعة نيالا, وأسست مركز المدينة للمساواة بين الجنسين في نيالا, ومها الأمير في صندوق

الأمم المتحدة للسكان, والسيدة ندى حبش في مركز سلمى, والسيدة زينب عباس في الاتحاد الأوروبي, والسيدة فريدة حسن البنّا في وزارة الرعاية الاجتماعية, والسيدة سارة أبو في المفوضية, والسيدة كوكب النور في قوات الشرطة الوطنية, والسيدة إليزابت جون والسيدة أموت ألبينو في جامعة بحر الغزال وزينب بالانديا شكَّلت جمعية رويا في جبال النوبة, وكريمو فتح الرحمن في مركز تدريب النوْع الاجتماعي.

الجهات المانِحة الرئيسية:

وجب إعطاء أهمية خاصة للمانحين الرئيسيين الذين ساعدوا في تعزيز الدراسات النسوية و النوْع, من خلال البحوث, وبناء القدرات للمؤسّسات لتعزيز المشاركة وأنشطة المشاركة المدنية عندما كان المركز وحدة, ومن خلال عملية الترقّي والتطوّر ليصبح معهد المرأة ودراسات النوْع الاجتماعي والتنمية (IWGDS), ومن ثمّ المعهد الإقليمي للنوْع, التنوّع, السلام والحقوق (RIG / DPR). تمتدّ عبارات الشكر والامتنان إلى حكومة هولندا والخبراء الهولنديين في المعاهد والجامعات والسفارات الذين قدّموا دعمًا كبيرًا منذ عام 1986 - 2004. صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ عام 1984. اليونيسيف عام 1996. وزارة التنمية الدولية البريطانية والمجلس الثقافي البريطاني منذ 1999 - 2005. الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي منذ عام (2008 – 1999 (DAAD), صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة 2004 - 2010. نوراد منذ عام 2006 حتى عام 2010. Cord Aid 2006 - 2008. نوفيب 1999 - 2003. معهد الولايات المتحدة للسلام 2008 - 2006 USIP. الاتحاد الأوروبي 2008 - 2012... وقد ساهمت هذه الجهات المانحة وغيرها بشكل رئيسي في المركز و في المدارس الأخرى داخل الجامعة, وتطوير البرامج والمشاريع فيها.

التحدِّيات:

بعض التحدِّيات التي واجهات برامج الدراسات النسوية بجامعة الأحفاد تتلخّص في الآتي:

أوّلاً: تحدّيات المجتمع وانتشار الثقافة الذكورية ومدى تقبّل المجتمع لهذا النوْع من الدراسات؛ لذلك كان من أهداف برامج الدراسات النسوية بالجامعة على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا هو إحداث التغيير في المجتمع لتقبّل وفهم وضع المرأة, وضرورة مشاركتها في بناء وتعمير المجتمع والعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة.

ثانياً: رغم أنَّ الحكومة, عبر وزارة التعليم العالي, لم ترفض أو تمانع على هذا النوع من البرامج, لكنْ لم تشجِّع إنشاء وانتشار هذا النوع من الدراسات بالجامعات الحكومية؛ لذلك كان معظم المتقدِّمين لهذه البرامج خرِّيجات من جامعات حكومية لم يتلقّين أيّ معرفة عن الدراسات النسوية ودراسات النوْع.

ثالثاً: التدريس باللغة الانجليزية وإعداد البحوث يعتبر من أهمّ التحدِّيات؛ إذ إنَّ معظم الطالبات المتقدِّمات للانخراط في هذه البرامج هنَّ خرِّيجات من جامعات حكومية, حيث اللغة الرسمية المتداولة هي اللغة العربية.

الخاتمة:

في الختام، يتَّضح جلياً أنَّ المراحل التي مرَّت بها الدراسات النسوية في جامعة الأحفاد شهدت تطوّراً ملحوظاً على كلّ الأصعدة. بدأت الفكرة بكُورس الدراسات النسوية، وانتهت بمعهد إقليمي لدراسات النوْع التنوّع السلام والحقوق. كما ساهم المعهد في نشر المعرفة الجندرية أو النوْع الاجتماعي. وأصبح معهداً أكاديمياً واستشارياً لتقديم العوْن والاستشارات في ما يختص بكُورسات الدراسات النسوية والنوْع الاجتماعي، كما ذكُر سابقاً.

كما لا تفوتنا الإشارة إلى دور المعهد في تخريج كفاءات نسائية في مجال النوْع الاجتماعي، شُهد لهنَّ بالكفاءة والمعرفة في شتّى المؤسّسات الحكومية وغير الحكومية والمنظّمات المحلّية والاقليمية والدولية. وأصبح المعهد يُخرِّج طالبات فاعِلات في مجتمعهنَّ، وذلك بأنَّ هنالك عدداً مقدّراً من الخرّيجات رجعن إلى مناطقهنَّ وأنشأن منظّمات محلّية لتساعد في السلام والتنمية ونشر الوعي. كما أنَّ هنالك عدداً من الطالبات تقلّدن مناصب قيادية في كثير من المؤسَّسات المحلّية والمؤسَّسات الدولية المهمّة.

استعرضَتْ هذه الورقة أهمَّ الاستراتيجيات والدروس من تجربتنا؛ وذلك بإشراك أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ برامجنا، وإشراك جهات داعمة دولياً في تطوير برامجنا الأكاديمية. كما اتَّضح دور المنح الطلابية التي وفَّرناها للطالبات في استقطاب الطالبات من المناطق النائية والمهمّشة ليكنَّ أداة التغيير لأجل خلق مستقبلٍ أفضل لمناطقهنَّ ومجتمعاتهنَّ.

كما تجدر الاشارة إلى تثمين دور الشراكات في إثراء التجربة وإضافة الكثير لتطوير المعهد وبرامجه، وإلى الشراكات الذكيّة التي عقدها المعهد مع الشركاء المحليين والعالميين، وفائدة شراكاتنا مع بعض الجامعات المحلّية لتطوير برامجها ومساعدتها في إدماج النوْع الاجتماعي في مناهجها، كما أوضحنا.

وأوضحت الورقة دور البحث في مجال النوْع الاجتماعي وعلاقته بالمواضيع الاساسية مثل: الحريات، السلام، الهجرة والتنمية، ودور هذه البحوث في ردم الفجوة الموجودة في الأدبيات والمراجع الخاصة بالنوْع الاجتماعي والدراسات النسوية التي تعبِّر عن الوضع المحلّي. وإبراز دور البحث في تطوير أساتذة المعهد، وذلك بمساعدتهم على النشر والترقّي؛ كما لا تفوتنا الاشارة إلى دور البحث وتأثيره على صياغة السياسات المختلفة.

كما تناولت الورقة أهمية التدريب جنباً إلى جنب مع البرامج الأكاديمية التي تُعطى عليها درجات علمية، وأن الكُورسات التدريبية لا تقلّ أهمية بسبب دورها في رفع الوعي وسط المجموعات المُستهدفة المختلفة، ولتمكينها الجامعات من التنفيذ العملي لبرامج الدراسات النسوية والنوْع الاجتماعي.

جامعة القاهرة, مصر - كليّة الإقتصاد والعلوم السياسية:
تجربة الماجستير المهني في النوع والتنمية

د. أمل حمادة[1]

تركّز هذه المداخلة على توثيق الخبرة المرتبطة بالماجستير المهني في النوْع الاجتماعي والتنمية في كلّية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة خلال السنوات الأربع الماضية وتنقسم إلى الأجزاء التالية:

مرحلة التخطيط وبناء القدرات

بدأ التخطيط لهذا البرنامج في فترة تولّي الدكتورة هالة السعيد عمادة كلّية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة في عام ٢٠١٥. وكان الهدف منه, إنشاء برنامج يهيّئ خرّيجيه للجمع بين الخبرة المهنية والمعرفة الأكاديمية, والقدرة على التواصل مع المهتمّين والعاملين في قضايا الجندر والتنمية. وتركّزت فلسفة البرنامج على ضرورة الدمج بين الجوانب المهنية والأكاديمية, سواء في اختيار طلاب البرنامج أو في المحتوى المقدَّم في مواده, وصولا إلى طبيعة المشروع المقدّم في نهاية البرنامج التعليمي.

تمَّ تكوين فريق من داخل كلّية الاقتصاد من الأقسام المختلفة (العلوم السياسية والاقتصاد والإحصاء والإدارة والحاسب الآلي), وتلخَّصت معايير الاختيار في ثلاثة معايير اساسية؛ الأوَّل, هو الجدّية والقدرة على التعلُّم والاستفادة من الخبرات المختلفة؛ والثاني, القدرة على التفرُّغ والالتزام ببرنامج الإعداد السابق على إطلاق الماجستير؛ والثالث, القدرة على العمل في فريق.

وتُعتبر وحدة المرأة في داخل الكلّية بمثابة الحاضن الرئيسي للبرنامج الذي يختلف عن برامج الدراسات العليا الأخرى في الكلّية, فطبيعة الماجستير المهنية تعني في الأساس مسألتين: الأولى, تتعلّق بنوعية الطلّاب وخلفيّاتهم. فالماجستير المهني, على عكس الماجستير الأكاديمي, يسمح لطلّاب من خلفيات علمية مختلفة (علوم طبيعية وانسانيات وعلوم اجتماعية) بالتقدُّم للبرنامج. والمسألة الثانية تتعلّق بإمكانيات استكمال درجة الدكتوراه في داخل مصر, أو خارجها. فحتّى اللحظة الراهنة (هناك طموحات ومشروعات لتغيير ذلك), لا تؤهِّل درجة الماجستير المهني للتقدُّم لدرجة الدكتوراه الأكاديمية, كما لا توجد في مصر درجة دكتوراه مهنية. أمّا بالنسبة لاستكمال الدراسة خارج مصر, فتوجد على الأقلّ الإمكانية النظرية أمام خرّيجي وخرّيجات البرنامج للانتساب إلى جامعات أوروبية وأميركية.

وقد تمَّت مراحل بناء القدرات بالتعاون بين ثلاث جهات أساسية: الأولى, كلّية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة؛ والثانية, مكتب الأمم المتحدة للمرأة في القاهرة والثالثة, معهد دراسات التنمية بجامعة سَسِكْس البريطانية.

[1] استاذة مساعدة في العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة, مختصة في تدريس مواد في الجندر والنزاعات المجتمعية المرتبطة, بالإضافة الى مواضيع سياسية خاصة بدول الشرق الأوسط.

استكشاف خريطة الدراسات الجندرية (ما قبل البرنامج):

في مراحل الإعداد لهذا البرنامج الجديد، بدا ضرورياً، من حيث المبدأ، استكشاف خريطة الدراسات الجندرية، وقياس احتياجات المجتمع المصري. فهذا البرنامج هو الأوّل من نوعه في داخل مصر، وفي داخل كلّية الاقتصاد والعلوم السياسية. ففي داخل الكلّية، لا توجد أي مواد تركّز على الجندر، باستثناء مادّة اختيارية تُدرَّس في مرحلة البكالوريوس لقسم العلوم السياسية بعنوان «المرأة والسياسة». على المستوى الوطني، هناك برنامج للدراسات النسوية في الدراسات العليا في الجامعة الأميركية بالقاهرة. ومن ثمَّ، قامت الدكتورة ماريز تادرس (من معهد دراسات التنمية) بإجراء دراسة مسحية عن حال برامج دراسات الجندر والمرأة في عدد من الجامعات العربية، كمدخل لفهم حالة العلم ووضع البرامج المختلفة. الخطوة التالية كانت عقد مجموعة من اللقاءات مع عدد من الهيئات والجمعيات والمراكز البحثية المختلفة في داخل مصر، لاكتشاف عدد من النقاط: أوّلاً، تقدير حاجة المجتمع المصري لوجود مثل هذا البرنامج، ومدى اتفاقه أو اختلافه مع ما هو مطروح بالأساس. ثانياً، رصد تصوُّرات هذه الهيئات حول ما يمكن طرحه كمواد وموضوعات في داخل البرنامج حتى تتحقّق الطبيعة الخاصّة للبرنامج (المزج بين المهني والأكاديمي). ثالثاً، إمكانيات التعاون أو التنافس مع هذه الهيئات من حيث تقديم منح للطلّاب، أو تشجيع العاملين والمتعاونين معهم على ذلك التقديم.

على مستوى ثالث، تمَّ عقد ورشة عمل إقليمية مع عددٍ من الخبيرات في الجندر والدراسات النسوية في عدد من الجامعات العربية (السودان والأردن وفلسطين ولبنان وتونس)؛ وذلك، بغرض الاستفادة من خبراتهنَّ في تصميم برامجهنَّ، والفرص والتحدّيات التي واجهتهنَّ، بالإضافة إلى التعرُّف على إمكانيات التعاون مستقبلاً.

برامج بناء القدرات في معهد دراسات التنمية

في إطار التعاون مع معهد دراسات التنمية بجامعة سَسِكْس البريطانية، تمَّ تصميم دورتَين لبناء قدرات الفريق الرئيسي، سواء في مرحلة تصميم البرنامج بشكل عام، أو عند التخطيط للمواد والموضوعات. ركّزت الدورتان على عدد من النقاط الأساسية الآتية:

- فهم وتصميم البرنامج بشكل كلّي يتناسب مع البيئة المصرية واحتياجات سوق العمل.
- تقديم المفاهيم والنظريات الأساسية في الجندر للفريق التدريسي (كان هناك اختلاف في مستوى الخبرة والقراءات حول الجندر بين أعضاء الفريق).
- تقديم أحدث طرق وتقنيّات التدريس والتقييم القائمة على التفاعل ومحاولة تقريبها للسياق والإمكانيات المصرية.
- التعرّف على خبرة عدد من الجامعات البريطانية في مجال تدريس الجندر وأهمّ الموضوعات والقراءات المقرَّرة.
- تحقيق درجة من الانسجام بين أعضاء الفريق الأساسي للتدريس، حيث أنَّ فلسفة التدريس قامت على التعاون بين أكثر من عضو تدريس في المقرَّر الواحد، وبالتالي كان من

الضروري تحقيق الانسجام والتنسيق بين أعضاء الفريق ككلّ.

- بناء الهيكل العام للبرنامج، ودراسة الموضوعات والمقرَّرات المقترحة، وتحديد فلسفة علاقتها ببعضها بعضاً.
- تصميم عدد من المقابلات مع عدد من الأساتذة في مقرَّرات معيَّنة، للتعاون في تطوير المقرَّرات في داخل البرنامج، من حيث: ترتيب الموضوعات، التكليفات، القراءات، الأنشطة والتدريبات التفاعلية، بالإضافة إلى التقييم النهائي.

كما تمّ عقد دورة ثالثة بعد تخريج أوّل دفعة من البرنامج؛ وهذه ضمّت، بالإضافة إلى أعضاء الفريق الأصلي، عدداً من أعضاء هيئة التدريس الذين انضمّوا إلى فريق تدريس البرنامج.

وهدفت الدورة الثالثة إلى تحقيق عدد من النقاط:

- إجراء تقييم داخلي للبرنامج بعد تخريج الدفعة الأولى، واستقبال الدفعة الثالثة، من حيث نقاط الضعف والقوَّة والتحدّيات وفرص البرنامج.
- إجراء تقييم داخلي للمواد وتعيين صعوبات التدريس وإمكانيات التطوير.
- تحقيق الانسجام مع أعضاء الفريق الجدد.
- اقتراح عدد من المقرَّرات والموضوعات الجديدة، وتطوير أخرى.

خصائص البرنامج وطبيعة الدراسة

يتكوَّن البرنامج من ٤ فصول دراسية، بنظام الساعات المعتمدة، موزَّعة على عامَين دراسيَين. لغة الدراسة في البرنامج هي العربية والانجليزية. ويجتاز الطلّاب، قبل القبول في البرنامج، امتحان التوفيل أو ما يُوازيه. معظم القراءات باللغة الإنجليزية (وذلك لنقص في الكتابات العربية في الموضوعات ذات الصلة). ويعود تقرير لغة التدريس في القاعات للأستاذ والطلّاب. كذلك، يختار الطلّاب تقديم تكليفاتهم الفصلية، أو الامتحان أو المشروع النهائي، بالعربية أو بالإنجليزية.

يهدف الفصل الدراسي الأوّل إلى تجهيز الطلّاب والطالبات من خلفيات مختلفة لدراسة الموضوعات المرتبطة بالنوْع الاجتماعي والتنمية، بالإضافة إلى تقريب الفوارق بين أفراد المجموعة الدراسية، وتقديمهم للمفاهيم الأساسية في هذا المجال. لذلك، يدرس الطلّاب والطالبات ثلاث مواد اجبارية تغطي الموضوعات التالية: نظرية الجندر والتنمية وتطبيقات الجندر في التنمية، بالإضافة إلى مادّة تتعلّق بمهارات الكتابة والتقديم.

في الفصل الدراسي الثاني، من المفترض أن تكون المجموعة الدراسية قد حصّلت معرفة معقولة بالمفاهيم والنظريات الأساسية في موضوعات النوْع الاجتماعي والتنمية. ومن ثمّ يدرسون أربعة موضوعات: اثنَان منها يكونا استكمالاً لمادتَي نظرية الجندر والتنمية وكذلك تطبيقات الجندر في التنمية، بالإضافة إلى مادة أساسية في مناهج البحث الكيْفي.

ثمَّ يختار الطلّاب مادة من بين اثنتَين: الاقتصاد الكمّي وقضايا الجندر أو الصراع وقضايا الجندر.

بوصول الطلّاب إلى الفصل الدراسي الثالث، يُطلب منهم القيام بفترة تدريبية في إحدى المؤسّسات العاملة في مجال التنمية، أو الجندر لتطبيق أيٍ من المقولات النظرية، المناهج أو المفاهيم التي تمَّ طرحها في الفصلَين الدراسيَين السابقَين على قضية معيَّنة، يختارها الطالب/ الطالبة، ومطلوب منه/ منها تقديم تقرير في نهاية الفصل الدراسي عن هذه التجربة. وتتمّ مناقشة هذه التقارير بشكل جماعي مع الأستاذ/ الأستاذة المشرفة. بالإضافة إلى كلّ ما سبق، يدرس الطلّاب مادة إجبارية تغطّي مناهج البحث الكمّية، ويختارون بين مادتَين: الاقتصادي الجزئي والجندر، أو النظريات النسوية.

يُخصَّص الفصل الدراسي الرابع والأخير لمشروع تخرُّج تختاره الطالبة/ الطالب، وتتمّ مناقشته بشكل علني في نهاية الفصل الدراسي؛ وبناء عليه يتمّ منح درجة الماجستير المهني في النوْع والتنمية.

لا بد من الإشارة في هذا السياق، إلى الخط الموازي الذي يتمّ التأكيد عليه طوال العامَين الدراسيَين، والذي يُعتبر من أهمّ جوانب قوة البرنامج: بناء جماعة متماسكة من الطلّاب. منذ الجلسة التعريفية الأولى التي تنعقد مع الطلّاب المقبولين في البرنامج، يُنصح هؤلاء بضرورة بناء آلية للتعامل والتفاعل بينهم، لا تهدف إلى تقديم المعلومات والتواصل في ما يخص البرنامج فحسب، إنّما تحقّق هدفاً أهمّ، وهو «الدعم والمساندة» لبعضهم بعضاً.

إلى ذلك، فإنَّ طبيعة البرنامج المتطلّب والمواد والموضوعات، بالإضافة إلى خلفيات الطلّاب والتزاماتهم الأسرية والعملية، قد تسبَّب لبعضهم ضغطاً لا يمكنهم التعامل معه. ومن ثمَّ، يكون هدف هذه الآلية تقديم الدعم النفسي، ومساندة بعضهم بعضاً في مواجهة هذه التحدّيات. ومن خلال خبرة البرنامج خلال السنوات الثلاث الماضية، استطاعت هذه الآلية بالإضافة إلى الدعم النفسي والعلمي الذي يقدّمه أعضاء الفريق، مساندة عدد من الطلّاب لتمكينهم من الاستمرار في البرنامج رغم التحدّيات، ووفّرت لهم حلولاً عملية للتغلُّب على المشكلات المختلفة.

كذلك تفيد هذه الآلية في تعظيم الاستفادة من الخلفيات المختلفة للطلّاب؛ فكما سبقت الإشارة، يضمّ البرنامج طلّاباً من خلفيات تعليمية وعملية مختلفة، وبالتالي يمكن تصوُّر اختلاف منطلقاتهم وطرق تعاملهم مع قضايا الجندر والتنمية. وتمكِّنهم هذه الآلية من تعظيم الاستفادة، من خلال التفاعل المستمرّ بينهم، حول أمور تتعلّق بموضوعات أو تكليفات دراسية , أو أمور حياتية مختلفة.

خصائص الطلّاب والطالبات

يتقدَّم في كل عام ما يزيد عن خمسين طالباً وطالبة للانتساب البرنامج، ويتمّ قبول 25-30 بغرض تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات التدريسية والتدريبية للبرنامج. ويمكن تحديد الخصائص العامة للطلّاب المقبولين في البرنامج حتى الآن بالسمات التالية:

- هناك تنوّع كبير في الخلفية التعليمية للطلّاب؛ فالطبيعة المهنية للبرنامج، تسمح بقبول الطلّاب

الحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس في أيّ تخصّص (علوم طبيعية أو إنسانية).

- بالرغم من غلبة عدد الطلّاب في شريحة العشرينيات العمرية، هناك عدد من الطلّاب (خاصة السيدات) الذين ينتمون إلى شريحة الاربعينيات.
- هناك تصوَر مجتمعي في أنَّ دراسات الجندر هي نفسها دراسات المرأة، ولا تهمّ إلّا النساء؛ الأمر الذي انعكس على التنوّع الجندري بين الطلّاب. فمعظم المتقدِّمين إلى البرنامج، والمقبولين فيه، هم من السيِّدات والفتيات، مع وجود عدد قليل من الطلّاب الذكور (حوالي 15%).
- تختلف مستويات الخبرة في ما يتعلق بالعلاقة مع دراسات الجندر و/أو التنمية. بعض الطلّاب يمتلكون خبرة أكبر من غيرهم، سواء في ما يتعلق بالجندر أو بالتنمية. وهو الأمر الذي يسبِّب بعض الصعوبات في التدريس.
- هناك تنوّع في الخلفية الوظيفية (عدد معتبر من العاملين والعاملات في الوكالات الدولية وخاصة وكالات الإغاثة، المجلس القومي للمرأة، دار الإفتاء، مراكز بحثية ومنظَّمات المجتمع المدني).
- على مستوى الانخراط في الأنشطة السياسية، هناك أيضاً تنوّع في خلفيات الطلّاب. فالبعض منهم أكثر انخراطاً في الشأن العام، والبعض الآخر تتلخص علاقته بالجندر والتنمية بالجوانب التقنية والمهنية.
- يشكل الخرّيجون إضافة نوعية إلى الجماعة المهنية والعلمية في أماكن مختلفة: وزارات، هيئات عاملة في مصر دولية وإقليمية ومحلّية.
- هناك عدد من الخرّيجين الذين استطاعوا المشاركة في مشروعات بحثية، وكتابة أوراق بحثية بالمشاركة مع بعضهم بعضاً، أو مع بعض أعضاء هيئة التدريس. فعلى سبيل المثال، اشترك ثلاثة من الطلّاب مع إحدى أعضاء فريق التدريس في كتابة ورقة بحثية، جارٍ نشرها في معهد دراسات التنمية. وقد تناولت هذه الورقة جهود مكافحة التحرُّش في الجامعات المصرية. كذلك، استطاعت بعض الخرّيجات التأثير بشكل إيجابي في بيئة العمل عن طريق تقديم برامج مستجيبة للنوْع الاجتماعي، أو إدماج النوْع الاجتماعي في خطاب المؤسّسة وسياستها (دار الإفتاء نموذجاً).
- تنوّع خريطة الاهتمامات البحثية؛ فبالإضافة إلى الموضوعات التقليدية في مجالات الجندر والتنمية، هناك تنويع وجدَّة في الموضوعات التي يتناولها الطلّاب في مشروعات التخرُّج.

أدوات تقييم البرنامج

تتنوّع مستويات تقييم البرنامج بعلى الشكل التالي:

- تقييم فصلي من جانب فريق التدريس: حيث يعقد الفريق التدريسي اجتماعاً في نهاية كلّ فصلٍ دراسي لتقييم الفصل بشكل عام، وتلخيص أهمّ المشكلات التي تعرَّض لها القائم بالتدريس، وتطوير طرقٍ للتعامل معها.

كما يعقد الفريق التدريسي اجتماعاً للموافقة على الموضوعات المقدَّمة من الطلّاب لمشروعات التخرُّج.

- تقييم الطلّاب في نهاية كلّ فصلٍ دراسي: يقوم الطلّاب بتقديم تقييم (غُفُل) في نهاية كلّ فصلٍ دراسي لكلّ مادة. كما تقوم الأستاذة الدكتورة ياسمين فؤاد (منسِّقة البرنامج) بالتواصل بشكلٍ دوري مع الطلّاب للتعرُّف على أهمّ المشكلات والتحدّيات.
- كما سبق القول، تمَّ عقد دورة مع الشركاء، سواء معهد دراسات التنمية، أو مكتب الأمم المتحدة للمرأة، للتعرُّف على أهمّ الصعوبات التي تواجه البرنامج، خاصّة على مستوى القراءات أو تطوير المناهج.
- إضافة إلى ما سبق، يجري التقييم الذاتي من جانب كلّ واحدٍ من أعضاء الفريق (تظهر آثاره في تطوير محتوى المقرَّر، ونوع التكليفات والقراءات بناءً على خبرة الفصل الدراسي).

آفاق المستقبل وفرص استمرار البرنامج ونموّه:

يتمتّع البرنامج بعددٍ من المزايا التي تؤهّله، ليس فقط للاستمرار، لكن للنموّ والقدرة على بناء شراكات جديدة. أهمّ مزايا البرنامج هي وجود احتياج في الجماعة البحثية والأكاديمية والمهنية لمثل هذه النوعية من الدراسة، خاصّة بسبب تركيزها على الجانب المهني والعملي. فالبرنامج جديد، وجادّ وقادر على تلبية احتياجات سوق العمل والأجندة البحثية، خاصّة في ضوء تغيُّر خصائص هذا السوق. على مستوى آخر، يتمتَّع البرنامج بميزة تنوّع خلفيات واهتمامات طلّابه، وهو ما يثري العملية التعليمية والبحثية. هذا التنوّع ذو أثرٍ حميد على نوعيّة وجودة الخرّيجين من البرنامج.

كذلك، لا يمكن إنكار الدور الذي لعبه ويلعبه فريق التدريس في البرنامج؛ فهناك درجة عالية من الإخلاص والرغبة في التعلُّم والتطوير والشغف بالموضوعات، بالإضافة إلى الجدّية وتنوّع الاهتمامات البحثية. وقد استطاع الفريق البحثي تعظيم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة، ودعوة عدد من الخبراء والأكاديميين، في مختلف الموضوعات، لمشاركة خبراتهم مع الطلّاب، سواء كان ذلك في شكل محاضرات، أو ورش عمل أو سمينارات أو مناقشة لمشروعات التخرج.

تحدّيات البرنامج

على مستوى آخر، لا يمكن إهمال التحدّيات التي تواجه البرنامج والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- هناك درجة من المقاومة المجتمعية والأكاديمية لموضوع البرنامج، خاصّة في ما يتعلق بالبُعد الجندري فيه؛ فعلى سبيل المثال، تمَّ تغيير اسم البرنامج باللغة العربية من «النوْع الاجتماعي والتنمية» إلى «النوْع والتنمية». وهو أمر مفهوم في ضوء وجود مقاومة مماثلة بدرجات مختلفة لبرامج شبيهة، سواء في العالم العربي، أو الغربي بشكل عام. لكن يُذكر أنَّ هذه المقاومة لم تتبلور حتى الآن في شكل رفض للبرنامج، أو محاولة للهجوم عليه أو إيقافه.

فيبدو أنَّ هناك فرصة سياسية تسمح للبرنامج بالاستمرار. ويمكننا تلمّس ملامح هذه الفرصة في الدعم الرسمي لدور المرأة المتمثِّل بإعلان الدولة عام 2017 عاماً للمرأة، بالإضافة إلى تصاعد دور المجلس القومي للمرأة، وتصدّره «للدفاع» عن دور المرأة وأهمّية قضاياها. على مستوى اخر، فإن البرلمان الحالي هو الأكبر من حيث عدد االنساء لعضوات (89 عضوة من اجمالي 560 عضواً)، وهو ما يمكن اعتباره جزءاً من الفرصة السياسية.

- يشكّل التباين بين خلفيات الطلّاب تحدّيا في بعض الأحيان؛ فالاختلاف بينهم في مستويات المعرفة حول موضوعات معينة، أو في مهارات الكتابة الأكاديمية، يشكّل عائقاً في تطوير موضوعات أو قراءات أو حتى في توزيع تكليفات بعينها.
- يعاني كلٌّ من أعضاء فريق التدريس والطلّاب من ضغط الوقت وقلّة الإمكانيات. فالطلّاب عندنا، على عكس طلّاب الدراسات العليا في مناطق مختلفة من العالم، ليسوا متفرِّغين للدراسة. وهناك قلّة في الإمكانيات لاستضافة خبراء أو توفير مكتبة أو فرص تدريبية، وهو الأمر الذي يؤثِّر سلباً على المنتج النهائي، بطبيعة الحال.
- هناك تحدّيات تتعلّق باستمرار مستوى الشغف والإخلاص، سواء بين أعضاء فريق التدريس أو الطلّاب. فالخصيصة الأولى للبرنامج تتمثّل في شغف كل المنخرطين فيه بالمعرفة والتعلُّم، بشكل عام، وبموضوعات الجندر والتنمية بشكل خاص.

جامعة صنعاء, اليمن -
مركز أبحاث و دراسات النوع الاجتماعي و التنمية:
تجربة تأسيس وعمل المركز

د. بلقيس زبارة [1]

مقدمة

يعتبر مركز أبحاث و دراسات النوع الاجتماعي و التنمية من أوئل المراكز البحثية الأكاديمية في اليمن و منطقة الشرق الاوسط الذي بدأ الاهتمام بقضايا المرأة / النوع الاجتماعي و علاقته بالتنمية, و ذلك للحاجة الملحة لرفع وعي المجتمع اليمني التقليدي - نساء و رجالا - بأهمية دور كل منهما في تحريك عجلة التنمية, و ذلك من منظور تكافؤ الفرص و العدالة المجتمعية, وأنه لا غنى عن أحدهما للآخر.

تسلط هذه الورقة باختصار الضوء على تاريخ إنشاء المركز, وأهم الانجازات التي تحققت, و التحديات و الصعوبات التي واجهتها في ظل التقلبات السياسية التي اجتاحت اليمن بشكل خاص و المنطقة العربية بشكل عام.

خلفية عن المركز

مرت الدراسات النسوية/النوع الاجتماعي بمراحل تطور مختلفة في جامعة صنعاء, نسرد إليكم المراحل بإيجاز منذ بداية إنشائها.

1) وحدة الأبحاث الإجتماعية و دراسات المرأة

كانت الانطلاقة الأولى للدراسات النسوية بمجهود خمس أكاديميات ناشطات في المجال النسوي في نهاية 1993 و بداية 1994, حيث تم إنشاء وحدة الأبحاث الإجتماعية و دراسات المرأة تحت مظلة قسم علم الإجتماع بكلية الآداب - جامعة صنعاء, لها مديرة تنفيذية و هي د. نورية حمد, و كادرها الإداري و الأكاديمي غير المستقلين.

فتحت الوحدة آنذاك برنامج ماجستير بنفس مسمّى الوحدة, و على نفس نهج مقررات برنامج الماجستير بقسم علم الاجتماع بدلاً من النهج النسوي / النوع الاجتماعي. كان الهدف من البرنامج تنمية قدرات الباحثين/ات على تحليل و توثيق دور المرأة اليمنية في المجتمع, و ذلك من أجل تحسين وضعها و إشراكها بصورة أفضل في العملية التنموية. لم يلق فتح البرنامج آنذاك معارضة, بل كان مدعوماً من قبل رئاسة الجامعة و الحكومة الهولندية و بعض المنظمات الدولية.

2) مركز الأبحاث التطبيقية و دراسات المرأة

لاقت الدراسات النسوية في جامعة صنعاء اهتماماً متزايداً من قبل مؤسسات الوحدة و الحكومة الهولندية و رئيس جامعة صنعاء, مما لعب دوراً كبيراً في تحويل وحدة الأبحاث الإجتماعية و دراسات المرأة إلى مركز للأبحاث التطبيقية و الدراسات النسوية في عام 1996 برئاسة د. رؤوفة حسن الشرقي, الاستاذ المساعد بقسم الإعلام والمعلومات بكلية الآداب, و التي كانت منفتحة على العالم الغربي بشكل كبير. مع تغييب المشاركات الأساسيات في إنشاء المركز, تم تطوير برنامج الماجستير إلى برنامج

[1] شغلت منصب مديرة مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية في جامعة صنعاء منذ 2011 وحتى منتصف 2018

أكاديمي قوي ذي مساقات مختلفة التخصصات تحمل المنظور النسوي/النوع الاجتماعي، وأصبح أعضاء هيئة التدريس منتسبين إلى المركز، وكان من بينهم أعضاء من الاسلاميين من حزب الاصلاح (حزب يميل في توجّهه إلى الوهابية) ينتمون إلى كليات متعددة. ولتعزيز جودة البرنامج دُعي أساتذة زائرون محليون وإقليميون (من العراق ومصر على سبيل المثال) ودوليّون (من الولايات المتحدة الأميركية ومملكة هولندا ودول أخرى).

كان من أهم التحديات التي يواجهها المركز هو عدم اعتماد البرنامج في عمادة الدراسات العليا بسبب الاجراءات الروتينية المملّة، والتي طالت مدتها، ولم تلق النور لتوالي أحداث إغلاق المركز في نهاية العام 1999 من موظفين وأكاديميين مسؤولين من حزب الإصلاح العاملين في كلية الآداب وغيرها من الكليات، بعد استضافة المركز لمؤتمر دولي حول النسوية بحجة إباحة المحظورات. انتهزت هذه الفئة من الناس الفرصة للسيطرة على محتويات المركز من كتب ومستندات وأجهزة خاصة به، وبدأت صحف هذه الجماعات و خطباء الجوامع بتوجيه أصابع الاتهام نحو المركز متهمة ايّاه بالفساد الاخلاقي، و تم إباحة دم د.رؤوفة، مما جعلها تترك اليمن بشكل مستعجل خوفاً على حياتها، و تم تجميد عمل المركز حتى 2003. إلى ذلك الحين، تم إصدار وثيقة من المركز- وليس من عمادة الدراسات العليا بالجامعة كما هو معتمد - تثبت انتهاء الطلاب والطالبات من السنة الأولى للدراسة (المرحلة التمهيدية للماجستير أو ما سمي بالدبلوم).

3) مركزدراسات المرأة والتنمية

تم إعادة فتح المركز في يونيو 2003 برئاسة د. حسنية القادري – أستاذة الكيمياء الحيوية المساعد بكلية الطب والعلوم الصحية - و تحت مسمَّى جديد، وهو مركز المرأة و التنمية، وذلك لإبراز دور المركز في تعزيز دور المرأة في التنمية وبشكل واضح، ولكي لا يؤخذ على المركز نشر المفاهيم الخاطئة عن الجنس. في 2004 استطاعت د. رؤوفة توفير تمويل مبنى خاص للمركز تحمَّلت الحكومة الهولندية 75% منه، بينما غطت جامعة صنعاء 25% من تكاليفه. أصبح المركز في هذه الفترة عضواً في مجلس الجامعة، ونفذ مجموعة من الأبحاث الميدانية أهمها دراسة حول الزواج المبكر في اليمن 2005، تلته لأول مرة دراستان حول العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي، ودراسة حول ترقية عضوات هيئة التدريس بجامعة صنعاء من منظور النوع الاجتماعي والمنشور في مجلة مركز التدريب وبحوث المرأة بجامعة عدن عام 2006.

استطاعت د. حسنية جلب منحتين كبيرتين للمركز، إحداهما لفتح برنامج دراسات عليا، والأخرى لتطوير مكتبة المركز. تم تمويل كلا المشروعين من قبل الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية (DANIDA) في إطار برنامج الشراكة الدنماركية العربية (DAPP).

4) مركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي والتنمية

في العام 2005 وبرعاية رئيس الجامعة أ.د. صالح باصرة تم إعادة تسمية المركز إلى مركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي والتنمية، وذلك لتوصيل فكرة أن تنمية المجتمع يتمثل في دور الرجال والنساء وليس النساء فقط. وتولت ادارته في مارس 2010 د. نجاة صايم،

استاذة علم النفس المشارك بكلية الآداب، والتي قدمت استقالتها في أغسطس من العام نفسه، بسبب خلافات إدارية داخلية. تولَّت إدارة المركز بعد ذلك د. ابتسام الهويدي، الاستاذ المساعد بقسم الاحصاء بكلية التجارة. ولم تستمر إلَّا عاماً واحداً في هذا المنصب للأسباب نفسها.

تولت خلال هذه الفترة د. انطلاق المتوكل تطوير برنامج الدراسات العليا في التنمية الدولية والنوع الإجتماعي بمساعدة مجموعة من الأكاديميين/ات من مختلف التخصصات (علم اجتماع، علوم سياسية، إعلام، علوم اقتصادية، علم نفس....إلخ)، تجدون تفاصيل أكثر في المقاطع التالية.

نبذة عن إدارة المركز منذ عام 2011

كانت الظروف صعبة جدً عندما تم تعييني مديرة للمركز في نهاية 2011، بعد إقالة رئيس الجامعة جميع رؤساء الأقسام والوحدات بالمركز، نظراً لحدوث خلافات داخلية بين إدارة المركز وإدارة برنامج الدراسات العليا، حيث وجدت نفسي وحيدة ومسؤولة عن ادارة 3 أقسام في آن واحد. أسرد هنا مقتطفات عن تجربتي في إدارة المركز.

1. قسم الدراسات العليا والأبحاث

لقد كان التحدي كبيراً لإعداد وتنفيذ برنامج الدبلوم/ماجستير في التنمية الدولية والنوع الاجتماعي (والذي كان مدعوماً من الحكومة الدنماركية)، من قبل الأساتذة المختصين من جامعة صنعاء بالشراكة مع فريق من مركز دراسات التنمية الدولية، وقسم المجتمع والعولمة في جامعة روسكيلد/ الدنمارك، ومعهد سنثيا نلسون لدراسات النوع الاجتماعي والنسوية بالجامعة الأميركية في القاهرة، والذي تطلب إمَّا دعوة الاجانب إلى اليمن أو سفر الفريق اليمني إلى الدنمارك أو القاهرة لمناقشة محتويات المقررات، مع العلم أنه لم يكن من السهل بتاتاً إصدار تأشيرات دخول للأجانب إلى اليمن أو لليمنيين للخارج، نظراً للتدهور الأمني في اليمن. بدأ التدريس فعلياً في نهاية عام 2011 على أيدي أساتذة دنماركيين ويمنيين من تخصصات أكاديمية تتناسب مع مساقات البرنامج (جدول 1) بالمشاركة ولمدة عامين اثنين، وعلى نهج جامعة روسكيلد، ومن بعد ذلك اعتمد البرنامج على كادر يمني بالإضافة إلى أكاديميين أجانب كانوا يعملون في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.

تعتبر الكُورسات بشكل عام ثابتة وتحدث بشكل مستمر، إمَّا الكورسات الموضوعية فهي مرنة قابلة للتغيير بحسب المواضيع الأكثر إلحاحاً على الساحة اليمنية أو الدولية. على سبيل المثال، تم إضافة عنصري المساعدات الانسانية الطارئة والنزاع، لما تمر به اليمن من أزمة سياسية. وتمكنَّا مؤخراً من خلال التشبيك مع جامعة بون ومؤسسة كاربو CARPO وبدعم هيئة التبادل الأكاديمي الالماني DAAD الفوز بمشروع لمدة عامين يتم فيه تطوير كُورس موضوعي جديد حول إعادة الإعمار، وذلك بمشاركة الأكاديميين من اليمن والمانيا، والذي بلا شك سوف يسهم في رفع قدرات المشاركين/ات الأكاديمية والمهاراتية من البلدين.

الفصل الدراسي	المساقات الرئيسة	الساعات المعتمدة
1	**كورسات تمهيدية**	15
	أ) مبادئ التنمية	
	ب) مثلث التنمية، الدولة، السوق والمجتمع المدني	
	ت) الديناميات الاجتماعية والثقافية للتنمية	
	ث) ادارة التنمية	
	إعداد مشروع 1	15
إجمالي الساعات المعتمدة		
	منهجيات التنمية	7.5
	كورس موضوعي 1	7.5
	إعداد مشروع 2	15
إجمالي الساعات المعتمدة		30
	منهجيات متطورة	7.5
	كورس موضوعي 2	7.5
	إعداد مشروع 3	15
إجمالي الساعات المعتمدة		30
	اطروحة الماجستير	30
مجموع الساعات المعتمدة		

جدول 1: مساقات برنامج الدبلوم/ماجستير في التنمية الدولية والنوع الاجتماعي

يعمل أغلب الطلاب والطالبات (تقريباً 95%) في منظمات دولية أو محلية، ويشترط لقبولهم معدل لا يقلُّ عن جيد في البكالوريوس أو الليسانس من أيّ تخصص، واجتياز المقابلة الشخصية. وصل عدد المتقدمين/ات للبرنامج منذ فتح باب التسجيل عام 2011 أكثر من 40 سنوياً، لم يتم قبول سوى 30 شخصاً منهم في كل دفعة حفاظاً على جودة التعليم والمخرجات. مثَّلت المتقدمات فيه إجمالاً 50%. تسرَّب عدد من الطلاب/الطالبات خلال الدراسة نتيجة زيادة أعباء الدراسة إضافة إلى عملهم اليومي من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الرابعة مساءً. راعت إدارة البرنامج انشغالهم الشديد ووضعت جدولاً دراسياً في الساعات المسائية مع مراعاة عدم التدريس كل يوم، بل ثلاثة أيام في الأسبوع على الأكثر، لتخفيف

الضغط على الدارسين/ات. اضطر العديد منهم للانسحاب من البرنامج عند بدء الحرب في مارس 2015, لإنتقال مكاتب منظماتهم إلى خارج اليمن, فانتقلوا معها. كذلك انتقل البعض مع عوائلهم إلى الخارج خوفاً على حياتهم من القصف المستمر على مدينة صنعاء, والبعض لم يستطع تسديد الرسوم الدراسية نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية وقطع المرتبات في القطاع العام.

حصل حتى هذه اللحظة ثلاث دفعات (نحو 45 من الملتحقين/ات بالبرنامج) على شهادات دبلوم (بعد انهاء السنة الأولى من برنامج الماجستير), وطالبة وطالب على درجة الماجستير, وحالياً ثلاثة طلاب بانتظار تشكيل لجان المناقشة والحكم. ترقّى العديد من الطلاب أثناء دراستهم أو بعدها في أعمالهم, أو انتقلوا للعمل في هيئات الأمم المتحدة المختلفة, كذلك حصل البعض من غير العاملين في المنظمات على وظيفة فيها, مما يبين الطلب على تخصص التنمية الدولية من منظور النوع الاجتماعي, وبصورة خاصة لدى الجهات الدولية. أفاد بعضهم بأن البرنامج ساعدهم في فهم الخلفية النظرية لطبيعة عملهم في المنظمات بجميع انواعها, يظهر ذلك جلياً عند فتح باب النقاش في المحاضرات, حيث تبيّن أنّ لدى الطلاب خلفية عملية واسعة.

2. قسم المكتبة والتوثيق: تعتبر مكتبة المركز الأفضل على مستوى جامعة صنعاء, وربما على مستوى اليمن, تمَّ دعمها من قبل الحكومة الدنماركية من خلال مؤسسة كفينفو KVINFO الدنماركية, وذلك عبر تأهيل أربعة مكتبيين/ات في مصر والأردن والدنمارك على التعامل مع المنظومة الإلكترونية libsys والتصنيف والأرشفة والإعارة, كذلك تم إنشاء موقع خاص بالمركز والمكتبة وإخراج نشرة ربع سنوية للنوع الاجتماعي والتنمية , وتم إقامة الندوات العديدة.

بفضل دعم الحكومة الدنماركية والهولندية والالمانية إستطاع المركز توفير العديد من الكتب باللغتين العربية والانجليزية, وتسديد فواتير الكهرباء والانترنت. ويزور المكتبة اليوم الباحثون/ات من مختلف التخصصات لما تتميَّز به من جو بحثي هادئ وخدمات مكتبية لا تتوافر في مكتبة أخرى.

3. قسم الاستشارات والتدريب: يستعين المركز بكادر تدريبي في مجالات التنمية المختلفة والنوع الاجتماعي من داخل وخارج المركز, والذي يدرب غالباً موظفي/ات الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي بناء على طلب مسبق. قدم المركز العديد من الدورات التدريبية داخل المركز وخارجه, ويعمل باستمرار على تحسين أداء كوادره وتطوير برامجه وقاعات التدريب في المركز, بما يتناسب مع متطلبات العصر الحديثة.

قدَّم المركز العديد من الدراسات في تحليل النوع الاجتماعي في كل من قطاع الإعلام والصحة والإغاثة الانسانية والتعليم العالي والمهني على سبيل المثال, كما قدَّم خلال السنوات الاخيرة مجموعة من أوراق السياسات, حول النساء والإغاثة الانسانية, ودور النساء في إدارة الموارد المائية, واضطراب ما بعد الصدمة في أوساط الأطفال في اليمن.

الموارد المالية

كانت الموازنة المرصودة لجميع المراكز البحثية ككلفة تشغيلية, من قبل إدارة الجامعة مبلغاً شهرياً وقدره 90,000 ريال يمني (420 دولار

اميركي في 2011) من دون مراعاة خصوصيات المراكز. تم قطع هذا الدعم عام 2011, ومنذ ذلك الحين والمركز يعتمد كليّاً على التمويل الذاتي من برنامج الدراسات العليا, والتدريب, والمنح المقدمة من قبل المموّلين الدوليّين, لتنفيذ مشاريع أكاديمية وتنموية.

تقييم المركز

تم تقييم المشاريع الدنماركية من قبل مدقّقين ماليين دوليين كديلويت Deloitte أو KPMG, والتدقيق الفني من مقيم فني محايد (طرف ثالث). ويتم اختيار المدقق بناء على العروض المالية المقدمة من قبل ثلاثة مدققين على الأقل.

التشبيك

في اطار شراكة التحول العربية – الألمانية, أقام المركز شراكة مع مركز الدراسات الشرقية والآسيوية بجامعة بون في المانيا و كاربو للدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق وتمويل الهيئة الالمانية للتبادل الاكاديمي DAAD , بدعم التبادل الفكري بين أكاديميين (طلاب وأساتذة) يمنيين وألماناً حول موضوع بناء السلام في اليمن على مدار ثلاثة أعوام ماضية.

كذلك قام المركز بتنفيذ مشروع حول تضمين قضايا النساء في الإعلام والمدعوم من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ. قام المتخصصون في المركز بتقديم عدة استشارات أخرى على مدار السنوات الماضية, وبصورة خاصة في مراجعة تحليل النوع الاجتماعي في مشاريع الوكالة.

تم توطيد العلاقة بين المركز وقطاع المياه من خلال مشروع «نحو قطاع مياه حساس للنوع الاجتماعي» بهدف تمكين المرأة العاملة في القطاع ووصولها إلى مراكز صنع القرار من أجل رفع المعاناة عن النساء في الريف والحضر ورفع مستوى معيشتهن, تم تمويل هذا المشروع من قبل الحكومة الهولندية, وذلك عبر مشروع NICHE027 مع مركز المياه والبيئة والشريك الهولندي MetaMeta. تم التشبيك أيضاً اقليمياً مع كلية العلوم الصحية بالجامعة الاميركية في بيروت من خلال مشروع الرفاه الريفي، ومع مركز كوثر KAWTAR بتونس, ومركز دراسات المرأة بالجامعة الأردنية وغيرهم.

إقالة

تم إقالتي من منصبي في منتصف يونيو 2018 لأسباب لم يتم الإفصاح عنها, وكُرّمت بدرع الجامعة مقابل خدماتي في المركز. تم تكليف رجل لإدارته, بشكل مؤقت ولمدة ثلاثة أشهر, كان ذلك التغيير صفعة كبيرة للمركز, لأنه ولأول مرة في تاريخ المركز لم يترأس المركز امرأة كما جرت العادة, وذلك بحجة أنه مركز للنوع الاجتماعي، أي يمكن أن يديره رجل أو امرأة. تم تكليفي بإدارة البرامج بما فيه برنامج الماجستير وجميع مشاريع المركز الأخرى، ولم يخفف ذلك من العبء على عاتقي, فلم أودّ ترك المركز خوفاً من إغلاقه وضياع جهودي هباء. بعد مرور ثلاثة أشهر تم تكليف د. حليمة جحاف – استاذة العقيدة المساعد - مديرة للمركز, وهي قيادية في حركة أنصار الله, وتتبع نهجاً معتدلاً وتكافح جاهدة للحفاظ على المركز في ظل التحديات الراهنة, وعن حقوق المرأة بجميع الأطياف.

بعد تعيين رئيس جامعة تكنوقراطي ومن التخصص العلمي لأول مرة مع حلول شهر رمضان 2019, كلفني ذلك في 29 مايو 2019 بإدارة مركز إدارة الأعمال للدراسات العليا, مما

اعاد لي الثقة بنفسي، واعتبر ذلك تقدير رئيس الجامعة لكفاءة الكوادر النسائية.

التحديات

يواجه المركز الكثير من التحديات أهمها:

- احتواء اللائحة الداخلية للمركز على العديد من الثغرات، منها على سبيل المثال ذكر اسماء الممثلين/ات في المجالس المختلفة بدلاً من مناصبهم.
- صعوبة الحصول على كادر تدريسي وإداري، يجيد اللغة الانجليزية.
- هجرة العقول من الأكاديميين/ات إلى الخارج.
- عدم تثبيت الموظفين/ات المتعاقدين/ات.
- لوائح وأنظمة نيابة الدراسات العليا التقليدية.
- تحت إدارة رئيس الجامعة السابق تم سحب الاستقلالية المالية من جميع المراكز البحثية بجامعة صنعاء.
- لم يتغير وضع المركز كثيراً مع بدء الحرب 2015، إلاّ أنه منذ 2011 و قيام ثورة الربيع العربي في بعض البلدان العربية، فقد حرص المركز على التخفيف من إقامة الندوات العامة نتيجة كبت حرية الكلام في الأماكن العامة عامة، وأصبح تنفيذ الدراسات الميدانية معضلة كبيرة لجميع الباحثين/ات على مستوى اليمن وخاصة مع الجهات الأمنية.

الخلاصة

رغم التطورات السياسية المتدهورة منذ العام 2011، ثم بدء الحرب على اليمن في مارس 2015، إلاّ أن المركز استطاع أن يصمد ولم يقفل يوماً ما بابه، ترافق مع تناوب خمسة رؤساء لجامعة صنعاء.

من أهم انجازات المركز تثبيت برنامج الدراسات العليا و تخريج 3 دفعات من الطلاب و الطالبات حاصلين على دبلوم في التنمية الدولية و النوع الاجتماعي، و حصول طالبة و طالب على درجة الماجستير، و لولا الظروف الصعبة التي تمر بها اليمن لكان حصل عدد أكبر من الطلاب على درجة الماجستير. كذلك تم تطوير المكتبة، مما جعل كثير من طلاب الكليات المختلفة وخاصة القريبة للمركز يزورون المكتبة للاستعانة بخدماتها.

نظرة إلى الامام

من الواضح أن اليمن لن يستقر خلال الأشهر القادمة، وعليه يجب علينا التفكير في كيفية الحفاظ على مكتسباتنا و تطويرها. أرى ذلك من خلال محاولة جادّة للتغلب على التحديات المذكورة أعلاه.

نعمل حالياً على تطوير برنامج دراسات عليا باللغة العربية مشابه للبرنامج الإنجليزي، بناء على طلب كثير من المهتمين/ات في القطاع العام. سوف أواصل دعم مركز النوع الاجتماعي رغم عملي الجديد، وسوف أحاول خلق شراكة حقيقية بين المركزين ومراكز أخرى. سوف تظل إدارة المركز تدعم منظمات المجتمع المدني و القطاع العام و الخاص من خلال الاستشارات و التدريب. يتمنى المركز أن تتوقف الحرب ويستقر وضع اليمن. يحاول أن يساهم في ذلك من خلال أنشطته المتعددة، سواء في برامج الدراسات العليا أو المشاركة في الندوات أو الفعاليات الأكاديمية و الاجتماعية والسياسية.

جامعة منوبة في تونس - كلّية الآداب والفنون والإنسانيات: تجربة الدراسات الجندرية

د. آمال قرامي[1]

1- التجربة الرسمية لتدريس النوْع الاجتماعي/الجندر فيكلّية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة /تونس

تأسّس ماجستير النوْع الاجتماعي والثقافة والمجتمع رسمياً سنة 2016 بمبادرة ثلاثية ضمَّت الأستاذات : دلندة الأرقش (مؤرِّخة تهتم بتاريخ النساء) وآمال قرامي(دراسات ثقافية ومتحصّلة على دكتورا الدولة في اللغة والأدب والحضارة العربية بأطروحة عنوانها : الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية : دراسة جندرية، 2004 ومنشورة بدار المدار الإسلامي، بيروت 2007)، ورجاء بن سلامة (دراسات أدب عربي وتحليل نفسي) . وصدر قرار من وزارة التعليم العالي ينصّ على ربط هذا الماجستير بقسم التاريخ بكلية الآداب والفنون والإنسانيات، ويرجع السبب وراء ذلك إلى المناصرة والتشبيك مع عدد من الزميلات والزملاء في هذا القسم، وعدم استعداد الوزارة لتخصيص قسم للدراسات الجندرية نظراً إلى قلّة عدد المتخصّصات في هذا المجال.

أمّا أسباب التفكير في بعث هذا الماجستير، فإنّها تعود إلى ما وفّره مناخ ما بعد الثورة التونسية 14-1-2011 من حرّيات تسمح للجامعيين والجامعيات بطرح المبادرات الجديدة التي تتلاءم مع خصوصيات ثورة شاركت فيها التونسيات في الصفوف الأماميّة , لكنْ لم يستطعن بلوغ مراكز صنع القرار (ضعف تمثيلية النساء في الحكومات المتعاقبة، إقصاء النساء من منابر النقاش،...). وبما أنّ الجامعة فضاء لإنتاج المعرفة، فقد اعتبر بعث هذا الماجستير فرصة لمواكبة التطورات الاجتماعية والسياسية والفكرية ومحاولة لمدّ التونسيين/ات ببعض أدوات التحليل التي تيسِّر لهم فهم ما يجري في المجتمع من أحداث؛ هذا فضلا عن تمكين البحّاثة من عدّة منهجيّة تساعدهم/ن على تطوير مهارتهم/ن وتعزيز فرص العمل (وزارة المرأة، وزارة التربية والتعليم، ...)، لاسيَّما بعد إقرار تونس سياسات إدماج النوْع الاجتماعي في التنمية.

وقد انطلقت هذه السياسات منذ التسعينيات بعد أن أثبتت البحوث والتقارير العالمية اتّساع الفجوة الجندرية، وعجز الدولة عن التقليص من الفوارق بين الرجل والمرأة في مجال الحصول على شغل، والمشاركة السياسية، وتحقيق الأجور المتساوية وضمان الحقّ في الصحّة. بيد أنّنا شهدنا تقدّماً ملحوظاً في هذا المجال انطلاقا من 2011. ويعود الفضل في ذلك إلى ضغط مختلف الجمعيات النسويّة كـ«جمعيّة النساء الديمقراطيات»، و«جمعيّة النساء التونسيات للبحث والتنمية» , و«جمعيّة الناخبات التونسيات»، وغيرها من مكوِّنات المجتمع التونسي كـ«الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان». في مقابل هذه النشاطيّة activism التي ميَّزت الحركة النسوية ومناصريها من الرجال، والتي تمثّلت

[1] أستاذة تعليم عالٍ في الجامعة التونسيّة-كليّة الآداب والفنون والإنسانيات في منوبة-تونس. وتشغل حالياً منصب رئيسة ماجستير النوع الاجتماعي والثقافة والمجتمع في الجامعة

في التشبيك والحملات التوعوية والضغط والاحتجاج والعمل الدؤوب من أجل تحقيق العدالة الجندرية، لم تكن النساء الإسلاميات (عضوات البرلمان، الأكاديميات...) مساهمات في هذه النشاطيّة إلّا لماماً. وقد يُفهم العزوف عن دعم الجهود المبذولة من أجل تطوير المكاسب النسائية وإدماج السياسات الجندرية بتصوّر روّجه الإسلاميون حول الجندر؛ إذ يرى هؤلاء أنّ السياسات الجندرية تهدف إلى نسف المنظومة الأخلاقية وهدم قيم الأسرة وتيسير زواج المثليّين .

وتجدر الإشارة إلى أنّ ‹ماجستير النوْع الاجتماعيّ والمجتمع والثقافة› لا يحظى باستقلاليته المالية، باعتبار أنَّه مُدمج في الهيكلية العامّة للجامعة، وينضوي تحت قسم التاريخ. وإذا نظرنا إلى تركيبة الأساتذة، تبيَّن لنا أنّ عدد المنتمين إلى كلّية الآداب بمنّوبة كان في البداية لا يتجاوز الثالوث النسائيّ المؤسِّس ورجل، هو عميد الكلية آنذاك، والذي عُرف بمساندته للقضايا النسويّة. أمّا البقية، فهم «مستعارون» منتمون إلى مؤسَّسات مختلفة، وتتراوح مجالات اختصاصاتهم/ن بين الأنتربولوجيا وعلم النفس والتاريخ والفرنسية وعلم الاجتماع والقانون والفلسفة وهم/نّ في معظمهم /ن غير متفرّغين لتدريس الجندر، وإنّما يشكّل هذا المبحث جزءا من اهتماماتهم /ن. لكنْ مع هذه السنة، تعزّز عدد الأساتذة من داخل الكلّية فصار 16/6.

بالرجوع إلى معايير اختيار الطلبة، نلاحظ أنّ الفريق المدرِّس وضع مجموعة من الشروط الواجب توفّرها في الطلبة الراغبين في التسجيل في هذا الماجستير، كأن يكونوا من المتفوِّقين في مسارهم/نّ العلميّ، ويتمتّعون بالمؤهلات المطلوبة في العلوم الإنسانية، وهي الأكثر قربا من مجال الدراسات الجندرية كاللغات والفلسفة وعلم الاجتماع وعلوم التربية، وغيرها. وقد تراوح عدد المنضوين تحت هذا الماجستير بين 20 و12 طالبة وطالباً (نسبة الإناث هي الغالبة ومعدّل السنّ 25-50، والاختصاص الغالب اللغة الانجليزية)، وقد استكمل أغلبهم/نّ من المنتمين إلى دفعة 2016 المسار بنيل شهادة الماجستير، في حين انقطع البعض الآخر. أمّا دفعة 2017 ودفعة 2018 فهي بصدد إتمام البحوث.

ويتلقَّى الطلبة على امتداد سنتَين من التدريس مجموعة من المواد تتوزّع كالآتي: تاريخ النظريات النسوية والجندرية، الجندر والحياة اليومية، الجندر والأدب، الجندر والسياسية، الجندر والقانون، الجندر والإعلام، الجندر والجنسانية، الجندر والتحوّلات الاجتماعيّة، المناهج (السوسيو ثقافيّة، الأنتربولوجية، التاريخيّة...) الفرنسية والإنجليزية. وقد تكفّل الفريق المؤسِّس بوضع هذه المواد، في حين تولّى الإطار التدريسيّ ضبط المناهج والمقاربات بالتشاور مع رئيسة الماجستير. وممّا لاشكّ فيه أنّ مضامين التدريس قابلة للتطوير حتى تتلاءم مع الحاجات والسياقات المختلفة.

والملاحظ أنّ سنوات التدريس القائمة على تحصيل الدروس، وتقديم العروض وحضور الندوات... تُختم بإنجاز رسالة ماجستير (60-80 ص) تحرّر باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية، تتناول مواضيع ذات صلة بالنوْع الاجتماعيّ، وببعض المسائل التي تمّ تناولها

في الدروس. وتتولّى اللجان مناقشة هذه الرسائل.[2] ونظراً إلى أنّ أغلب المنتمين/ت إلى هذا الماجستير من الموظّفين والموظّفات (التعليم، الوزارات، الصحافة، التمريض...) والطلبة، فإنّ ما يكتسبه البحّاثة من معارف تساعدهم/نّ على تطوير أدائهنّ، وإلى تغيير نظرتهنّ إلى عدّة مسائل في مستوى الحياة الخاصّة والعامّة والعلاقات الجندرية والاجتماعيّة... ويمكن للباحثات عن فرص عمل التوجّه إلى بعض الوزارات التي تُلزَم باعتماد سياسة جندرية.

وتكمن مخرجات الماجستير في بعث نادي الدراسات الجندرية جانفي 2019، الذي يعرض بعض الأفلام المشفوعة بتحليل وفق مقاربات جندرية يليه نقاش، ويقدّم النادي أيضاً مجموعة من المحاضرات أو حصص تقديم كتب...وهو نشاط تكميليّ يُساهم الطلبة في تحديد محتواه بالتشاور مع رئيسة الماجستير. وعلاوة على ذلك يُحفّز هؤلاء على حضور الندوات والمؤتمرات التي تتناول موضوعاً ذا علاقة بالدراسة.

وبما أنّ تجربة الماجستير فتيّة (2016-2019)، فإنّها لم تكلّل، إلى حدّ تحرير هذه المداخلة، بتقييم ذاتيّ يساعد الإطار التدريسيّ على تحسين أدائه؛ ونأمل أن يحدث ذلك في القادم من الأسابيع. ولم يشفع التدريس أيضاً بمحاولات لقياس الأثر. أمّا في ما يتعلّق بوضع الخطط المستقبلية، فإنّ الماجستير ينتظر الترخيص له بإعادة التأهيل بعد أن استكمل المدَّة القانونية ثلاث سنوات. ونظرا إلى المقاومة أو اللامبالاة التي يلاقى بها هذا الماجستير، فإنّ السعي إلى استبداله بإدماج الجندر mainstreaming في كلّ الاختصاصات غير وارد، رغم التشجيع الذي نحظى به من رئيسة الجامعة. ولعلّ اختيار ‹الذكورة والأنوثة› موضوعاً للملتقى العلميّ لجامعة منوبة لهذه السنة 2019 , يُعدّ خير دليل على التزام رئيسة الجامعة بتطوير هذه الدراسات.

لقد تزامن التدريس ب»ماجستير النوْع الاجتماعي والثقافة والمجتمع» بجامعة منوبة/تونس مع انطلاق مسار الانتقال الديمقراطي بكلّ الصعوبات التي صاحبته كالاستقطاب السياسيّ، والعنف المسلّط على النساء، والعنف السياسيّ، والخلافات الهووية حول كتابة الدستور وغيرها، فضلاً عن تكّرر الهجمات الإرهابيّة. في هذا السياق السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ المخصوص، احتدم النقاش حول مكانة النساء وحقوقهنّ، وبرزت في النقاشات داخل قبّة البرلمان، وفي منابر الحوار الإعلامي وغيرها من الفضاءات أصوات تتنكّر لمكاسب المرأة التونسيّة ,وتطالب بإقامة دولة الخلافة (حزب التحرير، أنصار الشريعة، كتيبة عقبة بن نافع...)، مقابل بروز أصوات تدعو إلى مزيد تطوير التشريعات وتكريس المساواة في كلّ أبعادها. وفي ظلّ هذه النقاشات، استعملت مصطلحات تنتمي إلى حقل الدراسات الجندرية كالمساواة الجندرية، والفجوة الجندرية، ... وضغطت الجمعيّات النسويّة من انطلاق كتابة الدستور من أجل جندرة اللغة والسياسات. وقوبلت هذه الدعوات التي تستأنس بالمقاربة الجندريّة والمعجم الاصطلاحيّ للدراسات الجندريّة بمقاومة شديدة من الإسلاميين والرافضين لكلّ الحمولة الجندرية بدعوى أنّها خطاب يهدف إلى هدم الأسرة ويسعي إلى ترويج المثليّة. ففي عديد المناسبات التي نوقشت فيها قوانين تخصّ

[2] الصور المصاحبة على Power point

حقـوق النسـاء، كقانـون مناهضـة العنـف ضـدّ النسـاء، وإدمـاج النـوْع فـي الموازنـة الماليـة، بـرزت أصـوات كتلـة النهضـة (رجـال ونسـاء) مـن داخـل قبّـة البرلمـان وخارجهـا تنـادي بمنـع اسـتعمال لفظـة ‹النـوْع الاجتماعي/الجنـدر). وقـد عبّـرت «جمعيـة الأئمـة من أجـل الاعتـدال ونبـذ التطرف»، وجمعيـة «هيئـة مشـايخ تونـس» والمجلـس النقابـي الوطنـي للأئمـة وإطـارات المسـاجد علـى لسـان رئيـس «هيئـة مشـايخ تونـس» عـن رفضهـا الصريـح لجوانـب مـن فصـول القانـون، وخاصـة اسـتعمال مصطلـح « النـوْع الاجتماعـي» بحجَّـة كونـه مصطلحاً « ذا جـذور غربية، وفلسـفة إلحادية لا علاقـة لهـا بالإسـلام، والـكلام الـذي يصـرِّح أنـه لا فـرق بيـن المـرأة والرجـل، لأنّ الفـروق المزعومـة صنيعـة المجتمعـات، ولذلـك هـذا الأمـر يمثِّـل خطـراً بالنسـبة لهويتنـا الإسـلامية›.[3]

وانطلاقـاً من سـوء الفهـم والتوظيف السياسـيّ، لاقـى الماجسـتير مجموعـة مـن الصعوبـات وشـنّت حولـه حمـلات داخـل قبّـة البرلمـان. ومـن هنـا كان علـى بعـض المدرّسـات والطالبـات المسـاهمة فـي التعريـف بأهميّـة الدراسـات الجندريّـة وتطبيقهـا، مسـتعملات الكتابـة علـى صفحـات الفايسـبوك وسـيلة لبـثّ الوعـي.

وفـي منـاخ اجتماعـيّ يقـاوم هـذه النوْعيّـة مـن الدراسـات بشـدّة، ويزيّـف الوعـي، كان علـيّ باعتبـاري كاتبـة افتتاحيـة فـي جريـدة المغـرب تخصيـص مجموعـة مـن المقـالات فـي هـذا الغـرض، وتوظيـف بعـض المصطلحـات فـي المقـالات بهـدف تعويـد القـراء علـى المعجـم الاصطلاحـي الجنـدريّ.

2- الممارسات غير الرسميّة

منـذ التحاقـي بالكليّـة، لاحظـتُ أنَّ القسـم الـذي أدرِّس بـه : اللغـة والآداب والحضـارة العربيـة، لـم يهتـمّ بالدراسـات النسـائيّة إلاّ لماماً، وكـذا الشـأن بالنسـبة إلـى بقيّـة الكلّيـات بالبـلاد، ولذلـك بـادرتُ مـع زميلـة لـي فـي قسـم التاريـخ- دلنـدة الأرقـش- ببعـث شـهادة اختياريّـة لتدريـس ‹تاريـخ النسـاء›. وقـد جُوبـه المقتـرح برفـض شـديد، ممّـا اسـتوجب المقاومـة والتشـبيك والبحـث عـن المناصـرة مـن العميـد. وظلّـت محـاولات صـدّ الطلبـة عـن . لتسـجيل فـي هـذه الشـهادة مسـتمرّة لسـنوات. ورغـم كلّ ذلـك، ازداد الإقبـال علـى هـذه الشـهادة واسـتمرّت طيلـة عشـريّة. وبعـد حصولـي علـى درجـة دكتـوراه الدولـة فـي الدراسـات الجندريـة، وهـي أوّل دكتـوراه فـي العالـم العربـيّ تُنجـز باللّغـة العربيـة، وتضـع الثقافـة العربيّـة فـي جـلّ منتجهـا الفكـريّ تحـت المجهـر (1200ص)، تمكّنـت مـن فـرض مقـرّرات دروس تخـصّ الدراسـات النسـائية والجنـدر، فصـار ذلـك سُـنّة يتّبعهـا عـدد مـن طالباتـي اللواتـي بتـن شـغوفات بالدراسـات النسـائية والدراسـات الجندريـة؛ وهـو أمـر متواصـل حتـى بعـد انقطاعـي عـن التدريـس فـي مسـتوى الإجـازة. ثـمّ واصلـتُ مسـار فـرض الدراسـات الجندريـة مـن خـلال الإشـراف علـى رسـائل الماجسـتير وأطاريـح الدكتـوراه، ولا زلـتُ. يُضـاف إلـى ذلـك تقديـم مجموعـة مـن المحاضـرات فـي جامعـات تونسـيّة مختلفـة، وبالتنسـيق مـع بعـض الجمعيّـات (جمعيّـة المواطنـة، جمعيـة الاختـلاف...)، بهـدف تحفيـز البحّاثـة علـى الانخـراط فـي مجـال الدراسـات الجندريـة، وبـثّ الوعـي بأوضـاع النسـاء وطـرق الدفـاع عـن حقوقهـنّ. ولا يخفـى

[3] يمكن الاطلاع على :
https://ar.lemaghreb.tn/% 9
https://www.jawharafm.net/ar/article/
https://arabi21.com/story/1024402/

أنّ المساهمة في مختلف أنشطة المجتمع المدنيّ بكلّ مكوّناته (منظمات حكومية وغير حكومية, وجمعيات وأحزاب...), سمحت لي بتوسيع مجالات عملي وبحوثي وعقد صلة بين المجال الأكاديمي والمجال المجتمعي، النظريّ والتطبيقي، الحضريّ والريفيّ، بما يسمح بمزيد الاطلاع على عمق التحولات ,وإثراء تجاربي. ومن هنا صار تموقعي: أكاديمية وناشطة حقوقيّة.

يضاف إلى هذه المحاولات للانفتاح على قضايا المجتمع بعث شهادة لتدريس «الدراسات الذكورية والرجولية» في مستوى الماجستير منذ 2012؛ وهي الأولى من نوعها في الجامعات التونسية. وقد شهدت إقبالاً. و قد تمكّنتُ من تأطير عدد من البحّاثة في هذا المجال, ونوقشت بعض رسائل البحث.
وتكمن آخر المبادرات في فتح فِرق بحث على الفايسبوك للتدريب على البحث في الدراسات النسائية والدراسات النسويّة والدراسات الجندريّة والدراسات الذكورية والرجوليّة. وتُعدّ سلسلة «عدسات جندرية» أوّل مبادرة من نوعها لتشجيع الباحثين/ات على تحرير المقالات ونشرها في أعمال جماعيّة تحت إشرافي.

لاشكّ عندنا أنّ الجمع بين المبادرات الفرديّة وغير الرسميّة, والمساهمة في المبادرات الرسميّة الجماعيّة, يعبِّر عن التزام شخصيّ بإحداث ديناميكيّة جديدة في المجال المعرفيّ, وفتح آفاق جديدة للبحث تقطع مع السائد و«المهيمن» و«الرسميّ» .

الجامعة اللبنانية – معهد العلوم الإجتماعيّة،
كليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال، وكليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة:

رصد أوّلي لتجارب إدخال قضايا المرأة في أرصدة التدريس والبحث في الكليّات الثلاثاء

د. جنى بدران[1]

1- واقع الجامعة اللبنانيّة[1]

الجامعة اللبنانيّة هي الجامعة الرسميّة الوحيدة في لبنان، تمتدّ فروعها على جميع الأراضي اللبنانيّة حتّى الريفيّة منها. لغاية سنة 2017، ضمّت الجامعة اللبنانيّة 80874 طالباً وطالبة (71% إناث و29% ذكور) و 5465 أستاذاً (من ضمنهم 42% إناث و58% ذكور) و3471 موظّفاً،[2] وهي تُعتَبَر الجامعة الأكبر في لبنان. تكمن أهميّتها في تنوّع مجتمعها الإقتصادي والثقافي والديني ما يشكّل غنىً إجتماعياً، وفي الوقت نفسه ينتج عنه تباين في مستوى الوعي في النظرة إلى المرأة وما يندرج عن ذلك من سلوكيات وممارسات.

لا يوجد في مختلف كليّات الجامعة اللبنانيّة حتّى اليوم أي قسم أو برنامج أو حتّى مقرّر بعنوان الجندر، أو يركّز على المرأة أو مفهوم النوع الإجتماعي. لقد نظّم «تجمّع الباحثات اللبنانيّات» في الـ2004 ندوة حول «إدماج منظور الجندر في سياسات ومناهج الجامعة اللبنانيّة» في مقر رئاسة الجامعة اللبنانيّة، وبالتعاون مع اليونسكو في بيروت، وبقيت توصيات الندوة ومقترحاتها غير مأخوذة بعين الإعتبار. لذا، كان من الضروري القيام بدراسة استكشافيّة عن هذا الغياب.

بهدف رصد إستكشافيّ لتجارب إدخال الدراسات الجندرية في الجامعة اللبنانيّة، أجرينا الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى كانت عقد مجموعة من اللقاءات مع عدد من الأساتذة في كلّيّاتٍ مختلفة داخل الجامعة اللبنانيّة، تمّ اختيارهم لناحية اهتماماتهم البحثيّة في مواضيع الجندر لاكتشاف عدد من النقاط:

- أوّلاً، رصد وجود أو عدم وجود مواد أو برامج أو أقسام أو إختصاصات تركّز في عنوانها أو مضمونها على المرأة أوالجندر أو النوع الإجتماعي.
- ثانياً، أجرَينا هذه اللقاءات كمدخل لفهم سبب عدم تضمين المناهج لمقرّرات حول المرأة أوالجندر أو النوع الإجتماعي في كليّات مِحوَرِيّة ككليّة الإعلام، كليّة التربية، كليّة الفنون الجميلة والمسرح، معهد العلوم الإجتماعيّة، كليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال، كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة.
- ثالثاً، فهم إذا طُرِحَ أساساً إدخال ضمن المقرّرات أو مواد مُخَصَّصة لدراسة النوع الإجتماعي.
- رابعاً، فهم تصوّرات وقراءات هذه الأساتذة حول ماورائيّات التجاوب أو عدم التجاوب مع المحاولات لطرح إدخال منظور الجندر في المناهج الجامعيّة.

[1] أستاذة مساعدة في إدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية في بيروت

[2] https://www.ul.edu.lb/lu/numbers.aspx , http://www.crss-ul.com/uploads/brochure3_1.pdf

- أخيراً، دراستنا الإستطلاعيّة هي الإستفادة من التجارب السابقة كمدخل لمعرفة ما يمكن طرحه وكيفيّة طرحه كمواد وموضوعات لتحقيق هدف انخراط مفاهيم تتعلّق بالجندر في المناهج والمقرّرات.

هذه اللقاءات ألقت الضوء على التحديات التي واجهتهنَّ، بالإضافة إلى أنّها تشكّل إمكانيّة خلق لوبي داخل الجامعة اللبنانيّة لتشكيل شبكة لتَقَدُّم إدماج الجندر في التعليم في مختلف كليّات الجامعة اللبنانيّة يمكن أن تؤدّي إلى لجنة إدماج الجندر تتضمّن أساتذة من مختلف الإختصاصات ضمن الجامعة، تهدف إلى التحسيس الجندري والعمل على إدماج مفهوم النوع الإجتماعي في مختلف المواد والمقرَّرات التعليمية.

الخطوة الثانية التي تهدف إلى التعمّق في بعض المبادرات، فتضمّنت 6 مقابلات نصف موجَّهة مع أستاذتين من معهد العلوم الإجتماعيّة (مديرة مركز الأبحاث في العلوم الاجتماعية وأستاذة في معهد العلوم الإجتماعيّة)، شهادتي الشخصية كأستاذة في كليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال، وأستاذتَين من كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة. جاء خيارنا لهذه الكليّات الثلاث من منطلق أنّ مفهوم الجندر مرتبط بشكلٍ كبير بمفاهيم المواطنة السياسيّة والقانونيّة والتنمويّة، كما بالسياسات الإقتصاديّة وأثرها الإجتماعي.

في نطاق رصدنا لتجارب إدخال قضايا المرأة في أرصدة التدريس والبحث في الجامعة اللبنانيّة، وجدنا مبادرة ممأسسة واحدة، وهي في معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانيّة. أمّا في الكليّات الأخرى، فالمبادرات تبقى محاولات فرديّة غير رسميّة. فكانت الخطوة الثالثة التي اعتمدت على المصادر الثانويّة في كليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال وكليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة:

- رصد للمناهج المعتمدة في كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة من جهة، وكليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال من جهة أخرى.
- إحصاء مواضيع أبحاث رسائل الماستر في كليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال (2008-2018) ومواضيع رسائل الدكتوراه المُنجَزة وقيد التحضير (2008-2018) في المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والادارية والاقتصادية في الجامعة اللبنانيّة.

يقول الأساتذة-عيّنة إستطلاعنا، عن القرار في الجامعة أنّه تمّ تقديم عدّة مقترحات لإدخال الجندر في بعض المقرّرات لم يتم التجاوب معها. كما قدّم معهد العلوم الإجتماعيّة مشروع ماستر في الجندر لم يحصل على موافقة المجالس الإداريّة في الجامعة اللبنانيّة. عندما نسأل عن أسباب عدم التجاوب أو الرفض، يفترض الأساتذة

الذين حاورناهم أنّ خلفيّة الأسباب دينيّة وسياسيّة وثقافيّة متجذّرة لدى الأكثريّة من الطاقم الأكاديمي ومُمسِكي القرار يصعب التصدّي لها.

2- نموذج مبادرة ممأسسة: مركز أبحاث معهد العلوم الإجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة

في العام 2017، قام مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعيّة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتّحدة للسكّان في لبنان، برصد واقع وتحدّيات وآفاق المساواة بين الجنسين في لبنان، من منظور الهدف الخامس لأجندة 2030 للتنمية المستدامة المرتبط بـ» تحقيق المساواة بين الجنسين». جاء هذا التعاون في إطار خطّة إدماج منظور المساواة بين الجنسين في المشاريع الأكاديميّة والدراسات البحثيّة والتطبيقيّة في معهد العلوم الإجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة. وتنفيذاً لبرنامج هذا التعاون، يقوم معهد العلوم الإجتماعيّة بسلسلة ندوات علميّة وورش عمل حول الهدف الخامس، بحيث أصبح موضوع النوع الاجتماعي محوراً من المحاور البحثية الأكاديميّة الثابتة. يعتبر معهد العلوم الاجتماعية نفسه معنيّاً بشكل رسميّ بالقيام بدوره الأكاديمي، وببحثه العلمي بتطوير قراءته ومعالجته لموضوع النوع الإجتماعي. كما أعرب رئيس الجامعة اللبنانيّة عن سعادته باختيار هذا الهدف محوراً في اهتمامات المعهد، لتناوله المرأة ومبدأ المساواة، وبالتالي العدالة الإنسانية والإجتماعية.

ومن خلال الدراسة، تبيّن أن مواضيع أبحاث طلّاب الماستر في معهد العلوم الإجتماعيّة، لم ترتقِ بعد إلى مستوى المسائل الإشكالية الجوهريّة، «وهو أمر قد يعكس مدى هجانة التطوّر الفكري عند الكثير من الطالبات الجامعيات في الجامعة الوطنية، والذي ما زال أقرب إلى النمط التقليدي في مقاربة موضوع المساواة بين الجنسين».[3] فالمواضيع البحثيّة عن «المرأة والسياسة»، و«المرأة والتمكين الإقتصادي»، و»المرأة وعملها ونشاطها في المجتمع المدني»، وموضوع «العنف ضد المرأة»، تبقى خجولة أمام المواضيع النمطيّة عن المرأة-الأم أو المرأة-الزوجة. تعترف رئيسة مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعيّة بوجود مكامن «مقاومة ثقافيّة» في مسألة النوع الهويّاتي، وتقول أنّ الصورة النمطيّة الجندريّة لا تتغيّر عند الطلّاب بمجرّد إعطائهم مقرّر عن المساواة الجندريّة بل من خلال دور الأستاذات الجامعيات في تقديم نماذج ملهِمة. بالإضافة إلى ذلك، نرى أنّ مصطلح «النوع الإجتماعي» أو «الجندر» غير موجودين.

تبقى تجربة معهد العلوم الإجتماعية وديناميّته محدودة الإندماج، لا تتخطّى آثارها الأكاديمية المعهد لتنخرط مع كليّات أخرى في إطار محاور بحثيّة مشتركة ومتعددة الإختصاصات.

هذه المبادرة الممأسسة المحصورة ضمن معهد العلوم الإجتماعيّة لا تمتد إلى العلوم الإقتصادية والإداريّة والقانونيّة. علماً أن الأهميّة الإستراتيجيّة لإدخال منظور الجندر في هاتين الكليّتين تتبلور من خلال التمكين الإقتصادي والسياسي للمرأة واشتراكها بصياغة السياسات العامة والنمو الإقتصادي، وقيامها بأدوار تنمويّة إقتصاديّة وسياسيّة

[3] المساواة بين الجنسين في لبنان: واقع، تحدّيات وآفاق 2000-2018 قراءة من منظور الهدف الخامس للتنمية المستدامة 2030، معهد العلوم الإجتماعيّة في الجامعة اللبنانية وصندوق الأمم المتّحدة، http://www.crss-ul.com/uploads/20002018.pdf

وتشريعيّة. لم نجد أيّ إطار رسمي ضمن المناهج في كليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال وكليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة يخص الجندر، باستثناء مقرّرين يتطرّقان بشكلٍ غير مباشر إلى المرأة وهما: «حقوق الإنسان»[4] و«أخلاقيّات الأعمال»،[5] ما سنعالجه في الفقرة التالية.

3- مبادرات فرديّة متفرّقة

كليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال

مفهوم الجندر أو النوع الإجتماعي أو المرأة غائب عن مضمون المناهج في كليّة العلوم الإقتصاديّة و إدارة الأعمال، في وقت أنّ الجندر في العلوم الإقتصاديّة و إدارة الأعمال له أهميّته في نتائجه على النمو الإقتصادي والناتج المحلّي. إنّ مراعاة النوع الإجتماعي في السياسات الإقتصاديّة والإتّفاقات التجاريّة أمر أولويّ حاليّاً، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لما له انعكاسات إجتماعيّة وإقتصاديّة تنمويّة. هنا يتمحور دور كليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال في تزويد الطلّاب بالأدوات والمعرفة اللازمة لتعزيز مشاركة المرأة الإقتصاديّة وولوجها إلى الأسواق التجاريّة وطنيّاً وإقليميّاً وعالميّاً.

يتضمّن مقرّر «حقوق الإنسان» -الإلزامي لطلّاب كليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال- أنّ العنف ضد المرأة هو انتهاك لحقوق الإنسان، وأن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان. لدينا أيضًا مقرّر «أخلاقيات الأعمال» يتم فيه تغطية الموضوعات المتعلّقة بالممارسات اللاأخلاقيّة للمؤسّسات من ناحية التمييز الجندري، كما مواضيع تفاوت الأجور بين الجنسين والتمييز بين الجنسين في عمليّة التوظيف والترقية، والتحرّش الجنسي في مكان العمل.

إدخال مفاهيم الجندر في علوم الإدارة والإقتصاد من قِبَل الأساتذة في الجامعة اللبنانيّة يقتصر حتّى اليوم على مبادرات فرديّة من قِبَل أساتذة مطّلعين في مسارهم العلمي والبحثي على أهميّة هذا المفهوم على أداء الشركات إقتصاديًّا وإجتماعيّاً.

على المستوى الفردي، أحاول، في إطار مقرّرات إدارة الأعمال وأخلاقيات الأعمال، أن أسلّط الضوء على التمييز الجندري في الشركات والإدارات العامّة وتسليع المرأة في الإعلانات. كما أقوم على نطاقٍ شخصي بإدخال- ودائماً في إطار تعليمي لمادّة «مبادئ الإدارة»- أمثلة عن نساء رائدات في الأعمال، وأخرات استطعن أن يخرقن السقف الزجاجي في عملهنّ في الشركات، لأنّ الكتب وإن كانت غربيّة المنشأ، تفتقد لأمثلة نساء وتتمحور حول رجال. هنا يكمن دوري في استخراج هذا التمييز وشرح عواقبه. ألاحظ في هذا السياق اهتمام الطلّاب بهذه المواضيع الجندريّة، وهم يناقشونها من خلال نظرتهم المُنَمَّطة إناثاً وذكوراً.

ضمن مقرّر «إدارة الشركات المتعدّدة الجنسيّة» في الماستر المهني في إدارة الأعمال، حيث أقوم بالتركيز على المقاربة الجندريّة لممارسات الشركات المتعدّدة الجنسيّة في سياق العولمة وآثارها في تعميق اللاعدالة الجندريّة، شهدتُ اهتمام

[4] "حقوق الإنسان" هو مقرّر إلزامي لجميع طلّاب الجامعة اللبنانية.
[5] "أخلاقيّات الأعمال" هو مقرّر إلزامي لطلّاب إختصاص الإدارة، وإختياري لباقي طلّاب كليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال.

عـدد أكبـر مـن طـلاب المـادّة المذكـورة وإقدامهـم علـى اختيارمواضيـع بحثيّـة فـي إدارة الأعمـال عـن المـرأة. فقـد وصـل عـدد الأبحـاث الجندريّـة ل5% للعـام 2018-2019، بينمـا لـم تتجـاوز النسـبة خـلال العشـر سـنوات الأخيـرة ال1% مـن مواضيـع الأبحـاث.

كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة

إدخـال منظـور جنـدري فـي عـدد مـن المـواد فـي كليّـة الحقـوق والعلـوم السياسـيّة أمـر أساسـي، لأنّـه يتنـاول مسـاواة حقـوق المـرأة بحقـوق الرجـل. إنّ العديـد مـن المقـرّرات فـي كليّـة الحقـوق تتطـرّق مباشـرة إلـى أحـكام قانونيّـة مرتبطـة بالمـرأة، مثـل مقـرّر « قانـون الأحـوال الشـخصيّة» الـذي يعالـج مواضيـع الـزواج ونتائجـه، والإرث والجنسـيّة. كمـا يتنـاول مقـرّر «أحـكام الأهليّـة القانونيّـة» موضـوع المـرأة فـي عـدّة مقـرّرات، مثـل: مـادّة «القانـون المدنـي» و «القانـون التجـاري» و»أحـكام الإنتخـاب» و «قانون العقوبـات» وغيرهـا. ولكـن، ومـن خـلال الاطّـلاع علـى توصيـف المـواد ومناقشـة الأسـاتذة المعنييـن، نلاحـظ أنّهـا تُعطـى بطريقـة تقنيّـة بحتـة مـن دون أن يُعطـى النـص القانونـي أبعـاده الإجتماعيـة والإقتصاديّـة وآثـاره الجندريّـة ومـن دون التطـرّق إلـى قضايـا المـرأة بطريقـة تحليليّـة نقديّـة، مـا يُفقِـد عنـد الطـلّاب أي حـس نقـدي جنـدري للقوانيـن. مـع العلـم أنّ طالـب الحقـوق والعلـوم السياسـيّة هـو المشـرِّع المسـتقبلي والمحامـي المسـتقبلي، والقاضـي المسـتقبلي والمُخـوَّل لأن يشـارك فـي صياغـة النصـوص والسياسـات العامّة، وهـو الـذي سيسـلك المهـن المرتبطـة بالعدالـة الإجتماعيـة والقانونيّـة والمهـن الدبلوماسـيّة.

نشـير إلـى أهميـة دور الأسـتاذ الجامعـي فـي تنـاول مفهـوم الجنـدر وأبعـاده القانونيّـة والحقوقيّـة، أو فـي عرضـه بطريقـة تراعـي حقوق الجميـع، وليـس لمصلحـة طـرف علـى حسـاب طـرف آخـر: «فعنـد تدريـس المـادّة القانونيّـة يقتضـي تنبيـه الطالـب إلـى مفهـوم الجنـدر، وكيـف أنّ هـذا المفهـوم يسـاهم فـي تطويـر المبـادئ الدسـتوريّة والحرّيّـات العامّـة، سـيّما مبـدأ المسـاواة» (د. وسـيم منصـوري، 2004).[6]

مـن خـلال مقابلاتنـا، اسـتنتجنا أنّ هنالـك شـعوراً مُبَطَّنـاً وغيـر مباشَـر لمنـع التطـرّق إلـى مواضيـع تتعلّـق بالنـوع الإجتماعـي. وكمثـال علـى الطـرق غيـر المباشـرة فـي إبعـاد قضايـا الجنـدر عـن المحاضـرات والمقـرّرات، تقـول إحـدى الأسـاتذة: «عنـد تدريسـي مـادة « قضايـا الأحوال الشـخصيّة» فـي قسـم العلـوم السياسـيّة، طلـب منّـي المديـر ممازحـاً عـدم التطـرّق إلـى الـزواج المدنـي».

فـي السـنة الأولـى حقـوق، وضمـن مـادة حقوق الإنسـان، تقـول الأسـتاذة المسـؤولة عـن هـذا المقـرر إن «الموضـوع غيـر وارد فـي توصيـف المقـرر بشـكل منفصـل، فهـو يقـدم مـن زاويـة مبـدأ المسـاواة. وتقـول: «أقـدِّم موضـوع المـرأة مـن خـلال قضايـا حقـوق الإنسـان وارتباطهـا بالمبـادئ الدسـتورية كمبـدأ المسـاواة، طالمـا أن الدسـتور اللبنانـي ينـص عليـه مـن ناحيـة، وضمـن الحقـوق والحريـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة، تتطـرق إليـه مـن خـلال العوائـق الثقافيـة والاجتماعيـة التـي تتعـرض مباشـرة لحقـوق المـرأة، إذ يتـم التعامـل مـع قضايـا النسـاء كفئـة مهمَّشـة مـن زاويـة ثانيـة. ففـي حالـة الأزمـات والحـروب يتـم التعامـل مـع المـرأة

[6] https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000140700?posInSet=1&queryId=N-EXPLORE-4650a6c2-335e-4830-bfde-04c2b0b80d8c

مثل حالة الأطفال واللاجئين والعائلات النازحة وغيرهم من الضحايا».

وضمن مادّة «مدخل إلى القانون الموضوعي»، تقول الدكتورة المسؤولة عن المقرر: «أحاول التعمّق في المقارنة بين المصدر الديني للقاعدة القانونيّة والمصادر المدنيّة والأخلاقيّة. كما أتعمّق في عرض الأمثلة المتعلّقة بالمرأة التي تترك مجالاً للمقارنة. وأحياناً، أخصّص وقتاً لمناظرة حول المواضيع التي تتعلّق بمفهوم العدالة الجندريّة من الناحية القانونية، وألاحظ تفاوتاً في وجهات نظر الطلّاب التي تعكس التنوّع الإجتماعي والثقافي والديني الذي يميّز الجامعة اللبنانيّة».

4- خلاصة

هذا الرصد الأوّلي لتجارب إدخال قضايا المرأة في أرصدة التدريس والبحث في ثلاث كليّات في الجامعة اللبنانية (معهد العلوم الإجتماعيّة، كليّة العلوم الإقتصاديّة وإدارة الأعمال، كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة) هو منطلق لإثارة بعض الأسئلة المحورية حول فهم الواقع، وحول أسباب غياب هذه المفاهيم عن المناهج التعليميّة. كما يساهم هذا التوثيق في القيام بالتحاليل الضرورية بهدف اكتشاف مكامن مقاومة.

أجمع الأساتذة الذين يكوّنون عيّنة رصدنا. والذين أدخلوا مفهوم الجندر ضمن نطاق المواد التي يدرّسونها، على أنّ نجاح التجربة وأثرها في وعي الطلّاب يكمن، ربّما، في بقائها غير ممأسسة، وفي حريّة الأستاذ الجامعي داخل محاضراته، خوفاً من تقييدها من خلال النظام الإداري – السياسي - الطائفي، حامي المنظومة البطريركيّة.

المبادرات الفرديّة التي عرضناها، وإن كانت تحصل في كليّات أخرى ضمن الجامعة اللبنانيّة، هي حتّى الآن تقتصر على «التحسيس الجندري»، ولا ترتقي إلى المستوى الذي يمكن أن يُحدِث تغييراً فعليّاً في الوعي الجندري لدى طلّاب الجامعة. نستخلص، في نطاق رصدنا، أنّ هنالك مقاومة للتغيير في الجامعة اللبنانيّة من ناحية إدخال مساق الجندر أو النوع الإجتماعي بشكلٍ ممأسس، والتجارب تبقى ضيّقة النطاق والحجم كما الأثر. لذا، ثمة مجموعة أسئلة تطرح نفسها من بعد هذا الإستطلاع الأوّلي، ولا بد لبحثٍ أوسع لاحق للإجابة عن مكامن المقاومة ونوعيّتها. بالإضافة، وانطلاقاً من رصدنا، هل يمكننا أن نعتبر أنّ مقاومة مفهوم الجندر ليست من رأس الهرم الإداري، وليست من الطلّاب بل من الأساتذة؟ الإجابة على هذا التساؤل تستوجب القيام بدراسة آراء عيّنة تمثيليّة من الأساتذة والطلّاب وعمداء الكلّيات ورئيس الجامعة. لا شك، أنّ إدخال الجندر في المناهج ضمن مقرّرات أو كإختصاص أو برنامج في الجامعة اللبنانيّة ليس بالعمليّة السهلة وهو لا يُحَل بقرار، بل إنّها عمليّة معقَّدة. ويرجع هذا إلى عدّة أمور تنظيميّة وبشريّة وسياسيّة وثقافيّة، أهمّها يتمثّل بوجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدّد ثقافاتهم وتتباين، بل وتتناقض.

نودّ هنا الإشارة إلى أنّ تدريس الجندر المُمأسس ضمن مقرّرات أو إختصاصات مُعَرَّض لأن يكون مقيَّد الحرية إداريّاً، أو من خلال مناهج موَصَّفة من قِبَل القوى

البطريركيّة المتحكِّمة، وبالتالي مواد مُفَرَّغة من مضمونها الحقيقي، أو من خلال تعيين أساتذة غير كفوئين لناحية مفاهيم العدالة الجندريّة وآثارها على العدالة الإجتماعيّة والتنمية الإقتصاديّة. كما أنّ المأسسة يمكن أن تُبقي دراسات الجندر هامشيّة في أثرها الاجتماعي، كما يمكن لمأسسة الدراسات الجندريّة في الجامعة اللبنانيّة أن لا تستقطب الشرائح الإجتماعيّة على اختلافها ممّا يحدّ من أثر هذه الدراسات ضمن حدود فئة إجتماعيّة نخبويّة ثقافيّاً وإجتماعيّاً، إيماناً منّا بأنّ إدخال مفهوم النوع الإجتماعي في مناهج الجامعة اللبنانيّة هو لجميع الطلاب، وليس فقط لأولئك الذين يختارون دراسة الموضوعات المتعلّقة بالنوع الإجتماعي.

نلاحظ أنّ رئاسة الجامعة اللبنانيّة ترحّب بهذه المبادرات، وذلك من خلال تصريحات وخطابات رؤساء الجامعة. ولكنْ لا نجد بشكلٍ علني ورسمي مبادرة بإدماج مفهوم الجندر في مناهجها كما في نظامها المؤسّساتي.

نعتبر هذا السلوك المؤسّساتي بمثابة «إستجابة إجتماعيّة جندريّة» لتحوّلات ثقافيّة شكّلت طلباً إجتماعياً ملحّاً يصعب تجاهله من قِبل جامعة، تشكّل مساحة لتجاذب التيّارات المجتمعيّة اللبنانيّة على أنواعها وتطلّعاتها المختلفة والمتناقضة. فالمطلوب ليس فقط الإستجابة الخجولة مع هذا الطلب الاجتماعي، بل المبادرة التي تُدرَج في سياق المسؤوليّة الإجتماعيّة للجامعة اللبنانيّة، ضمن رؤيا استراتيجيّة مستدامة، ما يساهم في تطوير جودة التعليم العالي فيها، ويولّد تحديثاً للمناهج ومواكبة تطلّعات ومشاكل الأجيال الحاليّة والمستقبليّة. إنّ تعزيز مفاهيم المساواة الجندريّة في التعليم العالي والأبحاث في العالم العربي يشكّل أحد التحدّيات الأساسيّة التي تُثار بقوّة على المستويات الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة. ثم إنّ هذا الإدماج من شأنه أن يشكّل باباً لتحسين جودة التعليم في الجامعة اللبنانيّة ودفعها نحو النهوض بدورها في نشر وترسيخ ثقافة العدالة الجندريّة. ضمن قيم الديموقراطيّة والمواطنة والأعمال والإقتصاد والقانون. هكذا، تستعيد الجامعة اللبنانيّة دورها كأداة للتغيير.

إنّنا نعتقد أنّ العوائق التي تواجه إدراج الجندر في المناهج عديدة، تتقاطع مع العوامل التي تعيق أيّ مشروع تغيير في الجامعة اللبنانيّة، كالبيئة الداخليّة (أصحاب القرار، الأساتذة، الطلّاب) وطبيعة الهيكليّة الإداريّة البيروقراطيّة للجامعة اللبنانيّة. إلّا أنّ موضوع إدخال الجندر يعيقه، بالإضافة إلى هذه العوامل، البيئة الأبويّة الأكاديميّة واتّجاه عام لا يعتبر الجندر مساقاً أساسياً في التعليم، يتمظهر في «فتور» بوجه مبادرات إدخال قضايا المرأة في التعليم العالي. هل يمكن تخطّي هذه العوائق عندما نقوم بتهيئة الأرضيّة لدى الطلّاب، من حيث وعيهم وإدراكهم لأهميّة منظور النوع الإجتماعي ولو بشكلٍ غير رسمي؟ لذا، نرى أنّه من الأجدى، في بيئة كالجامعة اللبنانيّة، القيام بهذا الأمر في إطار نظريّة التغيير الإجتماعي لـ Gladwell (2000) في كتابه «نقطة التحول : كيف يمكن للأشياء الصغيرة أن تحدث تغييراً كبيراً».

جامعة دمشق، سوريا - المعهد العالي للفنون المسرحية: **تجربة الجندر والمسرح**

د. ميسون علي[1]

تتضمّن هذه الخلاصة التعريف بمبادرة مني لإنشاء مقرَّر، أو بالأحرى إدماج الجندر في أحد المقرّرات التي أدرّسها، إيماناً مني بأنَّ على مناهج التعليم مواكبة الوعي للتبدّل الحاصل في مكانة المرأة وأدوارها، بما هو ميزة رئيسة في حركة مجتمعنا المعاصر، أو عن التعبيرات الثقافية لذلك التبدّل، لأنَّ المنهاج التعليمي هو أكثر من انعكاس لواقع المجتمع أو تكريس لثقافته، وهو يحمل استشرافاً للمستقبل، لأنَّ موضوعه هو جيل المستقبل. لذا، أتساءل هل تُعبّر مناهجنا الجديدة عن التغييرات التي نشهد في مكانة المرأة وأدوارها وما يتبع ذلك من تبدّل في العلاقات بينها وبين الرجل؟ هل نجد فيها ما يدلّ على استشراف للمترتبات الثقافية والأيديولوجية لذلك التبدّل؟[1]

أتاح لي عملي كأستاذة لمقرّر «المسرح المعاصر» في المعهد العالي للفنون المسرحية بدمشق، اقتراح العمل على موضوع حول الشؤون الجندرية أو النسوية في مجال المسرح، وعلى الرغم من أنَّ المعهد يشمل عدة أقسام، إلاَّ أنه لم يُؤسِس لقسم للدراسات أو مركز أبحاث حول الموضوع المذكور، أو حتى إدراج الموضوع ضمن مناهج التدريس، على الرغم من أهمية هذا النوع من الدراسات المواكبة لتيار مسرحي هو «المسرح النسوي». لذلك، وبعد التداول مع مجلس قسم الدراسات المسرحية، تمَّت الموافقة على أن أدرّس الموضوع ضمن مقرّر (موضوع خاص بالمسرح) وهو مقرّر مفتوح، بمعنى أنه غير محدّد بمنهاج ثابت، إذ يُترك للمدرّس أن يقترح موضوعاً يتم تدريسه وإجراء بحوث حوله مع الطلبة بعد موافقة الإدارة ... هكذا، اقترحت موضوع «النسوية الراديكالية والمسرح»، وما أثار الرغبة لديَّ هو تاريخ طويل يتعلّق بوضع المرأة في المسرح. كانت نشأة المسرح في الغرب منذ القرن الخامس ق.م، إلاَّ أنه كان ممنوعاً على المرأة الظهور على خشبة المسرح، وقد استمر هذا حتى نهايات القرن السابع عشر، حتى صار من حق المرأة العمل كممثلة. ومع اكتساب حق الشرعية هذا، تدفّق إبداع المرأة مسرحياً، وتناول قضايا مهمّة مثل: التفرقة الخفية والظاهرة بين الرجل والمرأة. ولم يقتصر عمل المرأة على هذا الصعيد، بل أسهمت «رابطة الممثلات للدفاع عن حق الانتخاب» Franchise League Actress في تقديم مسرحيات لمساندة حصول المرأة على حق الانتخاب، كما شاركن في أكثر من حملة لإعطاء المرأة حق الانتخاب، ثم تكوّنت جماعات «المسرح النسائي» وبداية حركة التحرّر النسائي، التي واكبت مرحلة جديدة في تاريخ المسرح، وظهور «مسرح الهامش» Fringe Theatre، وناضلن ضد السلطة الهرمية التقليدية في الإدارة، وتقسيم العمل القائم على الجنس ... وبناءً على مشاركتي في مؤتمرات وندوات فكرية خارج سوريا تتناول موضوعات خاصة بالنسوية «المسرح النسائي»

[1] حاصلة على الدكتوراه في المسرح الفرنسي المعاصر من الجامعة اليسوعية في بيروت. هي أستاذة تدرس مقرري الدراماتورجيا والمسرح المعاصر في المعهد العالي للفنون المسرحية في جامعة دمشق ورئيسة لقسم الدراسات المسرحية في المعهد وكذلك كيلة المعهد للشؤون العلمية (منذ العام 2016).

والإشكاليات المتعلّقة بهذا الموضوع، والجدل الذي ثار حول هذا المصطلح، أو التصنيف، لا سيما أنه ومن خلال مراكمة جهود ناشطات ومثقفات وفنانات أصبح تياراً في الغرب، بينما لا زال شبه مجهول في جامعاتنا السورية، وما كان مثيراً للاهتمام هو الجديد في هذا المسرح على صعيد الشكل والمضمون، كونه كسر كل القواعد والأعراف، وتميّز بالجرأة في طرح قضايا كانت إلى وقتٍ قريب (تابو)، مثل «السُحاق» و«زواج المثليين» وحق المرأة في الانتخاب والعمل ... وقد تمَّ طرح الموضوع ليس فقط في المسرح الغربي، إنما حاولت إدراجه في سياق ثقافي عربي، على الرغم من قلة التجارب المسرحية العربية قياساً لما تم تقديمه في الغرب، إذ نجد على سبيل المثال، تجربة المخرجة «نعيمة زيطان» في تقديم وشجب ظاهرة العنف ضد المرأة، ضمن فرقة (أكواريوم) في الرباط - المغرب، وتجربة «زينة دكّاش» في لبنان، وتجربة «لانا الناصر» في الأردن، و«رهام عبد الرزّاق» في مصر.

وقد لاقى تدريس موضوع «النسوية الراديكالية والمسرح» - في البداية - قبولاً وحماساً من الطالبات أكثر من الطلاب، لكنْ ومع مرور الوقت، وازدياد التراكم المعرفي في المحاضرات، سرعان ما انخرط الجميع في التحضير والقراءة، وإعداد حلقات بحث لتقديمها في الصف ...

وبحسب منهاج قسم الدراسات، ينبغي أن لا يظل مقرّر «موضوع خاص بالمسرح» (الذي درّست فيه موضوعات الجندر) حكراً على أستاذ واحد، إذ ينبغي أن يتناوب على تدريسه أكثر من أستاذ، وأن تتنوّع الموضوعات التي تُدرّس ضمنه، كما يُفضّل أن يكون الأساتذة من خارج أعضاء الهيئة التدريسية، لذلك وبعد أن انتقل المقرّر إلى أستاذ آخر، وحرصاً مني على استمرارية الموضوع، اضطررت لإدماجه ضمن مقرّر «المسرح المعاصر» الذي أدرّسه منذ سنوات وحتى الآن.

وقد ركّزت في هذه الخلاصة على تجربتي في تدريس مقرَّر «النسوية الراديكالية والمسرح»، ولم أتطرّق - فعلاً- إلى تجارب مماثلة ربما في جامعة دمشق، أولاً لأننا، أي المعهد العالي للفنون المسرحية بأقسامه الخمسة (التمثيل - الدراسات- السينوغرافيا - تكنولوجيا المسرح - الرقص) مؤسسة إبداعية مستقلة عن الجامعة، بمعنى هناك إشراف علمي فقط من الجامعة، ولا تسري علينا كل قوانينها، والمعهد يتبع وزارة الثقافة بشكل مباشر، وهذا لا يمنع من الاستفادة دائماً من الخبرات الأكاديمية في الجامعة (كلية الآداب والعلوم الإنسانية مثلاً)، والتي تتقاطع مناهج كلياتها مع المسرح بشكل أو بآخر . ورغبة في الاطلاع على تجارب الآخرين للاستفادة منها، توجّهت بالسؤال لإدارة كلية «علم الاجتماع» في الجامعة لمعرفة ما إذا كان هناك دراسات جندرية في الكلية، أو مقرَّر يتعلق بالجندر، وعرفت بأن الجندر يُدرّس ضمن مقرّر (علم اجتماع التنمية) كمبحث، وليس كمادة كاملة أو كتخصّص! كما تم تأسيس «مركز المرأة للدراسات والتنمية» عام 2004 في «جامعة البعث» في مدينة حمص، بموجب قرار مجلس الجامعة، كمركز متخصّص بقضايا المرأة بشكل عام والمرأة المهندسة بشكل خاص، ودراسة واقعها، ورصد دورها وحصر البيانات والمعلومات المتعلّقة بها، بالتعاون مع مؤسسات من خارج الجامعة. تطوير البحث العلمي المرتبط بقضايا النوع الاجتماعي والدراسات النسوية وفتح برنامج الدبلوم والماجستير، وربط هذا البرنامج مع

الكليات المعنية، والبحث عن منح أكاديمية للنساء في مختلف المجالات العلمية. مقتل رئيسته د. «أحلام عماد» من (كلية الهندسة البتروكيميائية) في 28 /6/ 2012، لكن للأسف لم يتم تفعيل المركز. ومن الجدير بالذكر أن «الجندر» لم يعد كمفهوم رائجاً الآن في الدراسات الاجتماعية، تقول أكاديمية في (كلية علم الاجتماع): « تم الاستعاضة عنه بمفهوم (المساواة بين الجنسين)، لأنه كما صرّحت إحدى الأكاديميات: «لم يؤدِّ المهمة المطلوبة منه، وأحاط به سوء فهم كبير في البلدان العربية، وهذا لا يعني أنه تم الاستغناء عنه، لكنه لم يعد يتصدّر الواجهة، مفهوم (المساواة بين الجنسين) على أساس حقوق الإنسان والمواطنة غدا أكثر حضوراً». عدا ذلك، وبالعودة إلى أنشطة وأبحاث الهيئة السورية لشؤون الأسرة، ظهرت دراسات ضمن أبحاث استراتيجية الشباب، ومنها دراسة معمّقة بعنوان: « الشباب والنوع الاجتماعي».

وعن سبب غياب مركز أبحاث للدراسات الجندرية في الجامعة، لا سيما وأن (كلية علم الاجتماع) تأسست في جامعة دمشق منذ عام 1947، فإنَّ أحد الإداريين يعزو الأسباب إلى «الإهمال والتخلّف»!

ورغم غياب مراكز متخصصة بالدراسات الجندرية، نجد دعوات أهمها ما طالب به تجمّع (سوريات من أجل الديمقراطية) «ببناء دستور حسّاس للنوع الاجتماعي». وبالعودة إلى النص المنشور على موقع (سوريات من أجل الديمقراطية) نجد أن لا جديد سوى التأكيد على إظهار المؤنث في لغة صياغة الدستور: « استخدام لغة تشتمل على المذكّر والمؤنث». أما البنود الأخرى، فقد سبق طرحها والمطالبة بها منذ سنوات، عندما طالبت منظمات وهيئات منها «الهيئة السورية لشؤون الأسرة»، ونساء تبنَّين قضايا المرأة والدفاع عن حقوقها، طالبن بضرورة تعديل قانون الأحوال الشخصية في سوريا، ومن ذلك: « إنشاء لجنة المساواة الجندرية لمكافحة جميع أشكال التمييز والعمل وفقاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية لحماية حقوق المرأة (...) وتطبيق أحكام خاصة تواجه الفجوة العامة / الخاصة، واعتماد بنية أسرة المساواة ذات الأحكام المتساوية ... إلخ. بناء دولة يضمن دستورها حقوق الإنسان لجميع مواطنيها، نساءً ورجالاً، والمساواة التامة بين جميع المواطنين في حقوق المواطنة، ويُجرِّم كل أشكال التمييز ضد المرأة، كما وردت في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية، وبالتحديد اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة Cedaw».

وبالعودة إلى ما يتعلّق بإدماج الجندر في المقرر الذي قمت بتدريسه في المعهد العالي للفنون المسرحية، فقد بذلت جهداً مُضنياً في سبيل ذلك، ولكي يستمر المقرّر، وحاولت الخروج عن نطاق المحاضرات النظرية، بالتشبيك مع قسم التمثيل في المعهد، بالاستفادة من تدريسي للمقرّر نفسه (المسرح المعاصر) لطلبة قسم التمثيل، ولم يكن من السهل إقناع رئاسة قسم التمثيل برغبتي والفائدة المرجّوة منها، وعدم الحماس من قبل الإدارة كان بحجّة أنني أحيد عن المنهاج! ولم يكن هناك تعاون من أجل أن تكون التجربة مشتركة مع قسم الدراسات، خاصة وأنني أردت العمل من خلال صيغة «المسرح التفاعلي» بمشاركة مجموعة من طلبة القسمين ... ولكن لم يُكتب للتجربة الاستمرار، واكتفيت من الناحية النظرية والعملية، بالاستعانة بشكل كبير بطلابي في قسم الدراسات

المسرحية، في تجربة «المسرح التفاعلي» مع النساء في سجن «عدرا المركزي» في إحدى ضواحي دمشق.

ورشات عمل في «المسرح التفاعلي» والكتابة المسرحية «جرائم الشرف»

المسرح التفاعلي في سجن النساء:

عبر تقنيات وضعها المسرحي البرازيلي «أوغستو بوال» (A- Boal(1931- 2009 في عمله ضمن سُمي ب(مسرح المضطهدين)_ وهي تسمية أطلقها «بوال» على أسلوب عمله في مناطق مُهمّشة في أمريكا اللاتينية، تسود فيها الأمية والفقر والجهل، وكذلك عمله في مصحات عقلية وفي السجون – وقد عُرف (مسرح المضطهدين) في سوريا بالمسرح التفاعلي .

كما قلت، وعبر تقنيات هذا المسرح، حاولت التشبيك مع (قسم التمثيل) في المعهد، للعمل مع السجينات في «سجن عدرا»، في إحدى ضواحي دمشق، بعد مفاوضات وإجراءات طويلة ومنهكة مع وزارة الداخلية وإدارة السجن، تم السماح لي وللمجموعة التي تعمل معي دخول السجن، والعمل مع السجينات ... والعمل بعد اختيار التعرّف على السجينات وطبيعة مشاكلهنَّ، والجُرم أو السبب الذي أوصلهن إلى السجن (أسباب منها : المخدرات - الزنا - السرقة - القتل) ومدة عقوبة السجن لكل واحدة منهنَّ، تم الاستماع بالتفصيل إلى حكاية كل سجينة، ومن ثم بعد نقاش مطوّل مع السجينات، لإقناعهنَّ بخوض تجربة المسرح التفاعلي، استجاب عدد لا بأس به منهن، جلسات طويلة مع السجينات، وإجراء تمارين مسرحية كثيرة بالاستفادة من منهج «أوغستو بوال» في كتابه (ألعاب للممثلين وغير الممثلين)، أظهرت هذه التمارين نتائجها : الوعي الواضح لوضع السجينات، ومن خلال النظرة الجديدة إلى واقعهن، والقصص التي ترويها كل سجينة. تم بناء العرض داخل السجن، في قاعة مساحتها عبارة عن (4 م عرض و6 م طول) في وسطها مقاعد للمتفرجين من داخل وخارج السجن، مونولوجات ومشاهد من إعداد السجينات وأدائهن وبحضور شخصية أساسية هي المهرج أو «مدير اللعبة» (أدت الدور إحدى السجينات) وهي تقود العرض وتعلّق على المشاهد وتتولى الانتقال بالجمهور من مشهد إلى آخر، ومن حكاية أو مونولوج إلى آخر ... وقد تولى طلاب قسم الدراسات تدريب السجينات وتحضير كل ما يتعلّق بالجانب الفني والتقني في العرض، وبمساعدة بعض الطلاب من قسم التمثيل (بشكل تطوّعي). أما العرض، فكان عبارة عن مساحة للتعبير عن آراء السجينات في ظل التطوّرات المتزايدة داخل السجون، وفرصة لمد جسر يُوصل أصواتهنَّ إلى المجتمع المدني، ومن شأن ذلك أن يساهم في عملية إصلاح السجينات، وإعادة تأهيلهنَّ داخل السجن، وأن يُهيىء السجينة خلال فترة حكمها، لتكون منتجة ومتفاعلة مع المجتمع المحيط بها اجتماعياً.

الكتابة المسرحية عن «جرائم الشرف»:

كنتُ قد أشرفت عام 2005 على ورشة كتابة مسرحية، عنوانها «جرائم الشرف»، وتم خلال الورشة إنتاج ستة نصوص حول الموضوع، من قبل مجموعة من خريجي قسم الدراسات المسرحية في المعهد، عالجت النصوص الموضوع من زوايا وحالات مختلفة، وأظهرت مدى القهر والعنف والظلم الواقع على ضحايا هذا النوع من الجرائم، ترافق ذلك مع مطالبة منظمات حقوقية وشخصيات

سياسية ودينية بارزة بتشديد العقوبات على هذه الجرائم, رغم صدور تعديل قانوني يفرض عقوبة على الجاني (السجن لمدة سنتين على الأقل) بعد تعديل المادة 584 من قانون العقوبات السوري, من خلال مرسوم رئاسي في تموز 2009, تم بموجبه تشديد العقوبة على الجاني... ورغبة مني ومن مجموعة المشاركين في ورشة الكتابة, ودعماً لقضية ضحايا جرائم الشرف, أردنا نشر النصوص, بعد أن اكتملت من الناحية الفكرية والفنية والدرامية, ولكننا فوجئنا بعدم موافقة وزارة الإعلام على نشرها, إلى أن تمَّ نشرها بعد سنوات خارج سوريا, بدعم من مؤسسة «المورد الثقافي» .

فاصلة وليس خاتمة:

كي لا يبقى العمل في هذا النوع من «الدراسات الجندرية» مرتبطاً بجهود فردية, لها علاقة باهتمام أستاذ معيّن دون آخر, إضافة إلى حماس الطلاب في العمل؛ ومن إحدى نتائج هذا الاهتمام المتزايد من الطلبة, تقديم اقتراح من إحدى الطالبات بأن تكون أطروحة تخرّجها من قسم الدراسات المسرحية عن «المسرح المثلي», الذي تناول قضايا المثلية الجنسية على صعيد الكتابة والعرض.

انطلاقاً من كل ما سبق ذكره, تولّد لديّ الدافع للمطالبة بإنشاء قسم للدراسات الجندرية في المعهد العالي للفنون المسرحية, بحيث يتم تأهيل كادر تدريسي له من أساتذة قسم الدراسات المسرحية في المعهد, والاستعانة بخبرات أساتذة اختصاصيين من خارج المعهد, إضافة إلى عقد فعاليات تتضمّن تدريبات ومحاضرات, وإجراء أبحاث ميدانية يقوم بها فريق عمل حول مواضيع ذات صلة بالمسرح النسائي, وقد لاقى الاقتراح الترحيب من إدارة المعهد من حيث المبدأ, ولكن حال دون انتقال الاقتراح إلى حيّز التنفيذ صعوبات عدة, أهمها : الميزانية التي يتطلبها هكذا مشروع - البنية التحتية اللازمة وتوفّر قاعات للتدريس والمحاضرات - توافر كادر تدريسي مؤهل بما يكفي. والأمر ازداد صعوبة مع هجرة الأساتذة الأكاديميين إلى خارج سوريا أثناء الحرب, إذ تركت الحرب السورية بتداعياتها السلبية, وما خلّفته من دمار, أكبر الأثر على الحياة الاجتماعية والثقافية والتعليمية.

نشير أخيراً إلى أن «... عملية إدماج «الجندر» Mainstreaming في المناهج التدريسية ليست مُيّسرة, وما تنتجه مثير للجدل, في أقل تقدير, فهي تصطدم بيقينيات ذهنية أحياناً وعاطفية أحياناً أخرى»,[2] الأكاديميين وغير الأكاديميين, و»يتعيّن على هؤلاء, استيعاب القلق الذي ينجم عن وضع هذه اليقينيات موضع تساؤل, وهي لذلك مهمة صعبة ومعقّدة, لكنها, برأيي, ضرورية, ومن الصعب تفاديها, إذا رغبنا في أن نواكب روح العصر السائدة» .[3] وكما يقول تومسون: « إن غاية العلوم الاجتماعية ما بعد الحداثوية, ليست اكتشاف الحقيقة, بل نقض المعارف المُهيمنة التي تقمع الناس».[4]

[2] بيضون, ع.ش. (2012), الجندر ماذا تقولين, دار الساقي, بيروت, ص. 55

[3] المرجع نفسه.

[4] Thompson, Linda (1992), "Feminist methodology for family studies", Jour of marriage and the family, 54 Feb, 3-18.

جامعة بغداد، العراق - مركز دراسات المرأة:
إدماج النوع الاجتماعي في مقررات الجامعات العراقية

د. أسماء جميل[1]

نظرة عامة

بدأت الدراسات الخاصّة بالمرأة متأخرّة نسبياً في العراق[2]، وعلى مدى 47 عاماً من تاريخ الدراسات العليا، لم يحظَ هذا المجال المعرفي إلّا بجزء يسير من اهتمامات الباحثات والباحثين، وغالباً ما يأتي تناول قضايا النساء في سياق الاهتمام بظواهر عامّة، أو بمشكلات اجتماعية، وليس انطلاقاً من الاهتمام بضرورة زيادة المعرفة وتقديم فهم لقضايا المرأة في العراق.

وظلَ النتاج المعرفي يعاني نقصاً كبيراً في عدد ونوعية الدراسات النسائية، ويدور بعيداً عن واقع المرأة الذي يشهد، منذ أكثر من 40 عاماً، تحوّلات كبيرة. ومساهمة المرأة في تطوير المعرفة في هذا المجال ظلَّت هي الأخرى محدودة.

طُرحت قضايا المرأة حتى العام 2003 وفقاً لتوجّهات الدولة والحزب الحاكم آنذاك. ومن الواضح أنَّ الكثير من الموضوعات التي تكشف عن التراجع الدراماتيكي في وضع المرأة نتيجة للحروب والعقوبات الاقتصادية ظلَّت موضوعات مسكوتاً عنها، مما عتّم على سياسات التمييز والإقصاء ضدَّ المرأة في العراق التي تشكّلت خلال هذه الفترة.

في المقابل، تمّ تشجيع الدراسات التي تتماشى مع توجّهات السلطة والتي تحمل مضامين تتعارض أحيانا مع حقوق المرأة والمواثيق الدولية.[3] وقد ساهمت العزلة المعرفية والأكاديمية التي رافقت العقوبات الاقتصادية والتي استمرّت 12 عاماً، في عزل الباحثين والباحثات العراقيات عن التطوّرات الهامة في المفاهيم والمقاربات والنظريات التي شهدتها دراسات النوْع الاجتماعي خلال العقدَين الاخيرَين من القرن المنصرم.

شهدت المرحلة التي أعقبت أنهيار السلطة في العراق عام 2003، نموّاً غير مسبوق في عدد المنظَّمات النسائية التي تعتمد المواثيق الدولية الخاصة بالمرأة اطاراً مرجعياً، وتتركّز نشاطاتها حول قضايا العنف وتعديل التشريعات والقوانين وتعزيز دور المرأة في بناء السلام. وقد رافق النشاط الحركي اهتمام بحثي بقضايا المرأة. وأصبح البحث في هذه المجالات جزءاً من نشاطات المجتمع المدني الهادفة إلى مناهضة العنف ضد المرأة ودعم النساء. ومع أنَّ النتاج المعرفي بقي محدودا لكنه استطاع الترويج لقضايا ومفاهيم جديدة في اطار النوْع الاجتماعي سرعان ما تُرجمت إلى عناوين رسائل ماجستير وأطاريح دكتوراه، مثل الاتجار بالنساء، والعنف ضد المرأة.

[1] باحثة وناشطة متخصصة بقضايا المرأة، حاصلة على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع وتعمل حاليا في مركز دراسات المرأة التابع لجامعة بغداد.
[2] أوّل دراسة اكاديمية متخصصة تناولت المرأة، نوقشت في جامعة بغداد في العام -1975 بعد ثلاث سنوات من تأسيس الدراسات العليا في في العام 1972.
[3] مثال على ذلك رسالة ماجستير حملت عنوان "دور الزواج المبكر في تحقيق الامن السكاني" التي أ نوقشت في العام 2004.

كما ساهمت وكالات الأمم المتحدة والمنظَّمات الدولية في توفير البيانات ونشر المعارف حول المرأة

منها تقييم للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء للكشف عن مدى حساسيتها للنوع ألاجتماعي. والمسوحات التي تتناول بشكل مفصَّل أوضاع النساء في العراق والرصد المنتظم لانتهاكات حقوق المرأة في العراق، وتمويل دراسات ميدانية موسعة عن واقع النساء.

غير أنَّ التجربة العراقية في مجال دراسات المرأة لا تزال في مراحلها الأولى، وتحتاج إلى مزيد من الجهد لتطوير المعرفة بقضايا النوْع الاجتماعي في العراق. وستحاول الورقة الحالية أنْ تلقي الضوء على أهمّ الفجوات والتحدِّيات التي تواجه إدماج وتطوير منظور النوْع الاجتماعي في الجامعات العراقية.

أولاً: النوْع الاجتماعي في المقرَّرات الدراسية

تفتقر الجامعة العراقية إلى برنامج دراسي أو تخصّص علمي، يمنح شهادة الماجستير أو الدكتوراه في مجال دراسات المرأة والنوْع الاجتماعي، ممَّا أثَّر في قلّة عدد المختصّات والمختصّين في هذا الحقل.

وحتى العام 2003، لم يكن هناك أيّ مقرَّر، أو مفردة ضمن مقرَّرات ومناهج دراسية أشمل ذات علاقة بالدراسات النسوية أو علم اجتماع المرأة.

دفعت التحولات السياسية التي شهدها العراق بعد عام 2003 إلى الاهتمام بحقوق الانسان والديمقراطية. وقد تبنَّت وزارة التعليم العالي منهجاً أو مقرَّراً لحقوق الانسان يدرَّس في المرحلة الأولى لكافة الاختصاصات في الجامعات، يتناول الجوانب المختلفة لحقوق الانسان، بما في ذلك حقوق المرأة.[4] ومع أنَّ المقرَّر تضمّن صفحة واحدة عن المرأة، غير أنَّ بعض الكلِّيات[5] قد وسَّعت دائرة الاهتمام، وأفردت فصلاً دراسياً يتناول المرأة والقانون، والقيادات المدنية. كما حاول بعض مدرِّسي المادّة ادخال عناوين أخرى لها علاقة بالمرأة، من مثل «اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة» ومسائل العنف ضد المرأة في هذا المقرَّر.[6]

في العام 2015-2016 أُقرَّ مشروع تطوير وتحديث مناهج علم الاجتماع في الجامعات العراقية الذي نفذته وزارة التعليم العالي في العراق، واستحداث مقرَّر علم اجتماع المرأة، بوصفه منهجاً دراسياً، يُدرَّس بمعَّدل ساعتين اسبوعياً في المرحلة الثالثة لأقسام علم الاجتماع في الجامعات العراقية. الهدف من استحداث هذا المقرَّر، كما حدَّده المشروع، هو التعريف بأهمّ النظريات النسوية ومشكلات المرأة المعاصرة والأدوار المتحوّلة للمرأة.

كما استُحدث في العام نفسه لمرحلة الماجستير في قسم الاجتماع فقط مادة جديدة بعنوان «علم اجتماع النوْع» . وهذه هي المرة الاولى التي يتّم فيها إدماج النوْع الاجتماعي في المقرَّرات الدراسية في الجامعة العراقية. لكن هذا المقرَّر بقي

[4] كتاب منهج حقوق الانسان لمؤلِّفه الدكتور رياض عزيز.
[5] من هذه الكليات، كلّية العلوم للبنات وكلّية التربية للبنات في جامعة بغداد.
[6] مقابلة مع التدريسي سنان سعيد، مدرِّس مادة حقوق الانسان والديمقراطية في كلّية التربية للبنات - جامعة بغداد، أجرتها الباحثة في إبريل 2019.

محدوداً ومقتصراً على قسم الاجتماع فقط، إذ لم تشهد أقسام التاريخ، مثلا، مقرَّراً او منهجاً حول تاريخ النساء؛ وعلى الرغم من أنَّ قسم الاجتماع في كلّية الاداب يتضمَّن فرعَي الخدمة الاجتماعية والانثروبولوجيا، إلّا أنَّ هذا المنهج اقتصر على فرع الاجتماع فقط في الدراسات الأولية والعليا.

ثانياً: مراكز الأبحاث

حتى العام 2016، لم يكن هناك أي مركز بحثي متخصّص بقضايا المرأة أو النوْع الاجتماعي، باستثناء وحدة بحوث المرأة التي تأسست في نهاية التسعينيات من القرن العشرين وكانت تابعة لكلّية التربية للبنات. لم تضطَّلع هذه الوحدة بإنتاج البحوث، واقتصر عملها على إقامة فعاليات غير منتظمة (مؤتمرات وندوات ومحاضرات) تخصّ المرأة. ولم يخصَّص لهذه الوحدة ملاك من الباحثين والمدرِّسين؛ هناك فقط مديرة لهذه الوحدة، عادة ما يتمّ تنسيبها من أحد اقسام الكلّية وموظّفة واحدة. وفي محاولة لتطوير هذه الوحدة، من خلال تحويلها إلى مركز بحثي، وفي عام 2015، تمّ إنشاء مركز دراسات المرأة في جامعة بغداد التي تضم 9 مراكز بحثية أخرى. تأسّس المركز استجابة لتوصيات مؤتمر السكّان الأول الذي عقدته اللجنة العليا للسكّان في العام 2013، والذي دعت فيه إلى ضرورة إنشاء مركز بحثي متخصّص بقضايا المراة، وعلى أثر اقتراح من وزارة المرأة المنحلّة. فقد قادت وزيرة الدولة لشؤون المرأة السابقة جهود إنشائه بدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) الذي ساهم في دعم إنشاء مركزَين آخرَين لبحوث المرأة في نفس الفترة: في جامعة كربلاء، وجامعة أخرى في السليمانية. والهدف من استحداث المركز، كما جاء في طلب إنشائه، هو توظيف البحث العلمي في معالجة المشكلات والقضايا الاجتماعية التي تعتري واقع المرأة في العراق. و مهمَّته الأساسية إنتاج الأبحاث الميدانية والدراسات.

يتألّف المركز من ثلاثة أقسام: قسم بحوث التمكين وبناء القدرات، وقسم بحوث السياسات والتشريعات، وقسم ثالث لم تتَّضح طبيعته حتى الآن، تحت مسمَّى بحوث المجتمع الدولي. لم تتمّ المصادقة على أقسام المركز حتى وقت إعداد هذا التقرير.

واجه المركز صعوبات كبيرة بسبب عدم قناعة الجهات المعنية بضرورة استحداث مركز لدراسات المرأة وجدوى المضيّ بهذا المشروع؛ كما واجَهَ المركز تحدّياً آخر، وهو صعوبة وجود مختصّين في هذا المجال؛ إذ اقتصر وجود هؤلاء على عددٍ محدود من الباحثين، غالبيتهم من الذكور، ومن حقول معرفية مختلفة، والبعيدين في اهتماماتهم وانشغالهم العلمي عن قضايا النساء.

لا يوجد تقييم يعتمد معايير دقيقة لمراكز البحوث في الجامعة العراقية. ومن ناحية الموازنة، لم يُرصد للمركز أي موازنة، أو تمويل، يمكن أن يساهم في تطوير البحث في مجال المرأة. والمركز عاجز حتى الآن عن جلب تمويل، أو منح خارجية، على الرغم من تزايد الطلب على البحوث الخاصة بالمرأة من جانب المنظَّمات الدولية والمؤسَّسات ذات العلاقة. وهناك ضعف واضح في التنسيق واتفاقيات التعاون مع المؤسَّسات البحثية الأخرى، محلِّية كانت أم إقليمية أم عالمية.

ومع أنَّ كلّ باحث في المركز، وعددهم الآن (10)، ملزمٌ بإعداد ثلاثة بحوث سنويا في مجال المرأة، غير أنَّ مجموع ما ينتج يغلب عليه الطابع النظري، ويرتبط بموضوعات تمّ لإشباعها بالدراسة، وغالبا ما يتناول أوضاع المرأة بشكل عام، ويتغاضى عن واقع المرأة في العراق. واحدٌ من أسباب التوجّه نحو الدراسات النظرية، والابتعاد عن الدراسات الميدانية، هو عدم وجود نظام تفرُّغ للباحثين لإنجاز بحوث ميدانية؛ فالباحثون مُلزمون بساعات عمل يجب أن يقضوها في مكاتبهم؛ ما يدفعهم إلى اختيار موضوعات يمكن إنجازها داخل المكتب. وبشكل عام، لم يتمكَّن المركز من تقديم أية إضافات إلى رصيد المعرفة بواقع المرأة في العراق.

ثالثاً: المنجز المعرفي الخاص بالمرأة والنوْع الاجتماعي في الجامعة العراقية.

الرسائل والأطاريح في قسم الاجتماع

1- الأرقام ودلالتها.

على الرغم من النموّ الكمّي في عدد الرسائل والأطاريح التي أنتجها قسم الاجتماع في جامعة بغداد منذ بداية تأسيسه في العام 1972، فإنَّ نسبة الدراسات الخاصة بالمرأة لم تتجاوز الـ10% في واحد من أكثر العلوم الإنسانية ارتباطاً بموضوعات النوْع الاجتماعي والمرأة. فمن بين 608 رسائل وأطروحات أنتجها القسم، كانت حصّة الرسائل والأطاريح المتعلقة بالمرأة 65 رسالة واطروحة.[7]

معظم الدراسات أُنتجت بعد العام 2003. هذا يعني أنَّ المشكلات والتحولات في عالم المرأة خلال فترة السبعينيات وما قبلها، ظلَّت بعيدة عن متناول البحث، ولم تحظَ بالتوثيق والدراسة.

وحتى عام 2004، ساد توجّه عام بأنَّ قضايا المرأة من الموضوعات الصغيرة التي لا ترقى إلى مستوى دراسة الدكتوراه، ولا تشكِّل تحدّيا معرفياً يتصدَّى له الباحثون في مرحلة الدكتوراه.[8]

تزايدت الدراسات التي تعالج قضايا المرأة بشكل واضح بعد التحوُّلات السياسية والاجتماعية التي أعقبت انهيار السلطة في العراق في عام 2003، إذ إنَّ 66.6% من الدراسات الأكاديمية التي تناولت المرأة قد أُعُّدت بعد عام 2003، وخلال الـ15 سنة الأخيرة.[9]

ويرتبط هذا النمو الكمّي، في جزء منه، بزيادة النتاج المعرفي في قسم الاجتماع بشكل عام، والذي تنامى بشكل لافت خلال العقد الأخير. وتُفسَّر هذه الزيادة بارتفاع أعداد المقبولين في الدراسات العليا، رافقه زيادة ملحوظة في أعداد الإناث المقبولات بعد أن كان هناك تفاوت كبير في نسب القبول في الدراسات العليا في قسم الاجتماع لصالح الذكور.[10] وقد أثَّرت الزيادة في عدد الإناث في ارتفاع عدد الدراسات الخاصّة بالمرأة، إذ غالباً ما تتصدّى الإناث لهذه القضايا أكثر من الباحثين الذكور.

[7] بلغ عدد أطاريح الدكتوراه التي تناولت إحدى القضايا المرتبطة بالنساء 17 أطروحة. أمَّا عدد رسائل الماجستير حتى العام 2019، فقد بلغ 48 رسالة.

[8] منذ عام 1987 , وهو العام الذي بدأت فيه دراسة الدكتوراه ولغاية عام 2004 , أي خلال 14 عاماً على بداية برنامج الدكتوراه في قسم الاجتماع في جامعة بغداد، لم تُنجز أي أطروحة دكتوراه تخصُّ المرأة، باستثناء أطروحة واحدة تمّ إنجازها عام 1998 حول اتجاهات الفتاة العراقية نحو مهنة التمريض، وأسباب العزوف عنها- دراسة اجتماعية.

[9] ابلغ عدد الرسائل والأطاريح خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة التي أعقبت انهيار السلطة، 42 دراسة؛ وهذا ضعف عدد الرسائل والأطاريح التي أنتجها القسم خلال 30 سنة من تأسيسه وحتى العام 2004، والبالغة 21 رسالة ماجستير واطروحة دكتوراه واحدة.

[10] بلغت فجوة النوع الاجتماعي أقصاها في العشر سنوات الأولى من تأسيس الدراسات العليا ,حيث بلغت نسبة الإناث 10% بالمقابل 90% للذكور. لكن هذه النسبة اخذت بالارتفاع حتى وصلت الى 41.7% للإناث خلال العشر سنوات الأخيرة 2010-2019.

وقد تزامن هذا النموُّ في عدد الدراسات الخاصّة بالمرأة مع اتساع النشاط النسائي في العراق، وازدياد عدد الجمعيات والمنظَّمات النسائية التي استطاعت أنْ تروِّج لموضوعات ومفاهيم جديدة لم تكن معروفة ومتداولة في الوسط الأكاديمي العراقي.

2- الموضوعات ذات الاولوية في دراسة المرأة:

على الرغم من التنوّع والتعّدد في الموضوعات التي تناولت قضايا المرأة، غير أنَّ هناك تفاوتاً واضحاً في عدد الدراسات في كل تخصّص أو مجال، اذ تمَّ التركيز على موضوعات معيَّنه؛ في المقابل، تمَّ إهمال موضوعات أخرى، مما يعكس عدم وجود خطّة أو رؤية واضحة لتطوير الدراسات الخاصّة بالمرأة في الجامعة العراقية.[11]

إلى ذلك، فقد تناول 22% من الدراسات على المرأة والعمل.[12] وحظيت التحوّلات الاجتماعية وأثرها على المرأة في العراق باهتمام عدد من الباحثين، اذ بلغت نسبة الدراسات التي تناولت واقع النساء ضمن هذا المجال 10%. ومع ذلك تبقى هذه النسبة قلية قياساً بحجم التحوّلات والتغيّرات التي مرّ بها العراق خلال الأربعين سنة الماضية، والتي تركت انعكاساتها الواضحة على المرأة العراقية، وفي كافة جوانب الحياة. وكانت الجريمة مجالاً حيوياً ركّزت عليها الدراسات الخاصة بالمرأة في الجامعة العراقية، إذ بلغت نسبة الدراسات التي تناولت المرأة ضمن هذا الإطار 7,5% ، وبواقع 5 رسائل ماجستير. غير أنَّ جلَّ هذه الدراسات تناولت المرأة المجرمة، مما قد يشكِّل، في تقديري، توجّها لا يصبّ في صالح قضية المرأة؛ فالتركيز على هذه الموضوعات فيه إدانه للمرأة، أكثر من كونِه نصرةً لقضاياها.

ويرتبط الاهتمام بهذا الموضوع بتخصّص الباحثات، إذ أنَّ النسبة الأكبر من طالبات الدراسات العليا يتوجّهن إلى التخصّص في قسم الخدمة الاجتماعية، في إطار تنميط جنسي للتخصّصات في قسم الاجتماع؛ إذ تتركّز النسبة الأكبر من الطالبات في قسم الخدمة الاجتماعية.[13]

وقد انعكس التنميط الجنسي للتخصّصات في قسم الاجتماع، على عدد الدراسات التي تتناول المرأة أنثروبولوجياً، فلم يتجاوز عدد الدراسات التي تناولت المرأة، من منظور ومنهج أنثروبولوجي، رسالتَي ماجستير فقط. وقد أثَّرت هذه الندرة في تقديم فهم لواقع المرأة في العراق، حيث تُتيح المناهج الانثروبولوجية الولوج إلى موضوعات وزوايا لايمكن الوصول إليها إلّا من خلال هذا الحقل المعرفي.

دخل موضوع العنف ضدّ المرأة لأوَّل مرَّة في الدراسات الأكاديمية في العراق في العام 1996. الجدير بالذكر أنَّ الدراسة تناولت العنف ضدّ المرأة في فلسطين، حيث كانت الباحثة من فلسطين وتدرس في جامعة بغداد. وفي تقديري، لم يكن المفهوم متداوَلاً أو معروفاً في الأكاديميا العراقية حتى عام 2003، بسبب العزلة الثقافية والمعرفية التي عاشها العراق أبّان التسعينيات بسبب العقوبات الاقتصادية التي استمرت 12 سنة؛ الأمر الذي

[11] خالد حنتوش

[12] بلغ عدد الدراسات التي تناولت المرأة، ضمن هذا المجال، 10 رسائل ماجستير و 4 أطاريح دكتوراه.
ومعظم هذه الدراسات تعود إلى العقد الأول من تأسيس الدراسات العليا في العراق للفترة من 1974- 1985، اذ بلغ عدد الرسائل حول هذا الموضوع في هذه الفترة 5 رسائل ماجستير.

[13] خالد حنتوش

أخّر دخول الكثير من المفاهيم والموضوعات التي اتسعت الدراسات حولها في المنطقة العربية في تلك الفترة. وكانت أوّل دراسة تتناول العنف ضد المرأة في العراق جرت في العام 2008.[14] وبلغت عدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع اربع دراسات, في حين ظهر مفهوم النوْع الاجتماعي في عناوين الدراسات التي أنتجها قسم الاجتماع لأول مرة في العام 2012, ولم يتجاوز عدد الدراسات التي حمل عنوانها هذا المفهوم سوى اثنتين.[15]

وبشكل عام, تميَّزت الدراسات الخاصّة بالمرأة بطابعها العام والشمولي الذي يتناول واقع المرأة على مستوى الماكرو وليس الميكرو, وظلَّت مشكلات القاع , وعالم الحياة اليومية, غائبة عن اهتمامات الباحثات والباحثين الذين تناولوا قضايا المرأة.

وتشير عناوين هذه الدراسات إلى أنَّها اهتمَّت بأحوال النساء المتعلِّمات والعاملات والطالبات والنساء في مواقع صنع القرار, وأُهملت المرأة الريفية وربَّات البيوت والنساء الامِّيات؛ فبقيت مشكلات هذه الفئات وعوالمهن بعيدة عن الفهم والدراسة.

كما ركَّزت الدراسات الخاصة بالمرأة على العاصمة بغداد مجالاً مكانياً لإجراء الدراسات, ممَّا ترك فجوة معرفية كبيرة. فالتباينات بين النساء في العاصمة والمحافظات الأخرى, ذات المرجعيات التقليدية والتي يغلب عليها الطابع الريفي أكثر من المديني, ظلَّت غير واضحة, وبعيدة عن الدراسة.[16]

3-الاعتبارات المنهجية والنظرية

جميع الدراسات التي أُنتجت حول المرأة في قسم الاجتماع ذات طابع ميداني. ومع أهمية الدراسات الميدانية في كشفها عن الوقائع, غير أنَّ إهمال الدراسات النظرية قد ترك فجوة واضحة في مجال المعرفة بالمقاربات والنظريّات الحديثة التي طوَّرتها الدراسات النسوية, كما تركت فجوة في مجال علم اجتماع العلم (علم اجتماع الجندر).

واعتمدت جميع الدراسات على المنهج الكمِّي, وتحديداً الوصفي, باستخدام طريقة المسح بالعيِّنة؛ وقد أصبح معروفاً اليوم أنَّ من غير الممكن الوصول إلى نتائج مهمَّة وقيِّمة في الموضوعات الخاصة بالمرأة بالاعتماد على المناهج الكمِّية, حصراً؛ فهي غير قادرة على أنْ تتوغّل في عمق الموضوعات التي يتطلب الغوْص فيها الوصول إلى العالم الداخلي لخبرات الآخرين.

ولم توفِّر الدراسات حقائق مهمَّة عن واقع النساء؛ فالصبغة الوصفية, والنزعة إلى تكميم الظواهر المتعلقة بالمرأة, جعلتها تتناول الظاهرة من الخارج, وتهتمّ بما هو عام كما تُظهره الإحصاءات وتُبرزه, وتعمل على طمس كلَّ ماهو خاص, ممَّا جعلها محاولاتٍ لترسيخ المعتقدات والمقولات العلمية الجاهزة, أكثر من كونها محاولاتٍ لتقديم معرفة علمية مُضافة. ولم تحاول أية دراسة اعتماد المنهج التاريخي, وبما يمكن أن يكشف عن حياة

[14] الاتجار بالنساء/ جرائم الأصول.

[15] أطروحة الدكتوراه التي حملت عنوان الجنوس قوعدم المساواة في العمل, دراسة ميدانية في دوائر وتشكيلات بعض الوزارات العراقية للباحث نبيل جاسم.

[16] وهي من القضايا التي يعاني منها النتاج المعرفي في قسم الاجتماع في جامعة بغداد؛ إذ جرى التركيز على العاصمة بغداد, وضعف الاهتمام بأماكن ثانية في العراق كالريف والبادية؛ ممَّا يعكس افتقار الدراسات العليا في القسم الأم إلى التخطيط . يُنظر خالد حنتوش, مصدر سابق

النساء في الماضي، ويعيد النساء إلى التاريخ، ويوثِّق لمراحل تاريخية لم تُدرس في وقتها. وتعتمد جميع الدراسات على المرأة، وليس الجندر كوحدة تحليل.

وحتى الآن لم يُعتمد التحليل الجندري القائم على تفكيك العلاقات الموجودة في المجتمع بين الرجال والنسا، وتحليل أسباب وأشكال عدم التوازن بين الذكور والإناث في المتنج المعرفي الخاص بالمرأة في الجامعة العراقية.

الجامعة الأردنية - مركز دراسات المرأة:
إنجازات وتطلّعات والقدرة على تأثير

د. حنان إبراهيم[1]

ملخّص

تهدف الورقة الحالية إلى التعريف بمركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية على الصعيد الإداري والأكاديمي والطلابي والمالي، وإلى عرض المراحل التي مرَّ بها المركز منذ نشأته كبرنامج لمنح درجة الماجستير في دراسات المرأة إلى أن أصبح مركزاً يضمّ عدداً من الأقسام. وتوضح الورقة أهمّ المنجزات التي حقَّقها المركز في السنوات العشر الأخيرة، بهدف التعرُّف على القِيم المُضافة فعلياً لهذه الانجازات على صعيد واقع المرأة الأردنية. ومن ثمَّ تقدّم الورقة بعض المقترحات التي تتعلَّق بالمساقات التي يطرحها القسم الأكاديمي المانح لدرجة الماجستير، وأيضاً تتعلق بمواضيع ورش العمل في المركز والتي قد تساهم في تفعيل دور المركز بفروعه وتفعيل دورطلبته في إحداث المزيد من التأثيرات الإيجابية على الصعيد الفكري النسوي، ومن ثمَّ التغييري والنهضوي، لتمكين المرأة الأردنية.

مرحلة التأسيس والآن

تمَّ تأسيس برنامج دراسات المرأة لمنح درجة الماجستير في الجامعة الأردنية عام 1998 بناء على رغبة ورعاية من الأميرة بسمة بنت طلال، والتي عُرف عنها الاهتمام بشؤون المرأة في الأردن منذ السبعينيات من القرن المنصرم. وفي عام 2002 تحول برنامج دراسات المرأة إلى قسم لدراسات المرأة ومن ثم في عام 2006 تحوَّل البرنامج إلى مركز متخصّص في شؤون المرأة وقضاياها، ويتبع مباشرة لرئيس الجامعة. لم تكن هناك عقبات حقيقية في تأسيس المركز وتوطينه في كلية الدراسات العليا كونه انطلق من إرادة عليا. ولكن هذا لا يمنع بأنه كانت هناك من داخل الحيز الأكاديمي أصوات خافتة تقلل من أهمية البرنامج وتنال من قيمته وأثره أكاديميا لأسباب ستبرزها الورقة لاحقا.

منذ تأسيسه الى الآن، طرأت العديد من التطورات المتعلقة بالبنية التحتية للمركز، وبأدائه وقدرته على التشبيك مع مؤسّسات المجتمع المدني. هذا وقد تمحورت أهداف المركز حول:

- إجراء الأبحاث والدراسات العلمية التي تختصّ بشؤون المرأة والنوْع الاجتماعي.
- منح الدرجات الأكاديمية في دراسات المرأة.
- تقديم الاستشارات وتوفير برامج تدريبية للمؤسّسات المعنية بشؤون المرأة.
- عقد اتفاقيات التعاون والأبحاث المشتركة، وتبادل المعلومات والخبرات مع المراكز والهيئات المماثلة محلّياً وإقليمياً ودولياً .

[1] أستاذة تدرس حاليًا في قسم الأدب الإنجليزي في جامعة الأهلية- عمان، الأردن. هي حاصلة على شهادة في الدراسات الأدبية النسوية المقارنة من «كلية الثقافة واللغات الأوروبية» في جامعة كنت في المملكة المتحدة. كانت تدرس الأدب الإنجليزي في جامعة الأردن بالإضافة إلى مركزها كرئيسة برنامج دراسات المرأة في هذه الجامعة.

- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات تتعلق بشؤون المرأة.

أما مخرجات المركز فكانت كما يأتي:

- تعزيز رؤية الجامعة الأردنية في توفير كوادر متخصّصة في دراسات المرأة للمساهمة في تطوير وتعزيز دور المرأة على كافّة الأصعدة .
- تمكين طلبة ماجستير دراسات المرأة من التعامل مع مصادر البحث العلمي من خلال المساقات المطروحة والمتعلّقة بالمرأة في المجالات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحّية والنفسية والإعلامية والثقافية والتربوية.
- تشجيع الأبحاث النوْعية من خلال استقطاب الباحثين من داخل الأردن وخارجه.
- تعزيز الائتلاف والشراكة مع كافة مؤسّسات المجتمع المدني والجهات الحكومية المهتمَّة بتمكين المرأة الأردنية.

وأصبح الهيكل التنظيمي للمركز الآن يتشكّل من:

- رئيس المجلس (الأميرة بسمة)
- مجلس المركز
- مدير المركز
- الديوان
- قسم دراسات المرأة الأكاديمي الذي يتولّى كافة الشؤون المتعلّقة بتسيير برنامج ماجستير دراسات المرأة بمسارَيْه الشامل والرسالة، كما يقوم القسم، وبالتنسيق مع الأقسام الأخرى، بتفعيل دور الطلبة في العملية البحثية في مجال دراسات المرأة والنوْع الاجتماعي، وإيفاد طلبة للحصول على درجة الدكتوراه في مختلف ميادين العلوم في دراسات المرأة، وتعيين أعضاء هيئة تدريس ممَّن يحملون شهادات الدكتوراه في تخصّص دراسات المرأة وفقاً لمواد الخطَّة الدراسية، ومراجعة الخطط الدراسية لغايات إجراء التعديل والتطوير اللازمَين، سواء بطرح مواد جديدة، أو التعديل على أوصاف المواد الحالية، إضافة إلى استقطاب كفاءات ذات خبرة عملية في مجال تمكين المرأة الأردنية، والاستفادة من هذه الخبرات من خلال استضافتهم في محاضرات مسانِدة للمنهاج. ونظراً لارتباط تخصّصات دراسات المرأة في شتى حقول المعرفة، كالقانون والتنمية وحقوق الإنسان والقضايا الجندرية والنظرية النسوية والقضايا الصحّية والمشاركة السياسية التي تتعلق بالمرأة، فإن الهيئة التدريسية في المركز تتكوَّن من عدد من الكوادر المتخصّصة في دراسات المرأة، بالإضافة إلى نخبة من الأساتذة المتخصّصين في مجالات علمية مختلفة ممَّن لهم باع طويل في مجال الأبحاث والدراسات وشؤون المرأة وقضاياها.

وبلغ عدد الطلبة المقبولين في برنامج ماجستير دراسات المرأة، منذ إنشائه عام 1998 ولغاية الفصل الأول من العام الجامعي 2018/2019، 300 طالب وطالبة: 25 من الذكور و 275 من الإناث، 284 من الطلبة أردنيون و16 من غير الأردنيين. ومعظم الطلبة عاملون في مجالات مختلفة، سواء في منظمات

نسائية، أو غيرها من المؤسّسات الحكومية وغير الحكومية والبرلمانية، وحتى من مؤسّسات الجيش. وانضمام الطلبة إلى القسم كان مدفوعاً، إما بحاجات مرتبطة بالعمل ,أو الشعور بانتماء حقيقي لقضايا المرأة والرغبة في تحسين أوضاعها. والحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة يساهم في دعم الطالبات، وتحسين أوضاعهن الوظائفية، خاصّة إذا كنَّ يعملن أصلاً في مؤسّسات، أو منظمات نسائية، كما أنَّ درجة الماجستيرتمكِّنهنَّ من الحصول على وظائف في مؤسّسات دولية تُعنى، ولو فرعياً، بقضايا المرأة. (لكنْ يبقى الأمر مرهوناً بسوق العمل والحاجة والطلب).

- وهناك قسم الدراسات والاستشارات، والذي يُعنى بالدراسات والاستشارات المتعلِّقة بقضايا المرأة والنوْع الاجتماعي على المستويات المحلّية والإقليمية والدولية، كما يُشرف على قاعدة بيانات شاملة ومكتبة ومختبر حاسوب.
- وهناك أيضاً قسم التدريب والاتصال المعني بإجراء دورات تدريبية في مجال المرأة والنوْع الاجتماعي والتنسيق مع مؤسّسات المجتمع المدني والمؤسّسات الرسمية، سواء على المستوى المحلّي أو الخارجي.

وعقد قسم التدريب والاتصال عدداً من الاتفاقيات مع العديد من المؤسّسات المحلّية والإقليمية والدولية كاتفاقيَّته مع «جمعية النهضة العربية للديمقراطية والتنمية «واتفاقيَّته مع «برنامج تمكين المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا» (ECONOWIN), واتفاقية مع GIZ لمشروع التوجيه المهني للطالبات في الجامعة الأردنية واتفاقية التبرع لإنشاء مبنى مستقل لمركز دراسات المرأة داخل الحرم الجامعي واتفاقية مع الجمعية الأردنية للإرشاد والتدريب الأسري. كما أنجز القسم عدداً من الدراسات والأبحاث في مختلف القضايا المتعلقة بالمرأة، بالتعاون مع عدد من الجهات المحلّية والإقليمية والدولية، كدراسة واقع المرأة في تشريعات الأحوال الشخصية في الأردن، حيث تمَّ تقديم تحليل قانوني متخصّص لمنظومة تشريعات الأحوال الشخصية للمسيحيين في الأردن، بدعم من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ودراسة حول التطرُّف والعنف القائم على النوْع الاجتماعي في الأردن، بالتعاون مع جمعية النساء العربيات ومركز المعلومات والبحوث/ مؤسسة الملك الحسين بن طلال. ومع Acted تمَّ إجراء دراسة نوعية حول «المرأة الريفية والقيادة" بالتعاون مع جمعية النساء العربيات. وأيضاً استقطب القسم عدداً من المشاريع بالتعاون مع عدد من الجهات المحلّية والدولية، واستضاف المركز عدداً من الباحثات الحاصلات على منحة من قِبَل اللجنة الأردنية الأميركية للتبادل التعليمي (Fulbright)، و برنامج SIT وبرنامج CET وبرنامج Middlebury من جامعات عالمية للقيام بدراسات حول قضايا المرأة. وشارك أعضاء الهيئة التدريسية

في عدد من المؤتمرات والدورات التدريبية وورش العمل الإقليمية والدولية, منها خارج المركز, ومنها ما عقده مركز دراسات المرأة بالتعاون مع جهات إقليمية ومحلّية ودولية.

وفي هذا السياق, فإنَّ المنظّمات غير الحكومية في الأردن خلال العقدَين الأخيرَين نفَّذت الكثير من مشاريع التنمية, مع التركيز على المشاريع الخاصّة بالنساء, والتي موَّل معظمها السفارات الأجنبية والمنظّمات الدولية, مثل الأمم المتحدة والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنَّ نطاق عمل الحركات النسائية في الأردن يتأثَّر بالمناخ السياسي والاجتماعي الأوسع للبلد والمبادرات الدولية للأمم المتحدة. وهذا النمط من التمويل وضع المشاريع النسوية خصوصاً تحت المجهر, وتحت دائرة الانتقاد, ووصفها بأنَّها سُبُل تعزّز سيطرة الغرب على الشرق العربي. تجدر الإشارة إلى أنَّه في الأردن ودول الخليج العربي تخضع المنظّمات والحركات النسائية , سواء أكانت مصنَّفة كمنظَّمات غير حكومية أو حكومية, للإشراف من جانب الدولة أو أفراد الأسر الحاكمة. وفي كلا الموقعَين يُنظر إلى إشراف الدولة على أنَّه ضروري للسيطرة على نطاق عمل منظّمات المجتمع ؛المدني، لا سيَّما تلك المعنية بالمرأة؛ وذلك لمنع النزاعات التي قد تنجم بين الناشِطات والجماعات المحافظة التي يمكن أن تكون إمَّا الداعم الرئيسي للدولة, أو تهديداً محتملاً لشرعيَّتها.

مالياً

يتقاضى موظفو وأساتذة المركز رواتبهم من الجامعة؛ إلّا أنَّ المركز يتلقّى دعماً مالياً من جهات مختلفة للقيام بدراسات وتنظيم ورش عمل وعقد مؤتمرات, كجامعة هارفرد والصندوق الأردني الهاشمي ومؤسّسات كـ Netherlands Organization for Scientific Research و the Forum of Federations والسفارة الكندية و ECONOWIN المدعوم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ KAVINFO), الدنماركية و USAID وملتقى طلال أبو غزالة المعرفي. كما تلقَّى المركز تبرعات لإنشاء البنية التحتية بقيمة مليون ومائة وستون ألف دينار (1160000) من عطوفة الدكتور رؤوف أبو جابر لإنشاء مبنى مستقلّ لمركز دراسات المرأة داخل الحرم الجامعي. وهناك التبرُّعات العيْنية التي حصل عليها المركز, وهي عبارة عن تجهيزات مكتبية وحاسوبية وكتب من نقابة المحامين الأمريكيون وUSAID لتجهيز مكتبة المركز. وهناك تبرُّعات بعدد من التجهيزات المكتبية والحاسوبية من البنك العربي الدولي الإسلامي والبرنامج الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (EconoWin) الذي تنفِّذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتجهيز قاعة «أنا هنا» للندوات في المقرّ الجديد لمركز دراسات المرأة وغيرها.

ويطمح المركز لتنفيذ ما يلي مستقبلاً:

- طرح برنامج الدكتوراه في دراسات المرأة بالشراكة مع جامعة Indiana Bloomington.

- العمل على إيفاد عدد من الطلبة للحصول على درجة الدكتوراه في التخصّص الدقيق.
- تحويل برنامج الماجستير في دراسات المرأة الى برنامج وطني.
- افتتاح مبنى المركز الجديد في عام 2019.
- اقامة المؤتمر الدولي للتمكين الاقتصادي للمرأة في شهر حزيران 2019.
- تعزيز الشراكة مع دول الخليج العربي لاستقطاب الدعم واستقطاب الطلبة.

تقييم الأداء:

يتمّ تقييم أداء الأساتذة بشكل دوري كجزء من سياسات التقييم وضمان الجودة في الجامعة الأردنية التي أقرَّتها هيئة الاعتماد العالي في الأردن. وفي السنوات الأخيرة كان التقييم لأساتذة المركز بمجمله يعكس رضا الطلبة عن أداء أساتذتهم, ويشكِّل قفزة إيجابية عن سنوات البداية, حين كان الأساتذة من غير المتخصّصين في مجالات المرأة, ومعظمهم من الأساتذة بدوام جزئي. أما أداء الاقسام الاخرى, فلا يتم تقييميها بشكل دوري أو منتظم.

تعديل اتجاهات الأساتذة الجندرية لتكون ودودة للمرأة وجاذبة للطلبة وذات تأثير مجتمعي مستدام

لا شك بأن مأسسة دراسات المرأة في عالم الأكاديمي لا يعتمد فقط على البنى التحتية اوالشكلية الفوقية والمادية, فمع أهميتها, إلَّا أنَّه هناك عوامل أخرى يجب البحث فيها في إطار الحديث عن استدامة دراسات المرأة وتعزيز دورها في إحداث تغيرات بناءة لصالح المرأة العربية, أسوة بالتأثيرات الإيجابية لأية دراسات أخرى يتم توطينها في مؤسّسات التعليم والتعلُّم. من هنا, كان لا بدَّ من الوقوف على ما يتمّ تقديمه للطلبة من فكر ومنهجية عمل, من خلال الخطط الدراسية والمساقات. إنَّ التعليم والوعي الأخلاقي والتنويري والتغيري مفاهيم مرتبطة ببعضها بعضاً ارتباطاً وثيقاً. ومع الإقرار بهذه الحقيقة, فإنَّ التحوُّلات الإيجابية المتأتية من خلال المشروع التعليمي عملية في غاية التعقيد, خاصّة عندما يرتبط هذا المشروع بقضايا المرأة في العالم العربي. فالجامعات العربية, كغيرها من المؤسّسات الرسمية وغير الرسمية, سعت دوماً لأن تكون أدوات حيوية تروِّج لنظام الدولة, وتدعم توجّهاتها وتحمي مؤسّساتها التي كثيراً ما تتحفَّظ على, أو تكبح أي فكر تحوُّلي يهدِّد السلطة القائمة بهرميَّتها المعهودة وأبويَّتها المتجذِّرة. ومن هنا, فإنَّ دراسات المرأة, وغيرها من المشاريع النسوية بمختلف اتجاهاتها الإيديولوجية, لا يتمّ الاحتفاء بها بسلاسة وأريحية مطلقة. بل, ومع التقدم الذي أحرزه المركزعلى أصعدة مختلفة, إلَّا أنَّه يمكننا القول بأنَّه على عدَّة أصعدة ,ومنها القوانين الخاصّة بالمرأة الأردنية, لم يكن مركز دراسات المرأة قوَّة ضاغِطة أو صوتاً مسموعاً يؤثِّر على أيٍّ من القرارات الرسمية أو القوانين الخاصّة بالمرأة, كمنح أبناء المرأة الأردنية المتزوجة من غير الأردني جوازات سفر أردنية تحت مبرِّرات سياسية غير مقنعة. وهذا قد لا يكون دليلاً على أزمة مركز دراسات المرأة تحديداً, بقدر ما هو تعنُّت من قِبَل المؤسّسات والأصوات الأبوية المهيمنة, والتي تشكِّل النساء والرجال معاً أدواته الحيَّة.

عندما استلمتُ عملي كرئيسة لقسم دراسات المرأة في الجامعة الأردنية منذ سنوات، لاحظتُ كيف أننا كنا في القسم نبذل جهوداً أكبر بكثير من بقية الأقسام لنؤمّن احتياجاتنا. فعلى سبيل المثال، كانت التعيينات، سواء الإدارية أو الأكاديمية في القسم، عملية في غاية الصعوبة. كذلك، فإن تخصيص قاعات للتدريس أو استضافة متحدّثين من خارج البلاد، أو حتّى من داخلها، أو إرسال طلبة القسم في بعثات لنيل درجة الدكتوراه، وغيرها من الأمور التي لا تظهر بوضوح للعيان مواضيع إشكالية تتطلب جهوداً مُضنية. ولا ننسَ التحدِّيات التي تتأتَّى عن نظرة التشكيك من الزملاء والزميلات في الأقسام الأخرى حول مصداقية برامج المرأة الأكاديمية، وعمق مفرداتها من حيث المساقات المطروحة ومحتواها ومخرجاتها وأثرها على القضايا التنموية.

إضافة لتلك الأمور، كان هناك شعور بين الطلبة بعدم الارتياح من التغيُّرات السريعة لأعضاء الهيئة التدريسية، لأن الجامعة كانت ترفض التعيينات في البرنامج على أسس دوام كامل. فمعظم الأساتذة كانوا إمَّا بدوام جزئي، أو يتمّ استقدامهم من أقسام أخرى في الجامعة. وللأسف، كان الكثير منهم ينقصهم الإنتماء إلى البرنامج وقضايا المرأة، بل لا تتوافر لديهم معرفة حقيقية بالنظريات والخطابات النسوية بمختلف اتجاهاتها وأبعادها الأيديولوجية.

كلّ ذلك أدى إلى استياء عدد لا بأس به من الطالبات والطلّاب في البرنامج من الطريقة التي يتمّ التعامل فيها مع مساقات، كعلم النفس والمرأة والاقتصاد والمرأة والقانون والمرأة وغيرها من المواد، والتي كان من شأنها تمييع تلك الرؤى المتخصّصة بالاستراتيجيات والسياسات اللازمة للنهوض بالمرأة ,ودعم البرنامج أكاديمياً, وتحقيق مخرجاته التعليمية على أرض الواقع, حيث تمّ تجريد البُعد التحويلي المقاوم والمتأصِّل في المعرفة النسوية من المنهجية العامة , ووضعه في حيِّز هامشي ليأخذ طابعاً جندرياً أكثر منه نسوياً. وبالإضافة إلى ذلك، كان الموظفون الإداريون ملتزمين بإداراتهم الأصلية في أماكن أخرى، ولم يكن لديهم بالضرورة المعرفة والرغبة والاوقات اللازمة للانتماء الفعلي لدراسات المرأة. مثل هذه الامور, جعلت من الفصل الدراسي نواة لتراكم المعرفة من دون تعميق الوعي النسوي لدى الطالبات بأهمية تغيير الواقع غير المنصف للمرأة.

ولكن بعد ما يقارب العشر سنوات، حصلت تطورات في العديد من الامور, وباعتقادي أنَّه نتيجة لتولِّي إدارة المركز نساء من حملة الدكتوراه في الفكر النسوي تحديداً, وانتمائهن الفعلي لقضايا المرأة, وضغطهن لتعيين أستاذات في المركز على أسس دوام كامل, وليس كالسّابق على أسس دوام جزئي؛ ولا ننسَ بالضرورة دعم الأميرة بسْمة للمركز ومتابعتها الحثيثة له (وهي أخت الملك حسين رحمه الله وعمّة الملك الحالي عبد الله), كل ذلك لعب دوراً لا يمكن الاستهانة به في دعم المركز ومسيرته.

فكما أوضحت تشاندرا موهانتي, فإنَّ الأساتذة والأستاذات, الأكثر إلماماً والتزاماً بسياسات المعرفة النسوية واستراتيجيات تطبيقها, هنَّ الأكثر قدرة على الإتيان برؤئ تغييرية تعزِّز الثقافة النسوية وسبل كسب المزيد من حقوق المرأة. ودراسات المرأة في المنطقة العربية ينبغي أن تستفيد استفادة حقيقية من تلك

المناهج النسوية التي تتناول قضية الهويات المختلفة, كما عبّرت عنها الخطابات النسوية المختلفة, بما في ذلك النسوية الليبرالية والماركسية ونسوية ما بعد النسوية والنسوية الفرنسية والنسوية الإسلامية الحديثة التي بدأت تتبلور في بلدان متعددة في العالم الغربي. وفي العصر الحالي, فإن التنوُّع الفكري في الخطاب النسوي هو أحد أهمّ العوامل التي أسبغت على الخطاب النسوي بعداً أخلاقياً وزخماً معرفياً. ومن شأن تقديم هذه المعارف للطلبة نقداً أو تحليلاً أن تعين في مواجهة الصعوبات التي تفرضها المؤسسة الأكاديمية الأبوية على دراسات المرأة, وتحدّد من إمكانيات التغييرالبنّاء خارج قاعات التدريس, بل وتعطي البرنامج بعداً فكرياً يُعلي من شأنه أكاديميا. وأرى أنَّ التركيز على تقديم هذه المعارف كان, ولا يزال, حاجة ضرورية.

ويجدر أيضاً النظر في إعادة هيكلة العلاقة بين الأساتذة والطلبة, والتي طالما اتَّسمت بالهرمية التقليدية لتصبح ممارسة ثالوثية تتمحور حول الأساتذة/ الطلبة/ الاختلاف. فتسليط الضوء على كيفية إشراك الهويات المختلفة في زمن الهجرات القسرية, أوالطوعية, في العملية التعليمية والتعلُّمية يكسب الطلبة المعرفة اللازمة. ليس فقط من خلال المناهج التي يتم تدريسها, لكنْ أيضاً من خلال اختلافاتهم وخلافاتهم الخاصّة التي يتمّ التفاوض بشأنها داخل قاعة التدريس. بل وتعين هذه المنهجية الأساتذة على مراجعة أسس معرفتهم هم في ضوء تلك الاختلافات المفصلية, وديناميكية التدريس هذه تساهم في تطوير الذهنية التعليمية. فالأساتذة لا يرشدون فقط , ولكنهم أيضاً يستمعون ويعدِّلون ويتعلّمون من خلال هذا الارتباط الثلاثي, والذي يمكّن الطلبة, بدوره, من تطوير قدراتهم على الفهم والنقد والتحليل. العملية ليست سهلة لأنها تنطوي على مقاومة الممارسات الأكاديمية التقليدية القمعية التي غالباً ما تستمرتحت ذريعة حماية العُرف الأكاديمي, وما يترتَّب عليه من وصاية دينية وسياسية. إن التقدّم في قضايا المرأة يقتضي رؤية شاملة للتنمية تتحدَّى نظامًا دكتاتورياً يقيِّد التقدُّم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية, ويريحنا من واجب التفكير.

إن التنوُّع كقيمة متأصلة في الدراسات النسوية اليوم يتحدى جميع أشكال «الدكتاتورية الأكاديمية» واستكشاف «النسوية» للتنوُّع, وتعدُّد الأصوات الأخلاقية في سياق مناهج دراسات المرأة, يعيد مفهوم صياغة فئات مثل «المرأة المسلمة» و«المرأة الغربية» و«الأخوّة» و«النسوية العلمانية» و«النسوية الإسلامية». ومع ذلك, فإن تبنّي مناهج نسوية استفزازية يُجهض تقدُّم قضايا المرأة في السياق العربي.

إن تصميم محتوى المناهج الدراسية التي تركِّز على الاهتمامات المحلّية , واستخدام الأدوات الثقافية المتاحة, واستنباط المناهج التربوية الإنتاجية, كلّها وسائل عملية لنجاح دراسات المرأة. ومن المهمّ أيضاً التخطيط لإشراك المزيد من طلاب دراسات المرأة في البحوث المجتمعية لتعميق فهمهم لكيفية مزج الفكر النسوي بالتغيير على صعيد الواقع. وهذا ينطبق أيضاً على مشاريع يقوم بتنفيذها النساء؛ فغياب الفلسفة النسوية من المشاريع التنموية التي تسهم فيها المرأة, إما من خلال مبادرات فردية, أو من خلال

المشاريع الصغيرة الإقراضية, تجعل من المرأة أداة للتنمية فحسب وهذا شئ إيجابي بحدّ ذاته, لكنْ يحيد المشروع النسوي ويهمِّش أهدافه, فتصبح المرأة وسيلة وليس هدفاً. وليس القصد هنا أن وضع المرأة العربية لن يتحسَّن إلَّا باعتناق الفلسفة النسوية واتقان كافَّة فروعها المعرفية. فمثل هذا الادعاء النخبوي قد يُجهض العديد من المبادرات والمشاريع التي تدعم المرأة. لكنْ من الضرورة بمكان أنْ تكون هذه المشاريع ضمن مخطَّط نهضوي نسوي رسالته وهدفه دعم المرأة, ورفع وعيها بذاتها وقدراتها وكرامتها.

كما ويمكن لدراسات المرأة أن تدرج في مناهجها ما يشجِّع النقاش البنَّاء حول الإسلام والنسوية, وما يساهم في تفسير سليم للنصوص الدينية التي تتجاوز القراءات التقليدية التي يسيطر عليها الفقه الذكوري, وهي فعلاً أصبحت الآن فصلاً لا غنى عنه في دراسات المرأة, بل وتعزِّز دورها الأكاديمي لتقدِّم مساراً جديداً للمعرفة حول الإسلام والمرأة المسلمة, وبالتالي تمكين الطلبة من استخدام دراساتهم لمواجهة التحدِّيات المختلفة, خاصّة في المجتمعات الإسلامية التي ترى بأنَّ الإسلام والنسوية أمران لا يجتمعان. فالتقدّم في وضع المرأة يستدعي قراءات منطقية وإصلاحية للعديد من المنظومات القيمية, بما فيها القيم في الخطابات الإسلامية والقوانين الشرعية. فعلى سبيل المثال, لا يمكن تهميش الإسلام كجزء لا يتجزَّأ من الحضارة والثقافة العربية, وفي خطابات التنمية في سياقات عربية وإسلامية. المشهد السياسي المعاصر الناشئ ليس سوى واحدٍ من بين الأدلَّة الوفيرة التي تشهد على ما سبق. ومن المثير للاهتمام أنَّ الإسلام السياسي يظهر في بعض الأحيان كعدو مشترك لكلٍّ من النسوية والأنظمة القائمة. قد يساعد توضيح محتوى المناهج الدراسية في الدراسات النسائية على تهدئة الأصوات المقاوِمة, أو على الأقلّ إشراكها في مناقشات بنَّاءة تهدف إلى عدم اختزال حقوق المرأة العربية بثنائية العلمانية مقابل التديّن, أو الغرب مقابل الشرق ,أو النساء مقابل الرجال. بالإضافة إلى ذلك, سواء أكانت دراسات المرأة وحدة مستقلة في الجامعة, أو تمَّ تعميمها في مختلف التخصُّصات, أو تمَّ نشرها من خلال منصّات ثقافية مختلفة, يمكن أن تكون هذه الدراسات دافعاً للتفكير التحويلي الحكيم, ليحدث تغييراً فعلياً لصالح النساء, أسوة بتغيّرات أخرى يتمّ تحقيقها من خلال عمليات التعليم والتعلُّم في أي مجال دراسي آخر. العلاقة ما بين التعليم والوعي الأخلاقي علاقة متبادلة: كل منهما يؤثِّر في عملية التغيير.

جامعة القاهرة, مصر - كليّة الآداب:
دراسات الجندر في برنامج الدراسات العليا

د. شيرين أبو النجا [1]

مبررات انشاء المقرَّر:

يتميز قسم اللغة الانجليزية وآدابها في جامعة القاهرة بأن عدداً كبيراً ملحوظاً من القائمات على التدريس فيه منخرطاً في العمل العام وخاصة النسوي على المستوى السياسي والفكري والفني والبحثي. وكان لابد لذلك أن ينعكس بشكل مباشر على تصميم المناهج. ومنذ منتصف التسعينيات, بدأ التغيير حثيثاً إلى أن أصبحت وتيرته سريعة بشكل يواكب التطورات الحادثة في الحقل المعرفي. فتمّ مثلاً إدخال أسماء الكاتبات في منهج القرن التاسع عشر, وبالطبع في مناهج القرن العشرين. ثم تمّ تخصيص منهج في السنة الأخيرة للشعر النسوي, وبدأ النقد النسوي يظهر كتيار رئيسي في مناهج النقد. لكل ذلك, كان من الطبيعي أن يكون لدراسات الجندر منهج مستقل في برنامج الدراسات العليا, وقد تم اقرار ذلك في اللائحة الجديدة التي بدأ العمل بها في العام الدراسي 2011-2012. أما المبرر الثاني الذي كان داعماً لإنشاء هذا المقرَّر, فهو عدد رسائل الماجستير والدكتوراه الكبير الذي اتخذ من النقد النسوي منهجاً بحثياً, أو كانت الكتابات النسوية في حد ذاتها هي محل البحث.

نوعية الطلاب:

يلتحق ببرنامج الماجستير المكوَّن من مقرَّرات ورسالة كل من لديه الرغبة في مواصلة البحث العلمي مع استيفائه للشروط الخاصة بالبرنامج (التقدير العام والتخصص). هناك أيضاً من تم تعيينهم في وظيفة معيد (ة), ولابد أن يقوموا بالالتحاق بالبرنامج. يتراوح عدد طلاب برنامج الماجستير بين 15 و20 طالب (ة), ويقل العدد في برنامج الدكتوراه, إذ لا يزيد العدد عن ثمانية طلاب. يلتحق الطلاب بمقرَّر الأدب النسوي في برنامج الماجستير من أجل: إمَّا استكشاف أفكار جديدة أو يكون الطالب (ة) لديها بالفعل توجهات نسوية يرغب/ترغب في تعميقها أكثر عبر مقرَّر «الأدب النسوي». أمَّا في الدكتوراه, فيلتحق الطلاب بهذا المقرَّر بناء على رغبة واضحة في مواصلة البحث في هذا الحقل. فطالب الدكتوراه يكون لديه فهم أوضح لما يرغب أن يواصل فيه البحث.

هدف المقرَّر ومضمونه:

يهدف مقرَّر دراسات الجندر إلى تجاوز التعريفات التقليدية الثابتة لمفهوم الجندر من دون إهمالها كلياً. في عالم يموج بالاضطراب والحروب, تبدو سياسات الهوية أساسية في التحليل, من ناحية علاقتها بتيار ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة. وبذلك يتمكن الطالب من فهم العلاقات المتشابكة بين الجندر وكافة محددات الهوية الأخرى, بمعنى أنه يكون قادراً على صياغة علاقة تفاوضية بين الجندر والطبقة والعرق والسياق الأيديولوجي, ليفهم معنى سياسات التمثيل والتحليل النسوي.

[1] أستاذة الأدب الإنجليزي والمقارن في كلية الآداب في جامعة القاهرة

لكنَّ الهدف الحقيقي للمقرَّر يتم تحقيقه عبر ما أسمته المنظرة الأميركية السوداء بل هوكس «التدريس من أجل التجاوز». فالصراع المكتوم الذي ينشأ في المحاضرة بيني وبين الطلاب يدور حول ثوابت الهوية والذات الأنثوية ومصطلح التمكين empowerment

والطريقة التي تقوم بها الشركات الكبرى العابرة للقارات من استخدامه لصالح الأرباح. غالباً ما تصدمهم بعض النصوص/ الأفكار (مثل نظرية الأدائية لجوديث باتلر[2] على سبيل المثال)، ويسعون جاهدين لدحضها. فمسألة أن الهوية ليست إلاَّ أداء مقبولاً مجتمعياً لا ترق للكثيرين، وفي الصراع تختلف أدواتنا. فالطالبة غالباً ما تلجأ إلى خبرتها الشخصية لإثبات العكس، أو تطرح فكرة دينية للتساؤل عن صحتها في سياق نظرية الأدائية. لا تهدف طريقة التدريس إلى خلق صراع بالمعنى المادي للمصطلح، لكنَّه صراع على مستوى الأفكار يرمي إلى زعزعة استقرار المفاهيم الراسخة. في مقال كاثرين ماكينون الذي نشر عام 1982،[3] والذي تسعى فيه الكاتبة إلى المصالحة بين النسوية والماركسية على أساس أن الجنسانية في النسوية تماثل العمل في الماركسية. فإذا كان الانسان محروماً من قيمة عمله في الماركسية، فالنساء محرومات من الجنسانية الخاصة بهنَّ في النسوية. وكلٌّ من الجنسانية والعمل هو تشكلات اجتماعية. ولأنَّ واحدة من الطالبات كانت متشددة في الأيديولوجيا الخاصة بها، فقد رفضت تماماً هذا التوجه، وأصرَّت على أن التيار الماركسي مختلف تماماً عن التيار النسوي، وأنَّ التيارين متاحان لمن يرغب في تبني أيّ منهما، لكنَّ الجمع بينهما غير مقبول.

وكانت قد أقرت بالطبع بتيار النسوية الماركسية، لكنَّ الأمر لا يتعدى مسألة المشاركة السياسية والمجتمعية. كان الحل هو أن أطلب منهنَّ جميعاً مشاهدة فيلم «صمت القصور» (1994) للمخرجة التونسية مفيدة تلاتلي. يبدأ النقاش بعدها في علاقة الجسد والإجبار على الإجهاض بالطبقة والاستعمار وما بعد الاستعمار. مرة أخرى، تتزعزع بعض المفاهيم الثابتة. التدريس من أجل التجاوز هو شكل من أشكال السعي إلى الحرية. فالبقاء في سجن فكرة واحدة يمنع توالد أفكار ابداعية جديدة.

لا يمكن إهمال تأثير ثورة 25 يناير على البحث العلمي، فقد تصاعدت موجة حماسية عمَّت العالم بأكمله لدراسة وضع النساء في الميادين، الجيد من حيث كونه منطقة صراع، والتعبير عن الذات بالجرافيتي والغناء والكتابة وغير ذلك من الوسائط التعبيرية. وبدأ الطلاب في إبداء الاهتمام بدراسة هذه الأشكال، فكانت هناك فرصة لدمج بعض الدراسات الثقافية مع دراسات الجندر. ومن ثم تصاعد الاهتمام بمصطلح «تشكل الذاتية» Subjectivity formation.

وظهر كثيراً في عناوين رسائل الدكتوراه، مع نسبة كبيرة من الطلاب تنعكس هذه القراءات على رؤيتهم لأنفسهم، ويبدأ التغيير بطيئاً لكنْ أكيداً. من وجهة نظري، يبدأ التجاوز عندما يتسق الشخصي مع ما نقرأه، وعندما يتأكد للطلاب أن ما يحدث في المجال الخاص ليس منفصلاً بحال من الأحوال عن المجال العام، وأن ما يحدث على مستوى العالم ليس

[2] Catharine A. MacKinnon, Feminism, Marxism, Method, and the State: An Agenda for Theory. Signs, Vol. 7, No. 3, Feminist Theory, (Spring, 1982), pp. 515-544

[3] Catharine A. MacKinnon, Feminism, Marxism, Method, and the State: An Agenda for Theory. Signs, Vol. 7, No. 3, Feminist Theory, (Spring, 1982), pp. 515-544

منفصلا عن المحلي، مثل تدفق المهاجرين من الجنوب إلى الشمال.

وسائل التقييم:

تمثل وسائل التقييم في حد ذاتها أحد التحديات التي نصطدم بها في البرنامج، إذ ينص قانون الجامعة على ضرورة منح 50 درجة لامتحان تحريري. كيف يُمكن وضع طالب دكتوراه في اختبار ذاكرة تحت ضغط الوقت؟ ألجأ دائماً لوضع أسئلة عن الأفكار العامة التي تضمنتها المقالات، وأفتح ثغرة في السؤال تسمح للطالب بإضافة ما يرغبه من قراءات أخرى. أما النصف الثاني من الدرجة - 50 أيضاً - فهو موزع على المشاركة في النقاش بشكل فعَّال والعروض الشفوية وورقة بحثية. وبعد فترة، لاحظت أن الطلاب يختارون عملاً أدبياً ليطبقوا عليه منهجاً نسوياً. فتجيء العناوين كلها «قراءة نسوية في ...». وبالرغم من مشروعية هذا التوجُّه، إلاَّ أنني أشعر أن المساهمة النقدية للطالب غائبة. ويمكنني تفهم ذلك في ظل ضغط الوقت والقراءات الكثيرة التي لا تسمح كثيراً بالتأمل والاشتباك بالشكل المأمول مع الأفكار. فلجأتُ في العام الماضي إلى طرح تصوُّر محدد للورقة البحثية، بحيث ينتفي منها البعد البحثي قليلاً ويزداد البعد التنقيبي الأرشيفي. فطلبت من كل طالب أن يختار مفهوماً محدداً تم طرحه في القراءات- الذات، الأدائية، نسوية مابعد الكولونيالية، على سبيل المثال- ويتتبع أصله، بمعنى تاريخ تطور الأفكار. بهذا يُمكن للطالب أن يطّلع على العديد من الكتابات الأخرى مع اكتساب مهارة عدم اقتطاع المفاهيم من سياقها الخاص.

من متابعتي للنقاشات التي تدور أثناء المحاضرة بين الطلاب، ألاحظ دائماً أن المعارضة التي بدأ بها أحدهم الفصل الدراسي تتحوَّل إلى تفاوض حول الأفكار والنظريات. وفي هذه المساحة الثرية- التفاوض- لا يتمكَّن الطلاب من تجاهل السياق المادي الخارجي. وبمجرد ما إن يضربوا مثالاً من الحياة اليومية، أو يقومون بتحليل خطاب مهيمن على مواقع التواصل الاجتماعي يقفز الواقع داخل المحاضرة، وهو غاية ما أتمناه دائماً. وكما تقول بل هوكس: «أؤكد أننا في حاجة إلى نظريات متجذرة في محاولة فهم طبيعة الأزمة الراهنة والوسائل التي يمكن من خلالها أن نشتبك في مقاومةٍ يمكن أن تُغيِّر الواقع الحالي».[4]

[4] Bell Hooks, Teaching to Transgress: Education as the Practice of Freedom. London: Routledge, 1994, p. 67

دراسات الجندر في «المرأة والذاكرة»

د. هدى الصدّة [1]

مؤسَّسة "المرأة والذاكرة" هي مركز دراسات متخصِّص في دراسات المرأة والجندر في مصر. كانت البداية حين اجتمعت مجموعة من الأكاديميات والناشطات في مجال حقوق النساء سنة ١٩٩٥، وشكّلن مجموعة بحثية للعمل على إنتاج معرفة نسوية لدعم حركة تحرر المرأة في مصر والعالم العربي. وعلى مدار ربع قرن، نجحت المجموعة في نشر كتب متخصِّصة في مجال المرأة والجندر، وإقامة مؤتمرات وورش عمل في التخصّص ذاته، وأنشأت مكتبة عربية متخصِّصة في مجال دراسات المرأة والجندر، وأسّست أرشيف تاريخ شفوي للنساء المصريات، كما أسَّست برامج تعليمية متخصِّصة في دراسات الجندر.

أزعم في هذه المداخلة أن دراسات الجندر في العالم العربي نمت وترعرعت في مؤسّسات المجتمع المدني العربي، قبل أن تنتقل إلى الجامعات في شكل مواد وبرامج ماجستير متخصِّصة. فحتى بداية القرن الواحد والعشرين، لم يكن هناك برامج متخصِّصة في دراسات المرأة والجندر في الجامعات العربية باستثناء مركز دراسات المرأة في الجامعة الأميركية اللبنانية، ومركز دراسات المرأة في جامعة بيرزيت. لكن، في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، كان هناك إنتاج فكري وبحثي مهم في مجال دراسات المرأة تنتجه مراكز الدراسات الأهلية المستقلّة التي تم تأسيسها في سياق سياسات الانفتاح التي شهدتها مصر، على سبيل المثال، في أواخر السبعينيات. وبغضّ النظر عن تقييمنا لسياسات الانفتاح، إلا أنها أدَّت إلى توسيع المجال العام إلى حدٍّ ما للعمل الأهلي، وكسر العزلة المفروضة عليه في الخمسينيات والستينيات. نجحت مؤسَّسات المجتمع المدني التي استفادت من التغيير في الوضع السياسي في التفاعل البناء مع الحركة النسوية العالمية ومع مراكز الدراسات في العالم الغربي ودول الجنوب، وتمكَّنت من إنتاج معرفة نسوية متميِّزة مهّدت الطريق الثقافي والمعرفي لإنشاء مراكز لدراسات المرأة في الجامعات.

أستهلّ الورقة بإلقاء الضوء على بدايات "المرأة والذاكرة"، على فلسفة التكوين والعمل وبعض الأنشطة، وذلك بهدف الإجابة عن السؤال المطروح في هذا الكتاب عن الأشكال المتعددة لبرامج دراسات الجندر في العالم العربي.

"المرأة والذاكرة" وتزكية الوعي النسوي

ارتبطت البدايات بأسئلة بحثية عن أوضاع النساء والعوامل الثقافية والسياسية التي أدت إلى تهميشهنَّ في التاريخ والسياسة والمجال العام، وحصر حياتهنَّ في المجال الخاص وفي أدوار محددة لاتتّفق بالضرورة مع

[1] مؤسِّسة مشاركة ورئيسة مجلس أمناء مؤسَّسة "المرأة والذاكرة"

إمكانياتهنَّ وطموحاتهنَّ واحتياجاتهنَّ، فكانت استجابة لعدة تحدّيات:

التحدّي الأول، تمثل في هيمنة خطابات ثقافية وتصورات نمطية عن الأدوار الجندرية تبرر وتشرعن لاستمرار سيطرة الرجال على النساء.

التحدّي الثاني، ندرة المادة المعرفية والثقافية المتاحة باللغة العربية التي تدعم حقوق النساء وتساعدهنَّ على التصدّي لخطابات وحركات سياسية مناهضة لحقوقهن.

التحدّي الثالث، كان التوظيف السياسي لقضايا النساء في الخطابات الوطنية، الليبرالية كانت أم الدينية، التي حوّلت النساء إلى رمز للثقافة والهوية، أو في الخطابات الاستعمارية التي استخدمت ورقة انتهاك حقوق النساء في العالم العربي والإسلامي ذريعة للتدخّل في شئون الدول.

التحدّي الرابع، كان غياب الأطر المؤسَّسية الرسمية التي يمكن من خلالها إنتاج معرفة نسوية بديلة.

أشير هنا بالتحديد إلى الجامعات في مصر، وعدم إمكانية إنشاء برامج أو مراكز متخصِّصة في دراسات المرأة في التسعينيات، لأسباب سياسية أو بيروقراطية أو معرفية.

بناء على ما تقدّم، اجتمعنا، أكاديميات وناشطات نسويات في ١٩٩٥، وقرّرنا العمل على إنتاج معرفة نسوية متخصِّصة باللغة العربية لتحقيق هدفَين أساسيَين: هدف ثقافي ومعرفي وهدف سياسي، من خلال: تزكية الوعي النسوي، التصدّي للتصوُّرات والخطابات الثقافية المناهضة للنساء، وتعزيز مجال دراسات المرأة والجندر وتشجيع الباحثين والباحثات في الجامعات العربية والمجتمع المدني على التخصّص فيه، ودعم حركة تحرر النساء في مصر والعالم العربي.

تعدَّدت الأنشطة والمشروعات البحثية. تلبية لسؤال أين النساء في التاريخ، بحثنا عن النساء المنسيّات في التاريخ الحديث والقديم. فكان أن أطلقنا سلسلة «فلنتذكر»، و أعدنا نشر كتاب ملك حفني ناصيف، النسائيات، في ١٩٩٨ , على سبيل المثال، لا الحصر. كانت قد صدرت أوَّل طبعة في ١٩١٠ واستُقبل الكتاب، آنذاك، بحفاوة بالغة ثم توارت سيرة ملك، وسقطت من الذاكرة التاريخية لأسباب عدة، أهمّها اختلافها وتميُّز خطابها ومواقفها من قضية الحداثة والأصالة، مقارنة بالخطابات السائدة. وبالتوازي مع التذكير بالنساء المنسيّات في التاريخ الحديث، شرعت عضوات في "المرأة والذاكرة" بالتنقيب عن النساء المنسيّات في التاريخ القديم، وتحديداً في العصور الاسلامية الأولى، ونجحن في اكتشاف نساء فقيهات ومحدِّثات وطبيبات ورد ذكرهنَّ بشكل عابر في معظم الأحيان في كتب التراث، على الرغم من أهمية مكانتهنَّ في عصورهنَّ. كان الهدف المباشر من إعادة النشر استعادة الذاكرة المنسيّة، واكتشاف تراث النساء ومساهماتهنَّ في المجالات الثقافية والسياسية. أما الهدف طويل المدى، فكان تزكية الوعي النسوي وتحفيز التفكير في علاقات القوة غير المتوازنة بين الرجال والنساء، والتي تؤدّي بالضرورة إلى تهميش النساء أو التغاضي المقصود عن أصواتهن ومساهماتهنَّ.

ومن منطلق اهتمامنا بإعادة قراءة التاريخ الثقافي العربي من وجهة نظر المرأة، قرَّرنا إعادة قراءة وكتابة الحكايات الشعبية والفولكلور، من منظور نسوي، يسلِّط الضوء على الأدوار الجندرية النمطية ويقدم رؤىً بديلة. نتج عن هذه المبادرة نشر كتاب قالت الراوية الذي جمع بين طياته حكايات نسوية تستلهم تراث الفولكلور العربي والعالمي، ولكنها تبتعد عن الأدوار الجندرية السائدة النمطية؛ فتنقذ سندريللا الأمير، وتجول ست الحسن والجمال البلاد بحثاً عن المغامرات وطلباً للعلم. وقد نتج عن الكتاب المذكور نشر سلسلة من كتب الأطفال تحكي حكايات من منظور نسوي. ثمّ، وبشكل غير متوقع عندما بدأنا في هذا العمل، تحوَّلت هذه الحكايات إلى مادة مسرحية تُحكى في أمسيات حكي على المسارح، وفي المراكز الثقافية في مصر، وبعض البلدان العربية. كانت أوّل أمسية حكي سنة ١٩٩٨, واستمرت الأمسية لعدة سنوات، تطوَّرت فيها الحكايات والراويات، وأصبح لديها جمهور يتابع أخبار العروض. توقّفت العروض التي تشرف عليها "المرأة والذاكرة" بشكل مباشر لكنْ، من دواعي سرورنا وفخرنا، أنَّ الراوِيات اللاتي شاركن في كتابة القصص النسوية وحكيها استمرَّين وطوَّرن من الفكرة، وأصبح هناك الآن في مصر أكثر من مجموعة حكي، تحكي حكايات نسوية مُبتكرة.

كان ما تقدّم، إطلالة قصيرة عن بدايات "المرأة والذاكرة". كما ذكرت أعلاه، تطوَّر العمل البحثي والناشطي، وأصبح الآن لدينا مكتبة متخصِّصة في دراسات المرأة والجندر تحتوي على أهم الكتب الصادرة باللغة العربية في هذا المجال، وكما تحتوي على أرشيف تاريخ شفوي للنساء المصريات، ومجموعات الأوراق الخاصّة لنساء مصريات، وبعض الكتب والمجلات القديمة النادرة.[2]

الدورات التعليمية في دراسات المرأة والجندر في "المرأة والذاكرة"

منذ البداية، ركّزت مجموعة "المرأة والذاكرة" على بناء جسور للتواصل مع الطلاب والطالبات، والباحثين والباحثات، لنشر الإنتاج الفكري النسوي والانخراط في عملية إنتاج أبحاث ومشروعات نسوية نابعة من اهتمامات وقضايا مجتمعاتنا. وفي هذا الإطار، نظَّمت "المرأة والذاكرة" ورش عمل ومؤتمرات وحلقات دراسية عديدة، كما شرعت في بناء مكتبة متخصِّصة في دراسات المرأة والجندر.

أركِّز في هذه الورقة على الدورات التعليمية في دراسات الجندر التي تقدِّمها "المرأة والذاكرة"، بشكل دوري، للطلاب والطالبات والباحثين والباحثات والعاملين والعاملات في المجتمع المدني المصري والعربي، بدءاً من سنة ٢٠٠٩. عُقدت أول دورة تعليمية تنظمها "المرأة والذاكرة" في دراسات الجندر في كلية الآداب في جامعة القاهرة، سنة ٢٠٠٩، وثاني دورة في كلية سياسة واقتصاد، ثم كلّية الإعلام في الجامعة نفسها، ثم امتدَّت هذه الدورات إلى الجامعات المصرية (جامعة الاسكندرية، جامعة المنيا، جامعة بني سويف، جامعة عين شمس). وتراوحت مدَّة معظم الدورات بين عشرة أيام وخمسة أيام، تحدَّدت بالتشاور مع الكلية المُضيفة للدورة، ووفقا

[2] كل الكتب المشار اليها في هذه الورقة متاحة على موقع المرأة والذاكرة: www.wmf.org. eg

لتخصُّصات المتدرِّبين والمتدرّبات، وللإمكانيات المتاحة. وكان تركيز الدورات في البداية على طلّاب وطالبات الدراسات العليا في الجامعات، لكن مع مرور الوقت، تمَّ تنظيم دورات للعاملين والعاملات في المجتمع المدني المصري والعربي. وقد اتَّسمت هذه الدورات بالمرونة لتلبية احتياجات محدَّدة أو حسب الإمكانيات المتاحة. فمثلاً، وتلبية لطلب من مجموعة من النساء اليمنيات المقيمات في القاهرة، رتَّبنا دورة استمرَّت شهراً ونصف الشهر، بواقع يوم كامل للتدريب كل أسبوع. وفي شهر يوليو ٢٠١١، تمَّ تنظيم دورة صيفية إقليمية لمدة ثلاثة أسابيع، حضرها طلّاب دراسات عليا في الجامعات العربية من الأردن والمغرب وتونس ولبنان واليمن.

الهدف المباشر من الدورات هو تعريف المتدرّبين بالمفاهيم الأساسية في دراسات الجندر، وتشجيعهم على دمج عنصر الجندر في دراستهم في التخصّصات المختلفة. من الموضوعات التي تناولتها الدورات التدريبية: مقدِّمة مفاهيمية في دراسات الجندر، تاريخ الحركة النسوية المصرية، تاريخ الحركات النسوية العربية، الحركات النسوية في الجنوب العالمي، الحركات النسوية في الغرب، النظرية النسوية في الأدب، النسوية والدراسات الدينية، الجندر والتاريخ ما قبل الحديث، الجندر والتاريخ الحديث، الجندر والقانون، مناهج البحث النسوي، التاريخ الشفوي والجندر، الجندر وعلم النفس، الجندر والعلوم الاجتماعية، الجندر والعلوم السياسية.

تقوم بالتدريس في الدورات التعليمية عضوات "المرأة والذاكرة" بالتعاون مع مجموعة من الباحثات والأكاديميات في التخصّصات المختلفة. وفيما يخص المواد التعليمية المستخدمة في الدورات، فتعتمد على مقالات ومواد مترجمة إلى العربية، وبشكل أساسي على سلسة الترجمات التي أصدرتها "المرأة والذاكرة" في دراسات الجندر والتخصّصات الأكاديمية: **دراسات النوْع والعلوم الاجتماعية**، تحرير هانيا الشلقامي وترجمة سهام سنية عبد السلام، **نحو دراسات النوْع في العلوم السياسية**، تحرير ميرفت حاتم وترجمة شهرت العالم، **النسوية والدراسات التاريخية**، تحرير هدى الصدة وترجمة عبير عباس، **النقد الأدبي النسوي**، تحرير وترجمة هالة كمال، **النساء والتحليل النفسي**، تحرير عفاف محفوظ وترجمة عايدة سيف الدولة، **النسوية والجنسانية**، تحرير هالة كمال وآية سامي وترجمة عايدة سيف الدولة، **النسوية والدراسات الدينية**، تحرير أميمة أبو بكر وترجمة راندا أبو بكر.

في ٢٠١٣، بدأت "المرأة والذاكرة" تنظيم ورش عمل تدريبية في مناهج البحث في التاريخ الشفوي النسوي. تستند هذه الورش المتخصِّصة إلى الخبرة المتراكمة لدى فريق عمل "المرأة والذاكرة" في بناء أرشيف تاريخ شفوي للنساء المصريات والذي كانت بدايته في ١٩٩٩. تهدف ورش العمل التدريبية في هذا المجال إلى تعريف المتدرِّبين والمتدرِّبات على مناهج البحث النسوية في مجال التوثيق وبناء الأرشيفات بشكل عام، وتوثيق السرديات الشفوية بشكل خاص؛ وذلك بدمج الجندر كعنصر أساسي في صياغة المشروعات وفي التحليل والتوثيق. ومن الموضوعات التي يتمّ تناولها: مفاهيم وقضايا في التاريخ الشفوي الجندري، مناهج البحث الكيْفي الميداني، إدارة البيانات الكيْفية وتحليلها، تأويل النص

الشفوي من منظور الجندر، مقاربات جندرية لأرشيف التاريخ الشفوي، وتجارب متنوّعة في التاريخ الشفوي الجندري. وفي ٢٠١٥، أصدرت "المرأة والذاكرة" دليلاً إرشادياً في **توثيق سير وتجارب النساء من منظور النوْع** وذلك بهدف توثيق تجربة "المرأة والذاكرة" في بناء أرشيف التاريخ الشفوي، وإتاحتها للمهتمِّين والمهتمَّات بالتوثيق بشكل عام، والتوثيق من منظور الجندر بوجهٍ خاص.

الفرص والتحدِّيات

كان لبدايات دراسات المرأة والجندر في سياق المنظَّمات الأهلية المستقلة في مصر تأثير مهمّ على شكل المجال ونوعية الموضوعات والدراسات التي تمَّ التركيز عليها؛ وذلك بسبب وجود علاقة وطيدة بين المجال البحثي والعمل الناشطي. وقد ارتبطت الأسئلة التي تناولتها الدراسات بتحدِّيات تواجهها الناشِطات المهتمّات بقضايا النساء على أرض الواقع. كما استفادت الباحثات النسويات من الاستقلال النسبي الذى تمتَّعت به المنظَّمات الأهلية، وتمكّنت من الخوض في موضوعات حساسة سياسية كانت أو ثقافية، لم يكن من المتاح التطرق لها في سياق الجامعات الحكومية في مصر. على سبيل المثال، تطرَّقت بعض المنظَّمات (النديم والمرأة الجديدة) إلى موضوع العنف ضد النساء من بدايات التسعينات، ووثَّقت انتهاكات وحلَّلتها وتقدّمت بمشروعات قوانين، ومن ثم أنتجت معرفة متخصِّصة قيِّمة كانت عوناً ودليلاً لمبادرات ودراسات وبرامج لاحقة في القرن الواحد والعشرين. بل أذهب إلى أنَّ برنامج الماجستير في النوْع والتنمية في جامعة القاهرة، الذي أُطلق في ٢٠١٦، استفاد بشكل مباشر وأساسي من المادّة المعرفية التي أنتجتها منظَّمات المجتمع الأهلي المستقلّ في مصر على مدار ربع قرن، كما استفاد من خبرات الباحثات والمتخصِّصات في مجال دراسات الجندر اللاتي، وإن كنَّ أكاديميات وعضوات هيئات تدريس في الجامعات المصرية , لكنْ استفدن من التعاون والشراكة مع المنظَّمات الأهلية.

إلّا أنَّ هذا الاستقلال النسبي المنفتح على العالم الذي استفادت منه المنظَّمات الأهلية ثبت أنَّه سلاحٌ ذو حدَّين. فمِن ناحية، ترتَّب عليه توسيع مجال العمل والمشاركة، وقدر من الحرية في الحركة والتفاعل مع العالم، وتراكم خبرات ومعرفة. لكن من ناحية أخرى، وبسبب ارتباطه بمؤسَّسات دولية خاصة كمصادر للتمويل، أصبح هذا الانفتاح على العالم والروابط مع المؤسَّسات العالمية كعب أخيل، أو نقطة الضعف التي نفذت منها حملات التشويه والتخوين ضد الناشطين والناشطات، خاصَّة في السنوات الماضية مع صعود أنظمة الحكم اليمينية والسلطوية، ومع الاضطرابات السياسية التي عمَّت العالم العربي. الآن تواجه معظم منظَّمات العمل الأهلي في مصر حملات تشويه، أو ملاحقات قضائية، أو تضييقاً بشكل عام على قدرتها على العمل وعلى الحصول على الموارد اللازمة. وعلى الرغم من هذا، لا يمكن التقليل من شأن الإنتاج الفكري الذي قدَّمته تلك المنظَّمات، ولا يمكن محو تراكم الخبرات لدى الاشخاص أو المجموعات، وهو الأمر الذي يبث روح التفاؤل في المستقبل.

2) The dominance of policy-oriented publications on women and the law in Lebanon.

The literature that I was able to assign because it spoke of Lebanon or the Arab world in particular, and assumed an Arab audience, was for the most part written in "policy recommendation" terms and was issued by NGOs and think tanks. This literature has the upside of being practical and oriented to addressing the state: here is the problem with the law, here are its consequences for women, and here is how the law needs to be reformed. No (academic) muss no (analytical or conceptual) fuss.

But the upside was also the downside. This kind of literature was pedagogically unhelpful, being thin and failing to offer conceptual and theoretical nuance to enrich student awareness of the various stakes associated with the various policy choices on offer. It had no theoretical value and, therefore, little rhetorical one. The result was an odd division in the pedagogical production of knowledge: theory for the West (academic), policy for the East (technocratic). I think that was mainly due to the rule that English is the official language of the AUB "state."

literature is written by Western (and Arab diasporic) leftist academics with an anti-culturalist, anti-imperialist slant, it tended to feed into the thinking of the socially conservative students due to its defensiveness on the topic of "Islam" and its romanticization of Arab social conservatism. In this literature, liberal legal reforms are generally seen as a Western onslaught on "local culture and religion". While assigning this kind of literature seemed to assuage the socially conservative, it "disciplined" the European and American students on the topic of "women" in our region and signaled to them the limit of criticism, grievance, complaint, or simply innocent observation, of local gender relations that they might have witnessed since their feet landed in Beirut. It also put on guard, the feminist activist in the room and pushed her to moderate her rage at women's situation lest she provokes the "Islamophobia" of the Western classmate.

In order to disrupt the effect of this kind of literature, I had to constantly insist on the cost of upholding social conservatism on the life of women. "When it comes to the life of women", I kept repeating, "Islamophobia" is not a consideration. This took time to sink in. It did in the end, and made its appearance in the way the students argued their papers.

The other problem the literature written in English raised was that its feminist analysis assumed a background of a sexually liberal society that my Lebanese students seemed to have a difficulty identifying with, even as they felt familiar with it, given the globalized world they lived. It was not strange to them; they were already consuming a great deal of Western popular cultural products, but it was not their culture at home, and it was not how they negotiated their lives with their parents.

For instance, they identified greatly with street harassment as a feminist problem given the prevalence of it on the streets of the Arab world, whereas Western feminism has historically had little to say about it because of the dominance of the "minority/ immigrant as perpetrator problem" on the one hand. Moreover, given its rare occurrence in general on the other, while seemingly far more interested in sexual harassment at work (high rates of female employment compared to the Arab world) and date rape (the social acceptability of pre-marital sex), concerns that were largely absent from my students' minds.

This required pedagogically of me to rearticulate the doctrine of sexual harassment – at work-to become sexual harassment on the streets, no easy feat. How does one report a street harasser to the police? What about the problem of evidence? How to arrest the harasser when he has long walked away? Should street harassment beget a prison sentence? A fine? Should it depend on the social class of the harasser? Why should that matter? What to do about the difference in fashion habits among the classes? I had to remind my students that they do not consider the problem of sexual harassment in the workplace because they have not worked yet or because they have difficulty imagining "work" as a permanent place for them in the future.

There was, of course, the problem of sexual harassment on campus by fellow students, staff, and faculty. There too I seemed to have bumped into the difference in the socially conservative society. This is a long discussion but can be summed up in the idea that students seemed to poorly understand the boundaries that governed their interactions with their professors and were too enmeshed in reproducing the (erotic) paternal and filial relations of the Arab family where love and authority were bound up together. Title IX provisions were my way of helping students to disentangle those confusing threads that tied them to their professors.

To disrupt the "alien" element in the literature (gleaning insight into gender relations in Lebanon by reading literature written by Western legal feminists) I took to disrupting the discourse in English by using Arabic words, idioms, phrases that typified gendered ideas. The idea being there is a local equivalent to this and that idea. I always solicited smiles of recognition from my Lebanese students when I did that. I also used a lot of personal stories to give examples of this and that practice. I talked about my parents, my siblings, and my experience growing up in Amman, Jordan. That also solicited smiles of recognition and what appeared to me a sense of relief. As if I, and my Lebanese students, took "time out" away from the non-Arab students.

On the other hand, and when it came to the American and European students in the class, I used those discussions to suggest to them that there is a different way of approaching the "Muslim woman question" among migrants in their societies. I continuously pushed them, the good liberals that they were, to abandon their fear that if they insisted there were sexist practices among Muslim communities that they would no longer see themselves as good people, or progressive people that they would be encouraging the people of "the right". I repeatedly suggested that these approaches had a high cost that Muslim women themselves bore. That "Islamophobia" should be the name given to those who are indifferent to the fate of Muslim migrant women.

Teaching "Women and the Law"

Dr. Lama Abu Odeh[1]

Introduction[1]

The course that I taught at the American University of Beirut (AUB) in the Spring of 2019 (as the Altaf Sabah Visiting Professor) was "Women and the Law in Lebanon and the Arab World." I intentionally gave the course this title, in effect taken out of the 1970s United States (US), because of my belief that when it comes to legal reform that touches on women, the Arab world is at its current contemporary moment echoing, not always successfully, the reforms that had taken place in the US. The reformist language used among legal advocates in Lebanon and elsewhere in the Arab world was that of "liberal feminism," the dominant form of feminism that was used to overthrow what was called in the US the "Jane Crow system" (the segregation between the genders) or what feminist lawyers called at the time "the separate spheres ideology." The "separate spheres" is embedded in the law in our region as a defining ideology and its implications are bled out in every piece of regulation that has to do with women.

I followed the pedagogical strategy of centering the "separate spheres" (in essence, the distribution of gender roles in a "socially conservative society") in our discussions by identifying the areas in the law where it "sits." I also solicited students' views as to its in/justice and trained them on how to develop a feminist theoretical language to respond to it. The course began by introducing the separate spheres ideology, proceeded in order to teach the various feminist approaches proposed to overturn the separate spheres, and the last part of the course consisted of giving examples of the separate spheres in Lebanese/ Arab law and the current activist legal and policy commentary on it. The students were required to write a 20-page paper to pass the class. The essay required them to identify an area in Lebanese or Arab law that they thought was unjust for women and to use one of the various feminist approaches I taught them throughout the semester to comment on this area of the law. The goal was to teach students to reason "feministically" about law.

The Student Body

Enrollment in the course included students from various fields (e.g., anthropology, English literature, public health, philosophy, sociology, psychology, urban studies, etc.). There is no law faculty at the AUB. In terms of national origin, half the class was foreign (e.g., European, American, South Asian), and the other half was Lebanese. The Lebanese students were divided between those who said they enrolled in the class because they were "curious" and defined themselves as "socially conservative," those who also self-described as "curious" but self-identified as "socially liberal," and last, those who were activist on the feminist scene on campus. I learned during the semester that the overriding influence on the thinking of the activists was "intersectionality feminism" prominent among members of their generation. The activists included some Europeans and Americans (including those of South Asian backgrounds). Those who grew up in the US or Europe came from countries with liberalism as the background defining idea of their legal system where the "separate spheres ideology" expressive of a conservative society had long been overturned in law. One European student described herself as having grown up in an Evangelical household.

Pedagogical Difficulties

I encountered two "structural" difficulties teaching the course: the first had to do with being bound to assign publications written in English, given that English is the official pedagogical language on campus. The second, had to do with the dominance of policy-oriented publications on the situation of women and the law in Lebanon.

1) The Problem of English as pedagogical language in class:

This fact instantly privileges publications produced in the English-speaking academy in the West, one that is necessarily designed to address a different audience. I had the sense that the students were used to reading such literature in other classes and seemed to have oriented themselves to accept it. In fact, since most of this

[1] A feminist and legal scholar at Georgetown University.

Bibliographie

1. BENZENINE, Belkacem.« Politiques publiques et droits des femmes après « le printemps arabe » », Insaniyat / إنسـانيات, 74 | 2016, 23-47.
2. BOUFENIK, Fatma.« Famille : les femmes et les rapports de production domestique de santé », Insaniyat / إنسـانيات, 4 | 1998, 119-129.
3. BOUSSAID, K..« Genre, inégalités et nouvelles spatialités: la motilité comme facteur d'inclusion urbaine à Alger», thèse en sociologie urbaine, université d'Alger 2, 2018/2019.
4. CHERIET, Boutheina.« Le genre et la citoyenneté comme « troc » dans l'Algérie postcoloniale », Diogène 2009/1 (n° 225), p. 89-100. DOI 10.3917/dio.225.0089.
5. État des lieux de la coopération internationale en matière de genre 2005-2010, rapport final pour l'Algérie, Bureau sous régional de l'ONU Femmes pour l'Afrique du Nord. Mars 2011.
6. Journal El Watan 2019.
7. OUSSEDIK, Fatma (sous la direction de).Femmes et fécondités en milieu urbain, Ed. CREAD/FNUAP, 1984.
8. OUSSEDIK, Fatma (sous la direction de).Mutations familiales en milieu urbain, approche qualitative, projet CREAD 2017.
9. OUSSEDIK, Fatma (sous la direction de).Mutations familiales en milieu urbain, Ed. DGRSDT/CRASC, 2012.

4. Le Genre et l'identité, deux thèmes pour un plaidoyer ou quand l'art s'empare du Genre (Expérience CISP Algérie)

Durant l'année 2018, le projet d'une résidence artistique a été mis en place par le CISP[16] Algérie, en collaboration avec des artistes algériens, sous le titre "Identités en tous Genre", plaidoyer pour l'égalité.

J'ai eu le privilège en tant que sociologue de participer à cette expérience, qui a fait en sorte que 13 artistes (Gadouchi Mounia, Haythem Ameur, Halim Stambouli, Karbouai Lyes, Cheurfa Said Ayoub, Moriose Mouad, Merine Hadj Abdelrahmane, Achem Mustapha Djallel, Drareni, Manel , Belamri louisa, Boussaïd Khadidja, Hamadi Wardia) produisent des œuvres diverses (peinture, sculpture, installation, prose, documentaire…), sur les identités de genre et comment peut-on les représenter à travers une démarche artistique, et faire de cette démarche un plaidoyer pour l'égalité des droits entre toutes et tous.

Cette expérience a donné lieu à des expositions et participations à différents festivals[17], pour sensibiliser le grand public à la question des identités de genre et à la question de l'égalité.

Ce plaidoyer va donner lieu souspeu à la publication d'un catalogue, comme support de sensibilisation et d'injonction au débat sur la question de l'altérité, de l'identité et de la diversité.[18]

L'autre[19]

La main inquisitrice[20]

Ces deux œuvres ne sont que deux exemples d'une vingtaine d'œuvres produites durant la résidence artistique, qui a abordé tous les sujets liés à la multiplicité des identités genrées.

Deux documentaires ont été réalisés, pour aborder la question des figures transgressives dans la société algérienne, et un autre sur la représentation du féminin et du masculin.

Un clip musical de sensibilisation a été produit, pour traiter de la question de la diversité des orientations sexuelles, et l'ouverture du débat sur les droits des LGBTQ+ en Algérie.

Cette expérience est toujours en cours, et fait office de plaidoyer pour l'égalité, à travers la sensibilisation de la société civile par l'art, qui par essence est transgressif et qui donne lieu à des réflexions et des remises en question d'ordre sociétales.

[16] ONG italienne qui se consacre à la défense des droits humains.

[17] Participation au Racont'Art, festival culturel en Kabylie, participation à l'événement Nuit Blanche (festival artistique et culturel qui se déroule à Oran chaque année, avec un tour des musés, des salles de cinéma et autres lieux culturels).

[18] Publication Catalogue CISP/Ambassade des Pays-Bas, "Quand l'art s'empare de la palette du « Genre » juin 2019, contributeurs Karim Nazim Tidafi et BoussaïdKhadidja.

[19] Performance et peinture de Halim Stambouli, peintre et sculpteur, 2018

[20] Peinture de Merine Hadj Abderrahmane, peintre et performer Algérien, 2018

D'autres noms peuvent être cités et qui s'inscrivent dans une approche Genre en lien avec d'autres domaines académiques. Nous citerons, CHERIET Boutheina[9] (psychologue, ex-ministre de la Famille), qui fait le lien entre genre et citoyenneté, en analysant la place des femmes dans la société algérienne dans un cadre normatif édicté par le code de la famille. BOUFENIK Fatma[10] (économiste et enseignante à l'Université d'Oran), axe ses travaux sur le salariat féminin et l'impact de ce dernier sur le bien-être de la famille, mais aussi sur l'enjeu autour du travail des femmes.

3. Les thématiques Genre dans un centre de recherche en Algérie, l'exemple du CREAD

Le CREAD a pour vocation d'être un centre de recherche en économie appliquée pour le développement, fondé par des sociologues et des économistes. Il a toujours mis au cœur de ses thématiques académiques, une recherche fondamentale axée sur tous les aspects économiques, culturels, sociaux et politiques de la société algérienne. L'institution n'a pas de programme Genre au sens propre mais, dans le cadre de thèses ou de projets de recherche menés au niveau du centre, de nombreuses chercheures s'inscrivent dans ces thématiques, et ce dans une approche interdisciplinaire.

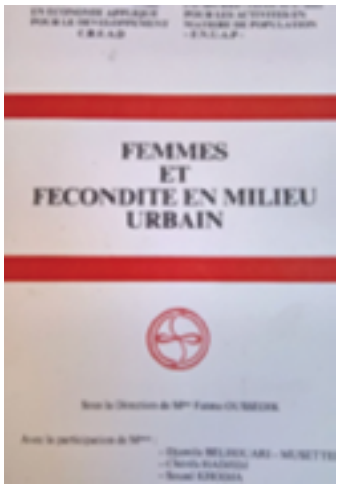

En ce qui concerne la thématique "Genre", elle apparait en filigrane tout d'abord dans les travaux de pionnières sur la question de la condition de la femme algérienne, tels par exemple ceux du Pr. Fatma Oussedik[11], dont l'ouvrage "Femmes et fécondité en milieu urbain"[12], issu d'une enquête, traitait de la question de la sexualité, de la fécondité et de la santé reproductive en Algérie. (Cet ouvrage a été réalisé avec d'autres chercheures travaillant sur la question du genre :Belhaouari Djamila, Souad Khodja et Cherifa Hadjij).

Pour poursuivre sur les travaux du Pr. Oussedik, deux autres projets, initiés au CREAD sur les mutations familiales, ont regroupé trois jeunes chercheures (dont moi-même), sur deux enquêtes, l'une quantitative[13] et l'autre qualitative[14], où l'approche genre était intégrée à des niveaux différents.

Un des axes de recherche mené par Merabet Imene (anthropologue), concernait la question du genre et des systèmes matrimoniaux dans la famille algérienne.
Un autre axe mené par Merah Amina(économiste), était centré sur l'argent des femmes dans les familles et la transformation des rôles et statuts.

Un dernier axe mené par moi-même concernait les mutations des identités genrées dans la famille algérienne entre espace privé et espace public, avec un focus sur les figures et les postures sexuées.

En ce qui concerne les autres travaux orientés thématique Genre, ou adoptant de près ou de loin cette approche, nous citerons d'autres chercheures du centre.

- La question du plafond de verre et des identités professionnelles (Guedjali Assia).
- Le harcèlement sexuel dans le monde du travail (Lezghed Faïrouz).
- Genre et entreprenariat féminin (Ouchallal Kahina).
- Les indicateurs Genre dans le management de l'eau et l'accès aux ressources (Yacoubi Yasmina).
- Genre, mobilité urbaine et espace public revendiqué (Boussaïd Khadidja).
- Cette dernière thématique, développée par moi-même dans le cadre d'une thèse de doctorat, utilise la notion du genre à deux échelles, la première comme une variable d'exclusion socio-spatiale d'accès aux espaces publics urbains, et comme un outil d'analyse des rapports de force qui se jouent entre hommes et femmes, pour s'approprier de nouveaux espaces dans le cadre de normes genrées dues à la société patriarcale dominante.[15]

[9] CHERIET. Boutheina, «Le genre et la citoyenneté comme «troc» dans l'Algérie postcoloniale», Diogène 2009/1 (n° 225), p. 89-100. DOI 10.3917/dio.225.0089.
[10] BOUFENIK. Fatma, « Famille: les femmes et les rapports de production domestique de santé », Insaniyat / 119-129 ,1998 | 4 ,إنسانيات.
[11] Professeur à l'université d'Alger 2 et anciennement chercheure associée au CREAD (spécialiste en sociologie urbaine, ayant fait une thèse sur l'identité féminine dans la ville d'Alger, et travaillant sur les rapports de genre dans la famille algérienne).
[12] Femmes et fécondités en milieu urbain, OUSSEDIK. Fatma (sous la direction de), Ed. CREAD/FNUAP, 1984.
[13] OUSSEDIK.F (Sous la direction), Mutations familiales en milieu urbain, Ed. DGRSDT/CRASC, 2012.
[14] OUSSEDIK.F (Sous la direction), Mutations familiales en milieu urbain, approche qualitative, projet CREAD 2017.
[15] BOUSSAID. K, « Genre, inégalités et nouvelles spatialités : la motilité comme facteur d'inclusion urbaine à Alger », thèse en sociologie urbaine, université d'Alger 2, 2018/2019.

budgétisation et des statistiques nationales, locales et sectorielles, et enfin la lutte contre le virus du SIDA.
Nous tenons à signaler également que le PNUD, à travers le Gender Thematic Trust Fund (GTTF), tente depuis plus d'une décennie d'institutionnaliser l'approche Genre, notamment en direction des pays du sud ou en développement. L'Algérie fait partie des pays intégrés à ce programme "Institutionnalisation de l'approche genre dans les politique et bureau du PNUD en Algérie". Ce programme vise à mettre en fonction le couple Genre-Développement, en favorisant le changement organisationnel, à développer des compétences à travers la formation, à développer des projets avec des sensibilités de Genre, à renforcer le pouvoir des femmes et des personnes les plus démunies, à développer et favoriser des plaidoyers en faveur de l'égalité.

Le but est de lutter, in-fine, contre les inégalités sociales de manière globale avec une approche par individu et par contexte, pour une meilleure distribution des ressources et un partage équitable des biens de la société.

2. Le Genre à l'université, des noms et des thématiques

Depuis une quinzaine d'années l'université algérienne s'est ouverte aux questions "Genre", à travers notamment les Facultés de sciences humaines et sociales, dans différents centres universitaires. La majorité des études s'orientent sur les questions liées aux droits des femmes et le débat autour de l'égalité, qui a refaitsurface après la décennie noire dans la société civile et dans la sphère militante,[3] avec un réseau d'associations œuvrantpour l'ouverture de l'Algérie aux questions d'émancipation des femmes et celles luttant pour l'abrogation du code de la famille.

Les départements les plus orientés sur les questions d'ordre genré sont les départements de psychologie, sociologie, langues et littérature.

Il est important de signaler qu'entre 2007 et 2009 un master "Genre" a été mis en place au département de psychologie de l'Université d'Alger 2, grâce à une convention signée entre l'ONU Femmes et la Faculté des sciences humaines. Cependant, pour des raisons que nous ignorons, une seule promotion est sortie de ce qu'a été cette expérience pilote.

Nous ajouterons que très récemment un réseau égalité Genre vient d'être initié à l'Université de Ouargla (Sud de l'Algérie). Ce réseau nommé Afaq "آفاق" intervient dans un programme collaboratif avec l'Union européenne et vise le monde de l'entreprise, du travail et de l'éducation. Il sera question d'un audit Genre au courant du mois de juin 2019, avec des recommandations pour la création d'outils inclusifs, luttant contre les stéréotypes genrés dans le monde du travail et de l'éducation; un guide sera produit avec la mise au centre de la fonction genre destiné à toutes les universités algériennes. Notons également que cette initiative verra le lancement d'un prix pour l'égalité des chances d'ici à 2020. [4]

Il faut également noter que de nombreux centres de recherche et autres pôles universitaires du pays se penchent sur la thématique Genre, à travers soit des programmes de développement ou des projets de recherche à impact socio-économique, soit des thèses dans le cadre d'école doctorales.
Nous en citerons quelques-uns, tel que le CENEAP qui documente à travers des enquêtes quantitatives des questions sur l'accès à l'égalité, et le CRASC[5], qui de par la spécialisation et la vocation de certains chercheur(e)s issus essentiellement de l'Université d'Oran, travaille sur des thématiques telles que "la sexualité et la prostitution" (AGUIS Keltouma)[6], "la question des mères célibataires" (RAHOU Yamina)[7], "le genre et les politiques publiques en Algérie" (Belkacem BENZENINE)[8].

LETTRE DU CENEAP

[3] Réseau Wassila, Association FARD, AssociationIqraa, Association Twisa...etc. (Beaucoup de collectifs associatifs en Algérie intègrent le genre comme donnée transversale et comme outil d'analyse destiné à l'évaluation des politiques publiques).
[4] Article journal El Watan, 31 mai 2019.
[5] CRASC (Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle), Oran, Algérie
[6] Sociologue chercheure au CRASC
[7] Sociologue chercheure au CRASC
[8] BENZENINE. Belkacem, « Politiques publiques et droits des femmes après « le printemps arabe » », Insaniyat / 23-47 ,2016 | 74 ,إنسانيات.

Université d'Alger 2, Algérie - Centre de recherche en économie appliquée pour le développement:

Les divers espaces de la performation des études de «Genre» - Focus sur l'expérience Algérienne

Dr. Khadidja Boussaid[1]

Résumé

Cette communication fait état de ma modeste expérience dans le domaine des "études de Genre", dans le cadre de la recherche aussi bien fondamentale qu'appliquée. Elle donne aussi des éléments sur l'intégration de l'approche Genre dans d'autres espaces que l'espace académique, en abordant le genre comme un mainstream concept intégré dans les institutions nationales et internationales en Algérie comme outil pour le développement de politiques publiques plaidant pour plus d'équité et d'égalité. Enfin, nous nous penchons sur l'introduction de l'approche Genre dans l'expression artistique, qui peut être un outil de sensibilisation à l'intention des divers acteurs de la société, pour mieux appréhender le Genre comme une variable transversale à tous les domaines.

ملخص

تصف هذه الورقة تجربتي المتواضعة في مجال «الدراسات الجندرية» في سياق كل من البحوث الأساسية والتطبيقية. كما يعطي عناصر عن دمج المقاربة الجندرية في الفضاءات الأخرى، تلك الفضاء الأكاديمي؛ من خلال تناول «الجندر» كمفهوم رئيسي مدمج في المؤسسات الوطنية والدولية في الجزائر، كأداة لتطوير سياسات عامة تدعو إلى مزيد من المساواة والمساواة. أخيرًا، نركز على إدخال المقاربة الجندرية في التعبير الفني، والذي يمكن أن يكون أداة لزيادة الوعي بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع، لفهم الجندر بشكل أفضل كمتغير آدائي في جميع المجالات.

Plan

1. L'approche Genre dans les institutions onusiennes et internationales
2. Le Genre à l'université, des noms et des thématiques
3. Les thématiques Genre dans un centre de recherche en Algérie, l'exemple du CREAD
4. Le genre et l'identité, deux thèmes pour un plaidoyer ou quand l'art s'empare du Genre (Expérience CISP Algérie)

1. L'approche Genre dans les institutions onusiennes et internationales

L'approche genre avec ses différentes déclinaisons a avant tout été initiée par les institutionsinternationales en Algérie, en particulier les institutions onusiennes et leurs partenaires, essentiellement à travers des programmes PNUD et ONU Femmes.

Pour exemple, dans le cadre de la stratégie 2010-2011 pour l'Algérie, l'ONU Femmes a mis en place une consultation relative à la question du genre et à la condition des femmes depuis 2005. Cette consultation a eu pour but de faire un état des lieux sur les programmes entrepris par l'Algérie sur cette question, et la contribution en ce sens des organismes internationaux aussi bien sur le plan technique que financier. La collecte des données nécessaires à ce travail a été effectuée auprès des diverses organisations des Nations Unies, auprès des ambassades, des agences de coopération internationale et des fondations résidentes, mais également auprès de certaines organisations non-résidentes.[2]

Cette stratégie avait des domaines d'intervention divers et variés. Parmi les plus importants on retrouve la question du renforcement de l'influence du leadership et la participation des femmes, le renforcement de l'autonomisation économique des femmes, la cessation de la violence contre les femmes, l'établissement des priorités en matière d'égalité des sexes au cœur de la planification et des politiques publiques, de la

[1] Sociologue et chercheure au CREAD (Centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Université d'Alger 2, Algérie. Ses recherches portent sur le développement social durable, l'économie urbaine, les inégalités et le genre.

[2] État des lieux de la coopération internationale en matière de genre 2005-2010, rapport final pour l'Algérie, Bureau sous régional de l'ONU Femmes pour l'Afrique du Nord. Mars 2011.

To conclude, the latest socio-political and economic turmoil sweeping across the region, which has created dogmatic, military, or conservative regimes calling on restricting rights and freedoms, especially those of women, pose further challenges to the institutionalization of gender and women's studies in the region. Many gender and women's studies scholars are disheartened by the setbacks, while others have been forced to change their priorities in light of declining economies, widespread insecurity, repression, and violence affecting women and men. However, these setbacks are inspiring many of us to continue our efforts more passionately towards building a field that will positively transform knowledge and education for the coming generations.

To this end, a University College for Mother and Family Sciences (UCMFS) was launched in 2012 in the Emirate of Ajman in the UAE.[9]

Language of Instruction

The fact that most, if not all, gender and women's studies courses in the region are taught in English exacerbates the opposition to the field.[10] Teaching gender and women's studies courses in Arabic is an urgent necessity in the region. The problem is not the impossibility of teaching the field in Arabic, as some claim, but that teaching WST in Arabic will require sources that are still not widely available. Also, experts who are used to teaching in English or French may need to receive adequate language training in the field.

Extreme Reactions

The misunderstanding and opposition to gender and women's studies take radical forms in some cases. Some faculty members have received serious threats to their lives. In Yemen, the late Dr. Raufa Hassan al-Sharki, who collaborated with the Department of Women's Studies at Tilburg University and created the Empirical Research and Women's Studies Center (ERWSC) of Sana'a University (1996-1999), had to flee the country for her life when the Center was forced to shut down due to severe pressure from conservative Islamists.[11] In 2010, a collaboration with the International Development Research Center at Roskilde University in Denmark resulted in the creation of the Gender and Development Research Center at Sana'a University. Today, despite the war, the Center offers a master's program in International Development and Gender.[12]

In Jordan, the late Dr. Rula Quawas, who pioneered women's studies in her literature course and worked towards the creation of the Women's Studies Center at Jordan University in 2007, was removed from her position as Dean over a video project in which her students exposed sexual harassment on Jordan University's campus.[13] In Qatar, Saudi academic and activist, Dr. Hatoon Al-Fassi was barred from teaching her course, "Women and Islam," at Qatar University as a result of a student campaign against her in November 2016. Moreover, in June 2018, she was arrested as a result of a crackdown against women's rights activists in Saudi Arabia.[14]

[9] https://ucmother.ac.ae/index.php/en/about-us-en
The UCMFS was established by the Family Development Foundation based in Al Ain. In a Gulf News article (March 24, 2012): Dr Nizar Al Ani, Director of the UCMFS said that the idea of establishing the university came up in 1999. "The Ministry of Higher Education has shown a great interest in the project, he added...Our programmes and topics at the university were studied carefully by the Ministry of Higher Education because they are related to the important field of families and mothering. So it took many years to have our university ready... We decided to establish this important university because we have noticed that the divorce rate is very high in the region... Also, domestic help problems are on the rise. Eighty per cent of the families in the Gulf area rely on domestic help to raise their children".
https://gulfnews.com/uae/education/nurturing-women-to-be-good-mothers-1.998873

[10] (I was dared once by a colleague in 2008 to teach any of my courses in Arabic!)

[11] Perhaps the first introduction of research in women's studies in the Gulf region came from Yemen, although this short lived and sad experience was not recorded till much later.
In 1994, the late Dr. Raufa Hassan al-Sharki, then a lecturer in the Communication Department at Sana'a University developed a Women's Studies Unit that was part of the Department of Sociology and provided courses in the framework of a 2-year Master's Degree program and a 1-year preparatory Diploma program in Women's Studies, taught by a combination of local and international staff. Upon securing financial support from the Netherlands, Dr. Raufa, and colleagues, collaborated with Tilburg University and created the Center that was forced to shut down. Tineke M. Willemsen and Alkeline van Lenning (2002) wrote about the creation of the project and the challenges that led to its "failure" (Women's Studies Project in Yemen: Experiences From the Counterpart's Viewpoint). Amel al-Ashtal, one of our WST brightest students (originally from Yemen) also discussed the Center in her Chapter on Yemen in our book Mapping Arab Women's Movements (2012).

[12] http://www.gdrsc.net/index.php/master-program-eng/overview-eng. Accessed May, 1, 2019.

[13] Women's Studies at Jordan University today received patronage from Princess Basma Bint Talal and hence was able to develop its program to include a Master program in Women's Studies. "The center was founded in 2006 after it was originally a program in Women's Studies that was established in 1998. The Program grew to become a department for Women Studies, and then it became a specialized center in women's issues at both the local and the global levels." See: http://centers.ju.edu.jo/en/wsc/Home.aspx.

[14] See "The Challenges of Teaching Women's and gender Studies in the Gulf Region" by Huda Alsahi in Gulf Affairs. Spring 2018.
Al-Fassi was recently temporarily released, according to a an email from Sondra Hale on the Association for Middle East Women's Studies (AMEWS) on May 4, 2019: "MESA is very pleased to report that Dr. Hatoon al-Fassi was released from prison in Saudi Arabia on May 2, 2019, and has been allowed to return home to her family. Dr. al-Fassi is a renowned historian of women in pre-Islamic Arabia, a prominent advocate for women's rights, and a long-time member of MESA. She was the recipient in November 2018, in absentia, of the MESA Academic Freedom Award, the highest recognition MESA can bestow in acknowledgement of contributions to academic freedom. Dr. al-Fassi's release has been characterized as "temporary;" we continue to call for her full exoneration. We call, as well, for the release of the other women's rights advocates who remain in detention." See the AMEWS letter on the arrest of Saudi women activitists: http://amews.org/2018/06/28/amews-letter-on-the-arrest-of-saudi-women-activists/

Institutionalizing Gender and Women's Studies in the Region

Gender and women's studies is an interdisciplinary field. It can be offered as an independent undergraduate or postgraduate degree, but incorporating gender and women's studies in existing fields and disciplines is another method to support the field. There is a need in the Gulf and Arab region, in my opinion, to do both. To build new programs in gender and women's studies, to maintain existing ones, and to incorporate this knowledge into all academic disciplines, requires institutional support, qualified and devoted faculty, locally procured funding, and a sympathetic cultural context.

Institutional Support and Expertise

Support at academic institutions in the region will enable qualified and devoted faculty to develop new programs in gender and women's studies; the experience at the American University of Sharjah is an example. However, incorporating gender and women's studies in the disciplines will also require institutional provision. The number of faculty in the field based in the Gulf or the region might be relatively small in comparison to those working outside the region. However, if institutional support and release time is granted, interested faculty can participate in training programs to incorporate gender and women's studies in their teaching and research. There are many academics in the region, especially amongst the new generation, who are interested in furthering expertise in gender and women's studies.

Foreign Funding and International Collaborations

Furthermore, procuring funding to establish and support gender and women's studies programs and research locally, rather than through international agencies, has become extremely important. When there was a lack of local support, many gender and women's studies scholars sought international collaborations. However, collaborations with institutions in Western countries, although extremely useful in many ways, have raised political questions and are now received with considerable questioning.

An example of a Government Supported Program in the United Arab Emirates is the Gender and Public Policy program launched in 2007 at Mohammed Bin Rashid School of Government (MBRSG). Founded in 2005 as the Dubai School of Government, MBRSG is "a research and teaching institution focusing on public policy in the Arab world". The Gender and Public Policy program organizes workshops, seminar series, policy forums, and other events.[7] Dr. May Al-Dabbagh, who was the Founding Director of the Program, organized the conference, Gender and Economics in MENA: From Theory to Policy Making, in November 2008.

Stereotypes, State Feminism, and Traditional Roles

The shortage in qualified faculty in gender and women's studies is coupled with the considerable resistance of skeptics and opponents to the field who argue that women's studies are alien and irrelevant to the region's culture. The field is also challenged by significant opposition to the use of some terms, such as "feminism". This is based on some limited and stereotypical understanding that feminism, in its focus on women, rejects and fights against men. Moreover, in some contexts, forms of state feminism have created the illusion that gender equality has been achieved, and gender analysis is redundant, an illusion accepted by many men and women.[8] In fact, to some, an emphasis on the family and the role of women as nurturers of the family is what needs to be accentuated.

[7] According to the institution's website, the program aims to "create a network of regional and international scholars that can contribute to an empowering discourse about men and women in the region... Important functions of the Gender and Public Policy Program include informing organizational policy on gender-related issues through policy formulation, filling knowledge gaps on gender issues through knowledge production, and presenting alternative empowering views that challenge hegemonic notions by impacting discourse".
https://www.mbrsg.ae/home/research/gender-and-public-policy/people.aspx

[8] The only person who openly argued against the proposal for the minor in Women's Studies in the beginning was a female faculty member raising the question about the "relevance" of the program and the fear that "the program could exclude male students".

exchanges between campuses in the region.

The Consortium also held a planning workshop, "Building Regional Alliances: Institutionalizing Gender and Women's Studies in the Arab Region; Paths Forward," in August 2012, at the University of Jordan in Amman, hosted by the late Dr. Rula Quawas. It included fourteen scholars teaching or researching gender and women's studies in the region, from universities in the United Arab Emirates, Saudi Arabia, Jordan, Palestine, Lebanon, Egypt, Tunisia, Morocco, Sudan, and England. Dr. Suad Joseph was a special guest and advisor from the University of California, Davis, USA. The workshop convened for two days and engaged in discussions on the institutionalization of gender and women's studies and reflected on the prospects and challenges associated with establishing related programs in the Arab region.

Recent Developments in the United Arab Emirates and the Gulf Region

To this date, the minor in Women's Studies at the American University of Sharjah might still be the only undergraduate program of its kind in the Gulf region. Recently, Zayed University, a public university with campuses in Dubai and Abu Dhabi, published on its website information on a "Master of Arts in Muslim Women's Studies". The page includes a list of courses with their descriptions. However, the program does not seem to be active yet, and according to an official at the university, it will focus on Islamic Jurisprudence (Fiqh) and Muslim women.[4]

Moreover, the United Arab Emirates University (UAEU), in Al-Ain, UAE, the oldest public university in the country, published on its website information on a "Minor in Women and Culture (Arabic);" however, the description of the minor on the website belongs to another program, which may indicate that the program may not have started yet.[5] The intention to offer it in Arabic, though, is a very good idea.

In Qatar, Hamad Bin Khalifa University (HBKU), a private University, seems to offer a Master of Arts in Women, Society and Development: A two-year program focusing on women's studies in general and Arab women in particular.[6] In Bahrain, the Royal University for Women (RUW), the "first private, purpose-built, international university in the Kingdom of Bahrain dedicated solely to educating women", founded in 2006, does not seem to offer any programs in gender and women's studies, but held a conference on Women and Society in April 2018.

[4] The website lists the below courses with Course Descriptions, but no information is posted on the program itself, is objectives or outcomes:

- MMWS 610 Epistemology and Research Methodology in Women's Studies
- MMWS 615 Women in the Qur'anic Discourse
- MMWS 620 Women in the Prophetic Discourse
- MMWS 625 Women in Classical and Contemporary Islamic Jurisprudence
- MMWS 630 Development of Women's Issues in Modern Islamic Discourse
- MMWS 635 Family Laws in Muslim Countries
- MMWS 640 Women in Contemporary Muslim Societies: Economic and Social Issues
- MMWS 645 Muslim Women in Non-Muslim Societies
- MMWS 650 Women's Movements in the Muslim World
- MMWS 655 Politics of Gender in the Islamic World
- MMWS 699 Research Project

https://www.zu.ac.ae/main/en/graduate_programs/Graduate_Programs_Folder/Masters_Degree_Prog/IIWS_Masters/_MMWS/CDescription_MMWS1.aspx

[5] The description of the minor belong to another minor: "The Minor in Cognitive Science is an interdisciplinary program that investigates issues concerning the brain and the mind from the perspective of philosophy, psychology, linguistics, biology and information technology. The issues investigated include mental functions such as memory, perception, decision-making, linguistic competences and motor control. Students in the Minor choose a primary specialization in one of the core disciplines of the program and a secondary specialization in one of other core disciplines."

Program Objectives

- Gain theoretical grounded in in women's studies.
- Demonstrate an understanding of representative works of women's literature.
- Improved critical and creative thinking applied to interdisciplinary perspectives on women.
- Have an understanding of the relationships between contemporary cultural theses with local, regional and international patters

https://www.uaeu.ac.ae/en/catalog/undergraduate/programs/program_21761.shtml

[6] "The launch of an MA program focusing on Arab women's studies marks another milestone in Qatar's track record, as it comes at a time when the entire world is calling for the development of education systems." His Excellency Dr. Hamad bin Abdulazeez Al-Kuwari, Adviser at Amiri Diwan and Qatar's candidate for the Director-General post at the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)
https://www.hbku.edu.qa/en/chss

which came as a result of "lively discussions" on the film, *Sense and Sensibility* (based on Jane Austin's novel). Dr. Fay remembers that there was only "some initial resistance to the course" as one "male faculty" argued that "a women's history should just be part of a history course for all". Dr. Fay recalls that the course became very popular.[3] In 2006, it was included as a requirement for the Minor in WST. Another course was listed in the English major electives since 1998, "Language and Gender", but was not taught until 2015 when I convinced a faculty member in the English Department to teach it for the WST minor as well as an English elective.

A list of some Women's Studies courses taught so far at AUS include: *Introduction to Women's Studies; Women's Voices Across Cultures; Women Writers; Ecofeminism; Language and Gender; Women in History; History of the Family; Women's Empowerment and International Development; Women and Politics; Women, Science and Technology; Women and the Performing Arts; Women and Film; Women in Leadership.*

Impact of the Women's Studies Program

Despite being a package of 6 courses only (three required and three elective courses), the WST minor has created a solid background for our students, some of whom have completed and are completing PhD programs in Gender and Women's Studies in Europe and North America. Although not many students complete the Minor, many students take the WST courses. Both women and men enroll in the courses, but I have seen the number of male students drop in the last few years. Students' feedback is always very constructive, and most of them consider the courses to be "life changing" experiences and describe them as "eye opening." However, very few students enroll in these courses with ulterior motives, their presence in our classes, although very disruptive at times, inspire some very good discussions on the real and current challenges to the field of gender and women's studies in the region.

The students who completed the Women's Studies minor or who have taken several courses in it have reported benefiting from the knowledge they received in the courses in their post university lives. Some went on to continue higher education in gender and women's studies; some have worked in gender and women related organizations and firms; some became lawyers and specialized in women related fields; some worked with women related NGOs. One student from Nigeria told me that her father asked her to complete the minor in Women's Studies in addition to her Business degree as such a minor would be very important for her in her job in Nigeria. One Emirati young man wrote to me asking to join one of my courses saying that he needs "to educate himself in the field as he sees women becoming very instrumental in the development" of his county. Over the years, the WST minor at AUS became known to government and non-government bodies and as such we often receive invitations to join meetings, attend seminars and speak at conferences related to gender and women's studies in the country and the region.

Attempts for Growth

Since 2010, a group of faculty at AUS have been engaged in serious discussions and have been working on a proposal to establish a Center for Gender and Women's Studies in the Gulf Region. We are still hoping that AUS will eventually lead the way in establishing such a Centre.

The United Arab Emirates Gender and Women's Studies Consortium

In 2010, in collaboration with Dr. Susan Feiner of the University of Southern Maine, Portland, USA, we established at AUS the United Arab Emirates Gender and Women's Studies Consortium. In 2012 we held the consortium's first conference, *"Gender and Women's Studies in the Arab Region"*. The conference was deemed a great success, attracting over one hundred scholars from more than seventy universities around the world. The conference revealed a high level of interest in forming an Arab regional consortium to pilot and support the development of gender and women's studies programs and projects in the Arab region. The conference also inspired many scholars based in Arab countries to hold similar conferences.

The Consortium of Gender and Women's Studies aimed to create a network where scholars focus on gender and women's studies in the Arab region, share their research, discuss educational initiatives that enhance student learning, develop collaborative research projects, and train new generations of scholars in feminist methodology. It has held several meetings in the UAE and succeeded in creating a network that helped some scholars collaborate on research projects in the field and receive research grants. Moreover, it also initiated discussions on the incorporation of gender scholarship into university and high school curricula and facilitate faculty and student

[3] Personal communication, May 10 and June 6, 2019.

American University of Sharjah, UAE:

Institutionalizing Gender and Women's Studies in the Gulf Region

Dr. Nawar Golley[1]

Although the field of gender and women's studies has experienced phenomenal growth around the world since the early 1970s, its scope in over twenty-two Arab countries is not widespread. Most universities in the Arab region do not offer programs or even courses in women's studies. The process of building women's studies in the region has been painfully slow, although the pioneering experiences from Sudan, Lebanon, Palestine, and Egypt continue to inspire the rest of the Arab countries. Moreover, the recent developments occurring in the *Al-Maghreb Al-Arabi* are also quite reassuring.

A Pioneering Experience from the American University of Sharjah in the United Arab Emirates

In the United Arab Emirates, the history of gender/women's studies goes back to 2005 when discussions on developing an undergraduate Minor program in Women's Studies at the American University of Sharjah (AUS) led to its establishment in 2006. Founded in 1997, AUS is acclaimed throughout the Gulf Cooperation Council (GCC) countries for its academic excellence and multicultural campus environment. The university is a non-profit, independent, coeducational institution of higher education, formed on American models, which integrates broad-based liberal arts education with professional education studies, but thoroughly grounded in Arab culture. Apart from a few courses in Arabic Heritage which are taught in Arabic, at AUS, all classes and administrative functions are conducted in English.

I joined the English Department at the American University of Sharjah in 1999. Having specialized in feminist theory, I developed a special topics course called *Women's Voices Across Cultures* in 2005 to test students' reactions to the field of gender and women's studies. To my great delight, the course was a great success; more than fifty students (males outnumbered females) took the course (courses at AUS had not had more than 25 students in the College of Arts and Sciences). Students' feedback was very positive and encouraging. It was thrilling to see student interest, enthusiasm, and eagerness for discussions and debates in the field.

The experience inspired me to propose a Minor in Women's Studies (WST), having discussed the idea with several colleagues on the university campus. There was enough institutional support that the proposal went through curriculum processes at the university and was approved in 2006 with no hurdles. The program needed approval within the university only, as minor programs did not require accreditation from the Ministry of Higher Education in Abu Dhabi at the time.

To make the program convincing and cost-effective, an interdisciplinary package of courses was created and evidence was shown that there were already faculty in different fields who were interested in and able to teach WST courses. In other words, the proposal showed that no new faculty lines would have to be created for the minor to run effectively. No budget was requested as the minor was housed in the English Department. Additionally, each course was created to fulfill a General Education[2] component in addition to fulfilling the requirements of the WST. This way, students from any major could complete the minor or complete as many courses in WST and still graduate on time and without implication on the fees they normally pay for their major.

Since 2006 a number of colleagues and I have been teaching courses in our respective areas of expertise, such as Political Science, History, Sociology, Anthropology, Literature, Language, Media, Business and Management, Performing Arts. The only course that preceded the Minor in Women's Studies at AUS was the course, *Women in History,* which was developed by Dr. May Ann Fay, a faculty member in History, who taught it a number of times (1999, 2001, 2003 & 2005). Dr. Fay created the course in 1998 because her "students were appalled to learn that males in the USA did not have to care for their sisters after the death of their parents"

[1] Dr. Nawar Golley is a Professor of Literary and Critical Theory and Gender Studies at the American University of Sharjah-UAE.
[2] All students at AUS are required to complete some credit hours in "General Education" before they graduate in any major.

insularity of this discourse – particularly on sexuality – within the broader national context of Lebanon. Here it is worth noting that while the name of the Initiative does not include "sexuality" - as this was deemed too controversial to signal outright - much of the wide-scale institutional programming, policy, as well as controversy over the last three years has revolved around the question of sex, particularly sexual harassment and LGBT rights. It is through the lens of sex that AUB's insularity from its context is perhaps most clearly evident. The controversy around a Queer Halloween Mixer organized by the Gender and Sexuality Club is a case in point.

In October 2018, the former Mufti of the Lebanese Republic, Mohamad Kabbani, issued a public statement calling on the highest state authorities, including the Prime Minister, to stop and persecute the organizers of a Halloween-themed queer dating event, dubbing it as an infringement on public decency by the "AUB Sex Club." We at the initiative, in collaboration with other colleagues, drafted a statement in support of LGBTQ students, which was then shared with and signed by around 200 faculty members across the University. The response was the first of its kind in showing a more progressive general attitude towards sexual diversity. The Provost also shared a statement with the AUB community affirming commitment to diversity and inclusivity in rather vague terms. But the University fell short from responding in any public manner to the Mufti's statement and the ensuing controversy, opting for silence on the matter, probably out of concern for further escalation or retribution.

The Mufti vs. the Gender and Sexuality Club affair is worth reflecting on here. It shows that while the University may be adopting a progressive discourse of inclusivity and diversity – particularly around gender and sexual orientation – which complements the academic work undertaken by the Initiative, it is difficult to conceive of the value and effects of a gender-conscious liberal arts education when placed against the backdrop of persisting discrimination, harassment, and inequality in society at large. This is not meant to signal the futility of our endeavors, nor to dismiss the value of education in shaping young minds around questions of power, identity, and social injustice. Rather, this incident is worth pondering as it begs a number of questions: How do we teach women, gender, and sexuality studies in Lebanon and the Arab world today? What frames of reference do we adopt? What histories do we situate ourselves within? How do we navigate the fraught position of being a private American institution – with all that this implies – catering to Lebanese and Arab students?

This inevitably leads to the issue of outreach and social relevance, particularly as it relates to language. Most of our programming is in English, which de facto limits the audience, scope, and resonance of what we do. The language we think and communicate in is not tangential to the questions raised above. Rather, it should be at the core of our contemplation of what Women and Gender Studies can do within its broader socio-political context.

Finally, an evaluation of programming on women and gender would not be complete without consideration of the women behind it. This means recognition of the invisible and unpaid labor that goes into initiatives of "diversity and inclusion." When it comes to promotion and tenure in the profession, in which individual research activity is the most highly valued form of academic achievement, efforts that go into program and institutional building often go unrecognized. We do what we do voluntarily, out of passion and genuine dedication. But the praise of passion is insufficient without a material commitment to value the work that goes into making institutions truly diverse, and truly inclusive.

If the Initiative is to move beyond an ad-hoc mode of operation, then it should be supported by an institutional commitment to mainstream gender across the curriculum, to support the production and dissemination of much-needed research and knowledge – in English and Arabic – from and for the region. And finally, to lead by example, in addressing the systemic and structural gendered inequalities that manifest in the culture at AUB and outside its walls.

Department as an Assistant Professor of Women and Gender Studies. Since then, we have been co-directing the initiative which, in three years, has turned into a full-fledged program, nevertheless without being granted any formal institutional status.

Three years after its inception, the initiative remains an initiative, that is, an individually-led program. However, despite our inability to hire faculty or staff, the program has benefited from and collaborated with a number of different initiatives and projects across campus. Moreover, it has benefited from the efforts and interests of faculty members in different departments, through course offerings that feed the minor as well as their own research agendas and programming. Rather than centralize these dispersed initiatives, we have sought to act as mediators: Gathering and consolidating information on courses, activities, and events and making it publicly available through our website and social media platforms, highlighting the work of individual faculty members in the areas of Women and Gender, and connecting people through our activities.

In addition to curating programs such as reading groups, symposia, conferences, career events, public lectures, and book talks, the Initiative also re-launched the interdisciplinary undergraduate minor in Women and Gender Studies. Our main task was to advise students about the minor and publicize it among the student body, particularly by working with existing student clubs and groups. With this in mind, we launched "Body Talks," a speaker series organized in conjunction with the Feminist Club, the Gender and Sexuality Club, and the Title IX Student Committee. The idea was to support students in convening a discussion series on a topic and with a speaker of their choice.

The University as Context

Here it is worth noting that the Initiative was not conceived in a vacuum. Indeed, we benefitted from and engaged with a vibrant feminist and LGBT student culture, tapping into a pre-existing interest in and commitment to issues relating to gender and sexuality. Over the last decade, the university has witnessed the establishment of a number of student clubs advocating for social justice; these include the Secular Club (2008), the Red Oak Club (2014), the Gender and Sexuality Club (2015), and the Feminist Club (2016, previously known as the Women's Rights Club). These clubs have been vital spaces for the formation, exchange, and promotion of a critical discourse on power and inequality, attuned to race, class, gender, and sexuality as axes of power. In this regard, they have no doubt played a role in shaping public opinion among the student body.

The establishment in 2013 of the Title IX Office at AUB to manage cases of harassment and discrimination – in line with US accreditation criteria – had also placed discrimination and harassment based on gender and sexual orientation on the institutional radar. This introduced previously inexistent public discourse and controversy on the matter, undermined by some as merely a disciplinary tool for the administration. Title IX is a federal law that applies to all institutions of higher education receiving funding from the US federal government. It is the product of social and political battles that find their roots in the US civil rights movement of the 1960s and 1970s. Reporting rates have increased since the office's establishment, and while critiques of Title IX have questioned the nature and scope of its work, it is worth noting that the existence of an official discourse that students can rely on in calling out discriminatory practices is important.

In this regard, the launch of the USAID funded Knowledge is Power project by Dr. Charlotte Karam through the Olayan School of Business had built on and pushed forward the momentum around sexual harassment. This two-year project brought together stakeholders from the private and public sector as well as scholars and activists around the question of sexual harassment, culminating in a widely-attended conference on the subject, at a time when the issues of domestic and sexual violence had become part of mainstream discourse in Lebanon.

Finally, President Fadlo Khuri's commission of a task force to investigate the lives and careers of women faculty had also placed institutional gender inequalities on the agenda, with findings clearly showing discrepancies between men and women's status, experiences, and perceptions and thus signaling an institutional need to address them. The task force concluded its report with several recommendations to improve and support the careers of female faculty, which remain unaddressed. It is in response to these symbolic and material inequalities that a Women's Alliance was recently established by a number of female faculty members, led by Dr. Zeina Halabi, to advocate and lobby for concrete institutional changes in this regard while also providing a community of support and mentorship for women faculty.

The Limits of "Diversity and Inclusion"

The heightened discourse on gender inequality within the University has also come to demonstrate the

Between Individual Initiative and Institutionalization

Dr. Sara Mourad[1]

Launching a Women and Gender Studies Initiative[1]

The American University of Beirut (AUB) is a private, US-accredited liberal arts college established by American missionaries in 1866. With seven faculties and schools, it is considered one of the leading American universities in the region, first admitting female students in 1921. While the university never had a dedicated program for the study of women and gender, faculty members since the early 2000s have contributed to and popularized the field of women and gender studies through their research and teaching across faculties and departments.

The Women and Gender Studies Initiative (WGS) at the AUB was formally launched in 2016, building on cumulative efforts over the years that, until then, had never materialized into a concrete institutional structure. When Professor Nadia El-Cheikh, one of the faculty members who had led those efforts, assumed her role as the first female Dean of the Faculty of Arts and Sciences, she demonstrated a commitment to support programming around women and gender. When I joined the University as an Assistant Professor in the Fall of 2016, I was asked by Dean El-Cheikh to lead efforts to build what we then agreed to call the Women and Gender Studies Initiative.

The Initiative was launched to fulfill the following key objectives:

- Support and stimulate the study of women and gender across fields and disciplines, through course offerings, academic programming, and public events;
- Foster critical discussions on the material and symbolic dimensions of gender inequality and social injustice in the Arab world and beyond;
- Build and cultivate a network of University and community partners to promote gender-focused research, policy, and activism;
- Re-launch and promote the undergraduate minor in Women and Gender Studies.

I was eager to take on this project as it spoke directly to my academic interests and expertise. As a doctoral student in the United States, I had written a dissertation on sexual politics in postwar Lebanon, looking into how and why gender and sexuality had become a locus of creative expression, community formation, and political mobilization. While I was studying, I also worked as a graduate assistant for the Gender, Sexuality and Women's Studies program at the University of Pennsylvania, where I was involved in program and curricular development, administrative planning, and teaching. I was, therefore, able and equipped to take on this task at AUB and felt strongly supported by Dean El-Cheikh to do so.

Indeed, she allocated a budget from a Mellon Foundation Grant received by FAS to support the initiative, which allowed me to plan and organize events and activities in collaboration with colleagues and centers across the University - thus giving the initiative much-needed institutional visibility. But the Initiative also gained visibility beyond the University, and I was soon approached by civil society organizations and feminist groups to collaborate on different projects. Additionally, I started receiving inquiries and requests for affiliation from students and early-career researchers, both from the region and abroad. It became quickly evident that there was interest, by scholars, feminist activists, and NGOs, in the work that an academic program on Women and Gender – albeit in a private university – was doing and could potentially do.

These biographical details are important to note for several reasons, not least of which is the fact that in the absence of a clear institutional mandate or structure, it is through individual interests, initiative, and connections that program building can occur. It is important to note here that having women in positions of power – from the Dean of the faculty to the chair of the department, to the director of the program – has enabled our work and supported our efforts. In 2017, my colleague Kathryn Maude joined the English

[1] Assistant Professor in the Media Studies program at the American University of Beirut